

بقلم

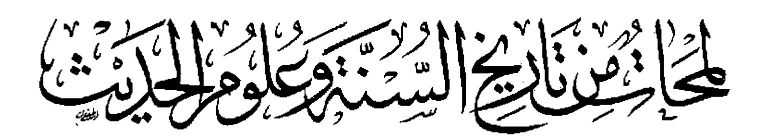
عبد الفتاح أبو غدة



مكتب المطبوعات الإسلامية

حلب - باب الحديد - مكتبة النهضة هاتف ٣٥٢٩١

بيروت - ص. ب ٦٣٤٧ هاتف ٢٢٥٢٧١



بقلم

عبد الفتاح أبو غدة

مكتب المطبوعات الإسلامية

حلب - باب الحديد - مكتبة النهضة هاتف ٣٥٢٩١

بيروت - ص. ب ٦٣٤٧ هاتف ٢٢٥٢٧١

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ = ١٩٨٤

لبنان ـ بيروت ـ مطابع دار عالم الكتب

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الرسولِ الأمين ، وعلى آله وأصحابه التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد فهذه مَباحثُ محدودة : (لَمَحاتٌ من تاريخ السُّنَّة وعلوم الحديث)، كتبتُها استجابةً لدعوةٍ وردتني من وزارة الشؤون الدينية في الجزائر العزيزة ، للمشاركة في الملتقى السادس عشر للفكر الإسلامي في ٦ من شوال عام ١٤٠٢ . وكانت موضوعات هذا الملتقى : (السُّنَّة النبوية الشريفة) ، وطُلب مني أن يكون موضوعُ حديثي ومحاضرتي فيه : (وضع الحديث : أسبابه ونتائجه) ، فلبَّيتُ الدعوة وقدَّمتُ هذه الصفحات . ثم أضفتُ اليها وزدت فيها زيادات حسنة .

ولما باشرتُ كتابة الموضوع ، وجدته يحتاج إلى تمهيدٍ وذكرِ جوانبَ أُخَر ، تتصل به ليتحقق اكتمالُه واستيفاؤه ، فتعرضتُ بإيجاز لمقام السُّنَّةِ المطهرة من الكتاب الكريم ، ولموقع السنة من التشريع الحنيف ، ولحاجةِ الكتاب إلى السنة تبييناً وتفسيراً ، ولما ورد في فضل الصحابة الكرام ،

وفي موضع مَقامهم من القُدوةِ بهم في الإسلام ، وفي سلامتِهم من التقوُّلِ والتزيُّد على رسول الله عليه الصلاة والسلام .

وتعرَّضتُ بالنقد والتمحيص لطائفةٍ من الروايات الضعيفة التالفة ، التي تُوهم وقوعَ الوضع في حياة النبي ﷺ ، وبيَّنتُ وَهْيَها ونَكارتَها ، كما تعرَّضتُ إلى أنَّ النقد للإسناد والمتن ، كان في عهد الصحابة رضي الله عنهم وفي منتصف القرن الأول من الهجرة . وخَلَصْتُ من ذلك إلى إمكانِ تحديد نشوء الوضع في الحديث بأواخِرِ منتصَفِ القرنِ الأول ، ثم ازداد الأمرُ واتسع بازدياد الفِتَن وانتشارِ الأهواء . . .

ثم تعرَّضتُ لأهمِّ أسباب الوضع في الحديث ، وشرحتُ منها سبعة أسباب ، وذكرتُ في خلالِ ذلك جهودَ جهابذةِ الحديث وحُفَّاظِ السنة المطهرة ، في مواجهة الوضع والوضاعين ، وموقفَ بعضِ الحكام المسلمين في قمعِ الأفاكين ومعاقبةِ الكذابين .

ثم تعرَّضتُ لنتائج الوضع في الحديث ، وما قام به الجهابذة المحدِّثون من رَسْم أُسُسٍ علمية نقدية منهجية ، أحاطوا بها السنة الشريفة ، وحصَّنوها من سِهام المُغِيرين والمفترين ، فنَجَم من ذلك قيامُ ما يلي من العلوم :

١ ـ الإسنادُ . وهو خَصِيصَةٌ من خصائص الأُمَّة المحمَّدية ، وقد صار أصلاً في تلقي علوم الرواية ثم في تلقي علوم الدراية ، حتى دَخَل في تدوين أخبار الحمقى والمغفَّلين ونوادر المضحكين والطُّفَيليين . وغدا عِلماً بذاتِه له رجالُه وحُفَّاظُه وعارفوه . . .

٢ ـ تَأْريخ الرواةِ والرجال . وقد رسَمَ المحدِّثون فيه قواعدَ علمية جامعة ، وضوابطَ فنية رائعة ، استوفَتْها كتبُ المصطلح والرجال والجرح والتعديل ، وقد أُفرِدَتْ في خِطَّة التَّأْريخ لهؤلاء بعضُ الرسائل النافعة . . .

٣ ـ نقدُ الرواةِ وبيانُ حالهم من تزكية أو تجريح . وكان فيه للمتقدمين أسلوبٌ سامٍ لا يرتقي لِسُموِّه أدبُ اللاحقين ، وقد قاموا فيه خيرَ قيام ، دون مُحاباةٍ منهم لقريبٍ أو نسيب أو محبٍّ أو حبيب ، ورَسَمُوا فيه قواعدَ دقيقةً ساروا عليها واحتكموا إليها . . .

٤ ـ سَبْرُ متنِ الحديثِ ومعناه . وقد وُجِدَ في أول عهد الصحابة رضي الله عنهم نَقْدُ المتن ، وعَرْضُ الحديثِ غيرِ المحفوظ على المحفوظ ، وبالاعتمادِ على ذلك والاستنادِ إليه ، كُشِفَ بُطلانُ جملةٍ من الأخبار المصنوعة ، المفتراةِ المكذوبة على رسول الله ﷺ . . .

٥ ـ علمُ الجرح والتعديل . ومشروعيةُ هذا العلم مؤصَّلةٌ في نصوص الكتاب والسنة . وهو عِلمٌ بالغُ الخطورة ، ذو مَزَالقَ صعبة ، ولذا لم يتمكن من النهوض به إلا أفذاذٌ قلائلُ من أئمة الحُفَّاظ والمحدِّثين ، وقد رسموا فيه القواعدَ والضوابطَ التي احتلَّتْ الذروةَ من الإعجاب عند علماءِ المسلمين وغيرِ المسلمين ، وذكروا فيه شروطَ المعدِّل والجارح والمجروح . . . وبيَّنوا ما يُقبَل من ذلك وما لا يُقبَل . . .

٦ ـ علمُ مصطلح الحديث . وهو مجموعُ القواعدِ والمباحثِ الحديثية المتعلقةِ بالإسناد والمتن أو بالراوي والمَرْوِي ، التي بدأ تأسيسُها في منتصف القرن الأول للهجرة ، وتكامَلَ حتى نَضِجَ واحتَرَق في أواخر القرن التاسع . وأُلِّف فيه من الكتب ما لا يُحصَى عدّاً ، ولا يُحاطُ به جمعاً . ويُقدَّرُ أنَّ أقدَمَ من أَلَّف في مباحثه مستقلاً : الإمامُ عليُّ بن المديني ، ثم تابَعَه من جاؤوا بعدَه فجمعوا ورتَّبوا ، ونقَّحوا وبوَّبوا . . . وفي ذكرِ أسمائِهم ونقلِ أقوالهم طُول . . .

٧ ـ تأليفُ الكتب في الموضوعات والضعفاء والمجروحين والوضّاعين . وقد كَتَب المحدِّثون القُدَامى الأحاديثَ المكذوبة منذ

سمعوها ، ليعرفوها ويكشفوها . . . ، ثم أُلِّفَتْ فيها الكتب ، وتفنَّنوا في تصنيفها على طرق مختلِفة . . . كما ألَّفوا الكتبَ في الرواةِ الضعفاءِ والمجروحين والوضَّاعين ، وذكروا في تراجمهم ما اتُّهِموا به أو وَضَعُوه أو غَلِطوا فيه فنسبوه الى الرسول ﷺ ، كلُّ ذلك قام به المحدِّثون دفعاً للحديث الباطل المكذوب ، وحِفاظاً على الحديثِ الثابت المطلوب . . .

ثم تعرَّضتُ إلى رسم خُطوطٍ للخِطَّةِ التي يمكن بها التخلُّصُ من الأحاديث الموضوعة ، وذكرتُ ما يُحقِّق ذلك ، سواءٌ من طريق العالِم أو المتعلِّم لنفسِه، أو من طريق الدراساتِ والمناهج الجامعيةِ المقرَّرة . . .

ثم ذكرتُ جملةً كبيرةً من الأَمَارات التي يَعرف بها العلماءُ الحديثَ الموضوع ، وقد بَلغَتْ إحدى عَشْرةَ أَمَارة . ثم ذكرتُ جملةً وافرةً من الضوابط التي يَستدلُّ بها المختصون على الخبرِ المصنوع ، وقد بلغَتْ تلك الضوابطُ خمساً وعشرين ضابطاً .

وأشرتُ في أواخر هذه المباحث ، إلى أثرِ تلك الأماراتِ والضوابطِ في إيقاظ حِسِّ طالبِ العلم ، فهي تُعطيه ملكةً للتمييز بين الصحيح والمكذوبِ من الحديث ، وتَرسُمُ في ذهنه المقياسَ الفارق بين المقبول والمردود .

وختمتُ الكلام بذكرِ أنَّ هذه القواعدَ والضوابطَ وتلك الجهودَ العلميةَ . . . ، التي قام بها أولئك العلماءُ من أوَّلِ يومٍ إلى يومِنا وإلى ما شاء الله ، إنما كانت لحفظِ السُّنَّةِ المطهرة من التحريف والتبديل والتزيُّدِ والتقويل ، وذلك مِصداقُ قولِهِ تعالى : ﴿ إنَّا نحن نزَّلنا الذِكرَ وإنَّا له لحافظون ﴾ . والحمد لله رب العالمين .

وكتبه

في الرياض ٨ من صفر سنة ١٤٠٣ عبد الفتاح أبو غدة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي شَرَح صُدورَ أهلِ الإسلام للاهتداءِ بالسُّنَّةِ النبويَّة ، فانقادَتْ قلوبُهم لاتِّباعِها وارتاحَتْ لسماعِها . والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ الداعي إلى المحَجَّةِ البيضاءِ النَّقِيَّة ، فقامَتْ به الحُجَّةُ البالغةُ بعد انقطاعِها .

ورضوانُ الله على أصحابه الكرام الذين ضَبَطُوا لنا أقوالَه وأفعالَه وأحوالَه ، فحُفظَتْ بهم السُّنَنُ الشريفةُ من نقصِها وضَياعِها ، وعلى التابعين لهم بإيمانٍ وإحسانٍ النجباءِ الأبرار ، الأُمَناءِ الأطهار ، الذين نهضوا بتلقِّيها وتبليغِها وسَماعِها وإسماعِها ، فأدَّوْها كما وَعَوْها خالِفاً عن سالفٍ ، فبَلغَتْنا بعدَ أربعة عشر قرناً ، بصَفائها ونَقائها وبَهائِها ونُورِها وشُعاعِها .

وبعدُ فإنَّ (الحديث) بالمعنى الاصطلاحي هو : ما أُضِيفَ إلى النبي ﷺ من قولٍ ، أو فعلٍ ، أو تقريرٍ ، أو صفةٍ ، خِلْقية أو خُلُقية ، سواءٌ كان قبلَ البعثةِ أم بعدَها . و(السُّنَّةُ) تُطلَق على هذا المعنى فتُرادِفُ (الحديث) .

والسُّنَّةُ هي المصدرُ الثاني للتشريع في الإسلام ، وفي عهد الرسول عليه الصلاة والسلام .

قال الله تعالى في الكتاب الكريم : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطِيعوا الله وأطِيعوا الرسول ﴾[١] .

وقال تعالى : ﴿ وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذَرُوا ﴾[٢] . وقال سبحانهُ : ﴿ من يُطِعِ الرسولَ فقد أطاع الله ﴾[٣] . وقال سبحانه : ﴿ وما آتاكم الرسولُ فخُذُوه ، وما نهاكم عنه فانْتَهُوا ﴾[٤] ، وقال جلَّ ذكرُه : ﴿ فلا ورَبِّك لا يُؤْمِنون حتى يُحكِّمُوك فيما شَجَرَ بينهم ، ثم لا يَجِدُوا في أنفُسِهم حَرَجاً مما قَضَيتَ ويُسلِّمُوا تسليماً ﴾[٥] .

ورَوَى الحاكم في « المستدرك » عن ابن عباس رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ خطبَ الناس في حجة الوَدَاع فقال في خطبته : « . . . يا أيها الناس ، إني قد تركتُ فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تَضِلُّوا أبداً : كتابَ الله ، وسُنَّةَ نبيِّه ، . . . »[٦] .

وروى الحاكم أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إني قد تركتُ فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما : كتابَ الله ، وسُنَّتِي » .

فالسُّنَّةُ والكتابُ توأمانِ لا ينفكان ، ولا يتم التشريعُ إلا بهما جميعاً .

---

(١) من سورة النساء : ٥٩ .
(٢) من سورة المائدة : ٩٢ .
(٣) من سورة النساء : ٨٠ .
(٤) من سورة الحشر : ٧ .
(٥) من سورة النساء : ٦٥ .
(٦) من « المستدرك » في كتاب العلم ١ : ٩٣ ، من طريق أبي أُوَيس عن ثور بن زيد الدِّيْلي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس . قال الحاكم : « قد احتج البخاري بأحاديث عكرمة ، واحتج مسلم بأبي أويس ، وسائرُ رواتِه متفقٌ عليهم » . انتهى . ووافقه الذهبي في « تلخيصه » على ذلك ، وقال : « وله أصلٌ في « الصحيح » . انتهى . والحديث الذي أوردته بعدَه رواه الحاكم أيضاً ، شاهداً لهذا الحديث .

والسنةُ مبيِّنةٌ للكتاب وشارحةٌ له ، وموضِّحة لمعانيه ومفسِّرة لمُبهَمِه ، فهي من الكتاب بمنزلةِ الشرح له ، يُفصِّلُ مقاصدَه ويُتمِّمُ أحكامَه .

وروى الأئمة أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي في « سننهم » ، ولفظُهم سوى أبي داود : عن المِقدام بن مَعْدِي كَرِبَ رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ألاهل عسى رجل يَبلغه الحديثُ عني وهو متكىء على أريكته[1] ، فيقول : بيننا وبينكم كتابُ الله ، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه ، وما وجدنا فيه حراماً حرَّمناه . وإنَّ ما حرَّم رسول الله كما حرَّم الله »[2] .

ولفظُ أبي داود : عن المِقدام بن مَعْدِي كَرِبَ رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ألا إني أُوتيتُ الكتابَ ومِثلَهُ معه . ألا يُوشِكُ رجلٌ شبعانٌ على أَرِيكتِهِ يقول : عليكم بهذا القرآن ، فما وجدتم فيه من

(١) الأريكة : الفِراش والسرير الوَثِير ، المزيَّن بالحُلَلِ والأثواب في قُبَّةٍ أو بيتٍ كما يكون للعروس . قال الحافظ الخطابي في « معالم السُّنَن » ٧ : ٨ ، عند شرحه لهذا الحديث : « وإنما أراد بهذه الصِّفَة : أصحابَ الترفُّهِ والدَّعَةِ ـ المتكبِّرين المتجبِّرين القليلي الاهتمام بالدين ـ ، الذين لَزِموا البيوتَ ولم يطلبوا العلم ، ولم يَغْدُوا ولم يَرُوحوا في طَلَبِهِ في مَظانِّه واقتباسِه من أهلِه » .

(٢) أبو داود في كتاب السنة ، في (بابٌ في لزوم السنة) ٤ : ٢٧٩ ، وفي كتاب الأطعمة ، في (باب النهي عن أكل السباع) ٣ : ٤٨٦ ، ومنه زدت جملةَ (ولا كلُّ ذي مِخْلَب من الطير) ، الآتية في الرواية التالية ، والترمذي في أبواب العلم ، في (باب ما نُهِيَ عنه أن يُقالَ عند حديث رسول الله ﷺ) ٤ : ١٤٥ ، وابن ماجه في مقدمة سننه ، في (باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظِ على من عارَضَه) ١ : ٦ . والدارمي في « سننه » في (باب السنةُ قاضيةٌ على الكتاب) ١ : ١١٧ .

وقال الترمذي : هذا حديث غريب من هذا الوجه . انتهى . كذا في بعض نسخ الترمذي ، وفي بعضها : هذا حديث حسنٌ غريب . وبهذا اللفظ نقله الحافظ المنذري في « مختصر سنن أبي داود » ٧ : ٩ ، وقال بعدَ أن ذكر الحديثَ من رواية أبي داود الطويلة : « وأخرجه الترمذي وابن ماجه ، وقال الترمذي : حسنٌ غريب من هذا الوجه . وحديثُ أبي داود أتمُّ من حديثهما » .

حلالٍ فأحلُّوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرِّموه(١) .

ألا لا يَحِلُّ لكم الحمارُ الأهلي ، ولا كلُّ ذي نابٍ من السَّبُع ، ولا كلُّ ذي مِخْلَبٍ من الطير ، ولا لُقَطَةُ مُعاهَدٍ ، إلا أن يَستغني عنها صاحبُها(٢) ، ومن نَزَل بقوم فعليهم أن يَقْرُوه ، فإن لم يَقْرُوه فله أن يُعَقِّبَهم بمثل قِراه »(٣) .

وروى أيضاً أبو داود والترمذي وابن ماجه في « سننهم »(٤) ، واللفظ لأبي داود : عن أبي رافع أن النبي ﷺ قال : « لا أُلفِيَنَّ أحدَكم متكئاً على أريكتِه(٥) ، يأتيه الأمرُ من أمري مما أُمرتُ به أو نَهيتُ عنه ، فيقول : لا نَدْرِي ، ما وجدنا في كتاب الله اتَّبَعْناه »(٦) .

---

(١) قال الحافظُ الإمـامُ الخَطَّابي في « معالم السُّنَن » ٧ : ٨ « قولُه ﷺ : يُوشِكُ شبعانُ على أريكتِهِ يقول : عليكم بهذا القرآن . . . إلى آخر الحديث . يُحذِّرُ بذلك رسولُ الله ﷺ من مخالفةِ السُّنَن التي سَنَّها ، مما ليس له في القرآنِ ذِكر ، على ما ذهبَتْ إليه الخوارجُ والروافض ، فإنهم تعلَّقوا بظاهر القرآن ، وتركوا السُّنَن التي قد ضُمِّنَتْ بيانَ الكتاب ، فتحيَّروا وضلُّوا » .

(٢) قال : « معناه : إلا أن يتركها صاحبُها لمن أخذها استغناءً عنها » .

(٣) قال : « معناه : له أن يأخذ من مالهم قَدْرَ قِراه عِوَضاً وعُقْبَى - أي عِقاباً وجَزاءً - مما حَرَموه من القِرَى . وهذا في المضطر الذي لا يجدُ طعاماً ويخافُ على نفسه التلف .
وفي الحديث دليل على أنه لا حاجة بالحديثِ أن يُعرَض على الكتاب ، وأنه متى ثَبَتَ عن رسول الله ﷺ كان حُجَّةً بنفسِه . وأما ما رواه بعضهم أنه قال : إذا جاءكم الحديثُ فاعرِضُوه على كتاب الله ، فإن وافقَه فخذوه ، وإن خالَفَه فدَعُوه . فإنه حديثٌ باطل لا أصل له . وقد قال يحيى بن معين : هذا حديث وَضعَتْه الزنادقة » . انتهى .

(٤) أبو داود ٤ : ٢٨٠ ، والترمذي ٤ : ١٤٤ ، وابن ماجه ١ : ٧ . وقال الترمذي هذا حديث حسن .

(٥) أي لا أجِدنَّ أحدَكم على هذه الحالة ، وهو كقولك : لا أرَيَنَّك ها هنا ، نَهَى نفسَه أن تراهم كذلك ، والمرادُ نهيُهُم عن تلك الحالة ، على سبيل المبالغة في الزجر لهم .

(٦) وحديثُ المِقدام رضي الله عنه صريحٌ في إثبات حُجيَّةِ السُّنَّةِ واستقلالِها بتشريع بعض الأحكام ، لا سيما فيما يتعلق بتنظيم الآداب العامة وأبواب الحلال والحرام ، لقوله ﷺ : « إني أُوتيتُ الكتابَ ومِثلَه معه » ، إذ المرادُ بالكتاب : القرآن ، وبالمثل : السُّنَّة . ومِثليَّتُها له في أنه يجبُ العملُ بها كما

قال الحافظ السيوطي في « مفتاح الجَنَّة في الاحتجاج بالسُّنَّة »[١] :

« قال البيهقي في « المدخَل إلى دلائل النبوَّة » وهو المدخَلُ الصغير : والحديثُ الذي رُوِيَ في عَرْضِ الحديث على القرآن باطلٌ لا يصح ، وهو ينعكِسُ على نفسِهِ بالبطلان ، فليس في القرآن دلالةٌ على عَرْضِ الحديث على القرآن .

وقال البيهقي أيضاً في « المدخَل إلى السُّنَن » وهو المدخَلُ الكبير : (بابُ بيانِ بُطلانِ ما يَحتَجُّ به من رَدَّ الأخبار ، في عَرْضِ السُّنَّة على القرآن) : قال الشافعي : احتَجَّ عليَّ بعضُ من رَدَّ الأخبار ، بما رُوِيَ أن

=أنه يجبُ العملُ به . ولقوله أيضاً : « وإنَّ ما حرَّم رسولُ الله كما حرَّم الله » .
وقد اشتمل هذا الحديث الشريف على عِدَّةِ أمور ، استقلَّتْ السُّنَّةُ ببيانها ، وهي :
تحريمُ لحم الحمار الأهلي أي الإنسيِّ . أما الحمار الوحشي فهو حلال .
وتحريمُ لحم كل ذي ناب من السباع أي سِباع الوحوش كالأسد والذئب . . . ،
وتحريمُ لحم كل ذي مِخْلَب من الطير يَصطادُ به كالصقر والنسر . . . ، لأنها من الخبائث .
وتحريمُ لُقَطَةِ المُعاهَدِ ، وهو الكافر الذي بينه وبين المسلمين عَهْدٌ بأمانٍ في تجارة أو رسالة ، ومثلُه الذميّ . واللُّقَطَةُ : ما يُلتَقَطُ مما ضاع من شخص بسقوطٍ أو غفلة .
ولزومُ قِرَى الضيف أي إطعامِه وإكرامه ، وهذا من الآداب العامة الهامَّة التي كانت لا يُستغنَى عنها في حياة أهلِ البادية قديماً .
كما اشتمل الحديثُ الشريفُ على ذكر معجزةٍ باهرة للنبي ﷺ ، وهي الإخبار عما وقع من قَبْلِ أيامِنا وفي أيامِنا هذه : من إنكار بعض المتحلِّلين من الدين والخارجين عنه : العملَ بالسنة المطهرة والاعتماد عليها .
وقد بيَّن النبيُّ ﷺ في هذا الحديث : أنه لا يجوز الإعراضُ عن حديثه ، لأن المُعرِضَ عنه مُعرِضٌ عن القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ وما آتاكم الرسولُ فخُذُوه وما نهاكم عنه فانْتَهُوا ﴾ .
وبَيَّنَ أيضاً أن ما حرَّمه ﷺ مما لم يُذكَر في القرآن ، كما حرَّمه الله في القرآن .
وفي اقتصاره ﷺ على ذكر التحريم من غير ذكر التحليل : إشارةٌ إلى أنَّ الأصلَ في الأشياء الإباحةُ إلا ما خَصَّه الدليلُ .
وانظر ـ إذا شئت ـ للتوسع في نصوص هذا الموضوع وشرحِها كتاب « مِرقاة المفاتيح شرح مِشكاة المصابيح » للعلامة علي القاري ١ : ١٩٣ ـ ١٩٨ ، في الفصل الثاني من (باب الاعتصام بالكتاب والسنة) .

(١) ص ١٠ و ٢١ .

النبي ﷺ قال : ما جاءكم عني فأعرِضُوه على كتاب الله ، فما وافَقَه فأنا قلتُه ، وما خالَفَه فلم أَقُلْه .

فقلتُ له : ما رَوَى هذا أحدٌ يَثْبُتُ حديثُه في شيء صغير ولا كبير ، وإنما هي رواية منقطِعة ، عن رجل مجهول ، ونحن لا نقبل مثلَ هذه الروايةِ في شيء .

قال البيهقي : أشار الشافعي إلى ما رواه خالد بن أبي كريمة ، عن أبي جعفر(١) ، عن رسول الله ﷺ ، أنه دَعَا اليهودَ فسألهم ، فحدَّثوه حتى كَذَبُوا على عيسى عليه السلام ، فصَعِدَ المنبر فخَطَب الناسَ فقال : إنَّ الحديث سَيَفْشُو عني ، فما أتاكم يُوافِقُ القرآن فهو عني ، وما أتاكم يخالف القرآن فليس عني .

(١) أبو جعفر هذا ، هو : أبو جعفر المدائني : عبد الله بن المِسْوَر الهاشمي المدائني ، الوضّاع الكذاب ، وليس كما قال من علّق على « مفتاح الجنة » ص ٤٠ ، إنه (أبو جعفر الباقر التابعي الجليل) ! ! قال الحافظ الذهبي في ترجمته في « ميزان الاعتدال » ٢ : ٥٠٤ « ليس بثقة ، قال أحمد وغيرُه : أحاديثُه موضوعة . وقال النسائي والدارقطني : متروك الحديث » .

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمته في « لسان الميزان » ٣ : ٣٦١ « قال علي بن المديني : سمعتُ جَريرَ بن عبد الحميد الضَّبِّي الكوفي ـ عن رَقَبَةَ بنِ مَصْقَلة العبدي الكوفي يقول ـ : كان عبدُ الله بن جعفر المدائني يضع أحاديثَ من كلام الناس ، وليست من حديث النبي ﷺ . وقال أبو حاتم : أحاديثُه لا يُوجَدُ لها أصلٌ في أحاديث الثقات . وقال رَقَبَةُ أيضاً : كان عبد الله بن المِسْوَر يضع الحديثَ يُشْبِهُ حديثَ رسول الله ﷺ ! وقال مغيرة : كان يفتعل الحديث . وقال أبو إسحاق الجُوزجاني : أحاديثُهُ موضوعة . وقال ابن المديني : كان يضَعُ الحديثَ على رسول الله ﷺ ، ولا يضَعُ إلا ما فيه أدبٌ أو زُهد ! فيقال له في ذلك ! فيقول : إنَّ فيه أجراً ! وقال البخاري في « الأوسط » : يضع الحديث . وقال النسائي في « التمييز » : كذَّاب . وقال إسحاق بن راهويه : كان معروفاً عند أهل العلم بوضع الحديث . وقال أبو نُعَيم : وضَّاع للأحاديث لا يَسْوَى شيئاً ! » .

وقال الخطيب البغدادي في ترجمته في « تاريخ بغداد » ١٠ : ١٧٢ « قال رَقَبَة : إنَّ عبد الله بن المِسْوَر المدائني ، وَضَع أحاديثَ عن رسول الله ﷺ وكلاماً هو حقٌّ ، فاختَلَط بأحاديث رسول الله ﷺ ، فاحتَمَله الناس » . انتهى . أي حَمَله عنه بعضُ المُغَفَّلين ، لعدم معرفتهم بشأنِه وبشأنِ تلك الأحاديث .

قال البيهقي : وقد رُوِيَ هذا الحديثُ من أوجه أُخَر ، كلُّها ضعيفة » . ثم أَورَدَ السيوطي عن البيهقي تلك الأوجُهَ والطرقَ لهذا الحديث وما بمعناه ، ونَقَل عنه كشفَ عِلَلِها ومَغامِزها ، وبيانَ ضعفِها وسقوطِها .

وقال الشيخ المحدِّث مجد الدين الفيروزآبادي صاحبُ « القاموس المحيط » ، في خاتمة كتابه « سِفْر السعادة » ص ٢٥٩ « وما نُقِل من مثل حديث : إذا سمعتم عني حديثاً فاْعرضوه على كتاب الله ، فإن وافَقَه فاقبلوه ، وإلا فرُدُّوه : لم يَثْبُتْ فيه شيء ، وهذا الحديثُ من أَوْضع الموضوعات ! بل صحَّ خلافهُ وهو حديث : أَلا إني أُوتيتُ القرآنَ ومثله معه » انتهى .

وروى الحافظ أبو عمر بن عبدالبر النَّمَري الأندلسي حافظ المغرب ، في كتابه « جامع بيان العلم وفضله »(١) ، بسنده « عن الصحابي الجليل عمران بن حصين رضي الله عنه ، أن رجلاً أتاه فسأله عن شيء ، فحدثه ، فقال الرجل : حدِّثوا عن كتاب الله ولا تُحدِّثوا عن غيره .

فقال ـ عمران بن حصين رضي الله عنه ـ : إنك امرؤ أحمق ! أتجد في كتاب الله تعالى صلاة الظهر أربعاً لا يُجهَر فيها ؟ ثم عدَّد عليه الصلاة والزكاة ونحوَ هذا ، ثم قال : أتجد هذا في كتاب الله مفسراً ؟! إن كتاب الله قد أَبهَم هذا ، وإن السنة تفسر ذلك» انتهى(٢) .

وأخرج الخطيب البغدادي في كتابه « الكفاية في علم الرواية »(٣) ، هذا الخبرَ بأتمَّ من هذه السياقة ، ولفظُهُ : « أن عمران بن حُصَين رضي الله

---

(١) ٢ : ١٩١ .

(٢) وقع في المطبوعة من « جامع بيان العلم وفضله » ٢ : ١٩١ ، هنا نقصُ السطرِ الأول من هذا الخبر ، وأتممتُه من كتابِ « الفقيه والمتفقِّه » للخطيب ١ : ٧٦ . ووقع فيه وفي غيره (أَبْهَم) محرَّفاً إلى (أَحكَم) ! ورواه مطوَّلا عبد الرزاق في « المصنَّف » ١١ : ٢٥٥ ، وفي آخره : « ولم يكن الرجلُ الذي قال هذا صاحبَ بدعة ، ولكنَّهُ كانت منه » . ونسخةُ « جامع بيان العلم وفضله » المطبوعة ، فيها أسقاطٌ كثيرة وتحريفاتٌ جَمَّة .

(٣) ص ١٥ .

عنه كان جالساً ومعه أصحابُه ، فقال رجل من القوم : لا تُحَدِّثونا إلا بالقرآن . فقال له : آدْنُهْ ـ أي اقْرُبْ مني ـ فدَنَا ، فقال :

أرأيتَ لو وُكِلْتَ أنت وأصحابُك إلى القرآن ، أكنتَ تجدُ فيه صلاةَ الظهر أربعاً ، وصلاةَ العصر أربعاً ، والمغربَ ثلاثاً ، تَقرأُ في اثنتين ؟!.

أرأيتَ لو وُكِلتَ أنت وأصحابُك إلى القرآن ، أكنتَ تجدُ الطوافَ بالبيتِ سَبْعاً، والطَّوافَ بالصَّفَا والمَرْوَة ؟! ثم قال : أَيْ قومُ ـ أي : يا قومُ ـ، خُذوا عنا ، فإنكم ـ واللّهِ ـ إنْ لا تفعلوا لَتَضِلُّنَّ ».

ثم رَوَى الخطيبُ بعدَه من طريق آخر : « أنَّ رجلاً قال لعمران بن حُصَين : ما هذه الأحاديث التي تُحدِّثُونَاهَا ؟ وتركتم القرآن ! قال ـ عمران ـ: أرأيتَ لو أبيتَ أنت وأصحابُك إلا القرآن ، من أين كنت تعلمُ أن صلاةَ الظهر عِدَّتُها كذا وكذا ، وصلاةَ العصر عِدَّتُها كذا ، وحينَ وقتها كذا ، وصلاةَ المغرب كذا ، والموقفَ بعرفة ، ورميَ الجمار كذا ، واليدَ من أين تُقطَع ؟ أمِن ها هنا أم ها هنا أم مِن ها هنا ؟ ووضَعَ يدَه على مفصِل الكف ، ووضَعَ عندَ المرفِق ، ووضَعَ يدَه عند المنكِب . اتَّبِعُوا حديثَنا ما حدَّثناكم وإلا واللهِ ضَللتُم » . انتهى .

وقال الحافظ السيوطي في « مفتاح الجَنَّة في الاحتجاج بالسُّنَّة »[1] :
« أخرج البيهقي في « المدخَل إلى دلائل النبوة » وهو المدخَلُ الصغير ، بسندِهِ عن حَبِيْبِ بن أبي فَضَالة المَالِكيّ ، أن عِمران بن حُصَين رضي الله عنه ذَكَر الشفاعة .

فقال رجلٌ من القوم : يا أبا نُجَيد ، إنكم تُحدِّثونَنا بأحاديث لم نجد لها أصلاً في القرآن ، فغَضِبَ عِمرانُ وقال للرجل : قرأتَ القرآن ؟ قال : نعم ، قال :

---

(١) في ص ٩ و ٣٤ و ٣٥ و ٤٣ .

فهل وجدتَ فيه صلاةَ العشاء أربعاً ؟ ووجدتَ المغربَ ثلاثاً ؟ والغَدَاةَ ركعتين ؟ والظهرَ أربعاً والعصرَ أربعاً ؟ قال : لا ، قال : فعمَّن أخذتُم ذلك ؟ ألستم عنا أخذتموه ؟ وأخذناه عن رسول الله ﷺ .

أوَجدتم فيه : من كل أربعين شاةً شاةٌ ؟ وفي كلِّ كذا بعيراً كذا ؟ وفي كلِّ كذا درهماً كذا ؟ قال : لا ، قال : فعمَّن أخذتم ذلك ؟ ألستم عنا أخذتموه ؟ وأخذناه عن النبي ﷺ .

وَجَدْتُم في القرآن : ﴿ وَلْيَطَّوَّفوا بالبيتِ العَتِيقِ ﴾ ، أوَجَدتُم فيه : فطُوْفُوا سَبْعاً ، واركعوا خَلْفَ المَقَام ؟

أوَجدتُم في القرآنِ : لا جَلَبَ، ولا جَنَبَ ، ولا شِغَارَ في الإسلام ؟[1] أمَا سمعتم الله قال في كتابه : ﴿ وما آتاكُمُ الرَّسُولُ فخُذُوه وما نهَاكُمْ عنه فانْتَهُوا ﴾ ؟

---

(١) قال ابن الأثير في « النهاية في غريب الحديث والأثر » ١ : ٢٨١ ، في (جلب) ، عند هذا الأثر : « الجَلَبُ يكون في شيئين :
أحدُهما في الزكاة ، وهو أن يَقْدم المُصَدِّقُ ـ أي جابي الصدقة ـ على أهلِ الزكاة ، فينزِلَ موضِعاً ، ثم يُرسِلَ من يَجلِبُ إليه الأموالَ من أماكنها ليأخُذَ صدقَتها ، فنُهِي عن ذلك ، وأمِرَ أن تؤخذ صدقاتُهم على مِياهِهم وأماكنهم .
الثاني : أن يكون ـ الجَلَبُ ـ في السِّبَاق ، وهو أن يَتْبَعَ الرجلُ فرسَه ، فيزَجُرَه ويَجلِبَ عليه ويَصِيحَ حَثّاً له على الجَرْي ، فنُهِي عن ذلك .
وقال في (جنب) ١ : ٣٠٣ « وفي حديث الزكاة والسِّبَاق : لا جَلَبَ ، ولا جَنَبَ : الجَنَبُ بالتحريك في السِّبَاق : أن يَجْنُبَ ـ أي يَربِطَ ـ فَرَساً إلى فرَسِهِ الذي يُسابِقُ عليه ، فإذا فَتَر المركوبُ ، تحوَّل إلى المجنوب .
وهو في الزكاة : أن يَنزِلَ العاملُ بأقصى مواضع أصحاب الصدقة ، ثم يأمُرَ بالأموالِ أن تُجنَبَ إليه أي تُحضَر ، فنُهُوا عن ذلك » .
وقال في (شغر) ٢ : ٤٨٢ « وفي الحديث أنه نَهَى عن نكاح الشِّغَار ، وهو نكاح معروف في الجاهلية ، كان يقول الرجلُ للرجل : شاغِرْني ، أي زَوِّجني أختَك ، أو ابنتَك ، أو من تلي أمرَها ، حتى أزوِّجَك أختي ، أو بنتي ، أو من أَلِي أمرَها ، ولا يكونُ بينهما مَهْر ، ويكونُ بُضعُ كلٍّ واحدةٍ منهما في مقابلة بُضعِ الأخرى . وقيل له : شِغَار لارتفاع المَهْر بينهما » . من شَغَرَتْ الأرضُ والبلدُ إذا خَلَتْ وفَرَغَتْ من الناس .

قال عِمرانُ : فقد أَخذنا عن رسول الله ﷺ أشياءَ ليس لكم بها عِلْم .

وأخرج البيهقي أيضاً في « المدخل إلى السُّنَن » وهو المدخل الكبير ، والحاكم[1] عن الحسن ـ البصري ـ قال :

بينما عِمرانُ بن حُصَين يُحدِّثُ عن سُنَّة نبيِّنا محمد ﷺ[2] ، إذْ قال له رجل : يا أبا نُجَيْد ، حدِّثْنا بالقرآن ، فقال له عِمرانُ : أنت وأصحابُك تقرأون القرآن ؟ أكنتَ مُحدِّثي عن الصلاةِ وما فيها وحدودِها ؟ أكنتَ مُحدِّثي عن الزكاةِ في الذهبِ والإبلِ والبَقَرِ وأصنافِ المال ؟ ولكني قد شَهِدتُ وغِبتَ أنت .

ثم قال : فَرَضَ علينا رسولُ الله ﷺ في الزكاة كذا وكذا ، فقال الرجل : أحييتَني أحياك الله ، قال الحسَنُ : فما مات ذلك الرجلُ حتى صار من فقهاءِ المسلمين .

وأخرج البيهقي فيه أيضاً ، عن أُمَيَّة بن عبد الله بن خالد ، أنه قال لعبد الله بن عُمَر : إنَّا نجدُ صلاةَ الحضَر وصلاةَ الخَوْف في القرآن ، ولا نجدُ صلاةَ السَّفَر في القرآن ، فقال ابنُ عمر : يا ابن أَخِي ، إنَّ الله بَعَثَ إلينا محمداً ﷺ ولا نَعلمُ شيئاً ، فإنما نفعلُ كما رأينا محمداً ﷺ يفعل »[3] .

(١) في « المستدرك » ١ : ١٠٩ ، في كتاب العلم .
(٢) ورَوَى هذاالخبرَ الخطيبُ البغدادي في « الفقيه والمتفقه » ١ : ٧٧ ، وجاء عنده التصريح بسماع الحسن البصري هذا الحديث من عمران رضي الله عنه ، ولفظُهُ : « بينما نحنُ عند عِمران بن حُصَين قال له رجل . . . » .
(٣) وهذا الخبر رواه النسائي في « سننه » ٣ : ١١٧ ، في أول كتاب تقصير الصلاة في السفر ، وابن ماجه في « سننه » ١ : ٣٣٩ ، في (باب تقصير الصلاة في السفر) ، والحاكم في « المستدرك » ١ : ٢٥٨ ، في كتاب الصلاة .

وأخرج البيهقي أيضاً بسنده عن أيوب السَّخْتِياني ، قال : إذا حَدَّثت الرجلَ بسُنَّةٍ ، فقال : دَعْنا من هذا وأنبئنا عن القرآن ، وفي رواية : وأجِبنا عن القرآن ـ فاعلم أنه ضالٌّ ! قال الأوزاعيُّ : وذلك أنَّ السُّنَّة جاءت قاضِيةً على الكتاب ـ أي مُفسِّرة مبيِّنة له ـ ، ولم يجيء الكتابُ قاضياً على السُّنَّة .

وأخرج البيهقي أيضاً عن أيوب السختياني ، قال : قال رجل عند مُطَرِّفِ بن عبد الله بن الشِّخِّير ـ أحَدِ كبار التابعين الأجِلَّة ـ : لا تُحدِّثونا إلا بما في القرآن ، فقال مُطَرِّف : إنَّا واللَّهِ ما نُريدُ بالقرآنِ بَدَلاً ، ولكن نُريدُ من هو أعلَمُ بالقرآنِ منا » . انتهى .

قال أبو عمر بن عبد البر[1] بعد ذكره نحوَ هذه الآثار : « قال الأوزاعي : الكتاب أحوج إلى السنة،من السنة إلى الكتاب. قال أبو عمر : يريد أنها تقضي عليه ـ أي تَفصِلُ فيه ـ وتُبيِّنُ المرادَ منه .

وروى عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن مكحول قال : القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب . وبه عن الأوزاعي قال : قال يحيى ابن أبي كثير : السنة قاضية على الكتاب ، وليس الكتاب قاضياً على السنة » . انتهى كلام ابن عبدالبر .

فالسنة من الكتاب بمنزلة الجزء من الكل . ولقد تعهد الله سبحانه بحفظ كتابه الكريم فقال : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾[2] . وحِفظُ السنة من حفظ الكتاب ولا ريب ، فهي محفوظة بحفظ الله تعالى لها .

وقد أقام الله تعالى لرسوله ﷺ أصحاباً أمناء ، وعلماء نبهاء ، آمنوا بدعوته ، وفادَوْه بأنفسهم وأرواحهم وأموالهم وأولادهم وديارهم وأوطانهم ،

---

(١) في « جامع بيان العلم وفضله » ٢ : ١٩١ .

(٢) من سورة الحجر : ٩ .

وخالط حُبُّهم له قلوبَهم وأفئدتَهم ، وبذلوا في خدمته ونصرته النفس والنفيس ، وتلقوا عنه ﷺ سننه وأحاديثه ، وحفظوها وضبطوها ووعوها ، وبلغوها كما وعوها ، وقد كان نداء رسول الله ودعاؤه ﷺ يَرِنُّ في آذانهم صباح مساء :

« نضَّر الله امرءاً سمع منا حديثاً ، فحفظه حتى يُبلغه غيره ، فرب حامل فقه[1] إلى من هو أفقه منه ، ورب حامل فقه ليس بفقيه »[2] .
« نضَّر الله امرءاً سمع منا شيئاً ، فبلَّغه كما سمعه ، فرب مبلَّغ أوعى من سامع »[3] .

فقاموا رضي الله عنهم بأدب السماع منه والإسماع عنه خيرَ قيام ، حتى لم تفتهم شاردة ولا واردة ، فنقلوا كلامه الشريف عليه الصلاة والسلام ، ونقلوا حركاته وسكناته ولفتاته وابتساماته ، واستوعبوا نقل كل جليل ويسير من شأنه ، فإذا سمعت الحديث منهم فكأنك تسمعه من فم النبي ﷺ .

وهؤلاء الأصحاب الأخيار اصطفاهم الله لصحبة نبيه اصطفاء ،

---

(١) أي علم .
(٢) رواه أبو داود في « سننه » في كتاب العلم ، في (باب فضل نشر العلم) ٣ : ٤٣٨ ، والترمذي في « سننه » في أبواب العلم ، في (باب الحث على تبليغ السماع) ٤ : ١٤١ ، وابن ماجه في « سننه » في المقدمة ، في (باب من بلَّغ علماً) ١ : ٨٤ ، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ، وهو حديث صحيح قاله الترمذي وابن حجر ، كما في « فيض القدير » للمناوي ٦ : ٢٨٥ . وقال الترمذي : « وفي الباب عن عبدالله بن مسعود ، ومعاذ بن جبل ، وجُبَير بن مُطعِم ، وأبي الدرداء ، وأنس » . انتهى .
(٣) رواه الترمذي ٤ : ١٤٢ ، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه . وقال الترمذي: حديث حسن صحيح . وقال الحافظ ابن حجر في « تخريج مختصر ابن الحاجب » حديث مشهور خُرِّج في « السنن » أو بعضِها ، من حديث ابن مسعود وزيد بن ثابت وجُبَير بن مطعم ، وصححه ابن حبان والحاكم . وذَكَر أبو القاسم بن منده في « تذكرته » أنه رواه عن المصطفى ﷺ أربعةٌ وعشرون صحابياً ، أفاده المناوي في « فيض القدير » ٦ : ٢٨٤ .

وانتخبهم من بين خليقته انتخاباً ، ليحملوا الأمانة ويُبلغوا الرسالة ، فكانوا كما شاء الله تعالى ، وكما خاطبهم في كتابه الكريم بقوله سبحانه : ﴿ كنتم خيرَ أُمَّة أُخرِجَتْ للناس ﴾[(١)] .

روى الإمام أحمد في « مسنده »[(٢)] ، عن الصحابي الجليل والإمام القدوة النبيل سيدنا عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ، أنه قال : « إن الله نظر في قلوب العباد ، فوجد قلب محمد ﷺ خيرَ قلوب العبادِ ، فاصطفاه لنفسه وابتعثه برسالته ، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد ، فجعلهم وزراء نبيه ، يقاتلون عن دينه . . . »[(٣)] .

وقال سيدنا عبدالله بن مسعود أيضاً في شأن الصحابة الأطهار : « أولئك أصحاب رسول الله ﷺ ، كانوا أفضل هذه الأمة : أبرَّها قلوبا ، وأعمقَها علما ، وأقلَّها تكلفا ، وأقومَها هَدْياً ، وأحسنها حالاً .

قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم فضلهم ، واتَّبعوهم في آثارهم ، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم وسِيَرِهِم ، فإنهم كانوا على الهَدْي المستقيم »[(٤)] .

---

(١) من سورة آل عمران : ١١٠ .

(٢) ١ : ٣٧٩ .

(٣) قال الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » ١ : ١٧٨ ، بعد هذا الحديث : « رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير ، ورجاله موثقون » . وقال شيخنا العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى في تعليقه على « المسند » ٥ : ٢١١ « إسناده صحيح » . انتهى . ورواه ابن عبدالبر في مقدمة كتابه « الاستيعاب » ١ : ٦ .

(٤) رواه الحافظ ابن عبدالبر في « جامع بيان العلم وفضله » ٢ : ٩٧ ، وأورده الإمامُ الفقيه ابن أبي زيد القيرواني في كتابه « الجامع » ص ١١٩ ، وأورده ابن الأثير في « جامع الأصول » ١ : ٢٩٢ ، في (باب الاستمساك بالكتاب والسنة) دون إسناد ، وقال : « هذا حديث وجدته في كتاب رَزِين ، ولم أجده في الأصول » .

وأورده شيخ الإسلام ابن تيمية في آخر « الرسالة التدمرية » ، وذكره الأذرعي في « شرح =

ولقد كانت السنة المطهرة في عهد النبي ﷺ محفوظة مصونة من التبديل والتغيير ، والـدس والتزوير ، فلم تصبها شائبة بفضل الله تعالى ، ولا وقع فيها تقول أو كذب على رسول الله ﷺ .

ولم يُعرَف بحمد الله عن أحد من الصحابة أنه قال على رسول الله ﷺ ما لم يقل ، فقد حفظهم الله من ذلك ، وزكّاهم خير تزكية بقوله سبحانه : ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتَّبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه ﴾[١] .

فقد برَّأهم الله تعالى من التقول والافتراء ، وأثنى عليهم بالسبق والهجرة والنُّصرة والرضوان منه . وليس أعلى من هذه التزكية لهم : ﴿ رضي الله عنهم ورضوا عنه ﴾ ، فقد رَفعَتْ من شأنهم حتى إنهم ليبادلون ربهم الرضا .

ذكر الإمامُ العلامة النسَّابةُ الزبير بن بكَّار القرشي الزُّبَيري ، في كتاب « النَّسَب » له ، قال : « حدَّثني عمي مصعبٌ عن أبيه ـ عبدِ الله بن مصعب ـ قال : قال المهديُّ : ما تقولُ فيمن يَتنَقَّصُ الصحابة ؟ فقلتُ : زنادقة ، لأنهم ما استطاعوا أن يُصرِّحوا بنقصِ رسول الله ﷺ ، فتنقَّصوا أصحابَه ، فكأنهم قالوا : كان يَصحبُ صَحابةَ السُّوء »[٢] .

العقيدة الطحاوية » ص ٣٧٠ ، وقد جَمَعتُ بين رواياتِهم في السياقةِ المذكورة .
وذكره الإمام ابنُ القيم في « إعلام الموقِّعين » ٤ : ١٣٩ ، وقال : « رواه الإمامُ أحمد وغيره عن ابن مسعود » . انتهى . ولم أره في « المسند » للإمام أحمد ، فلعلَّه في كتاب « فضائل الصحابة » له .
وأوَّل هذا الأثر : « من كان منكم مُسْتَنّاً فلْيَسْتَنَّ بمن قد مات ، فإنَّ الحيَّ لا يُؤمَنُ عليه الفتنة ، أولئك أصحابُ محمد . . . » . ومعنى (مستناً) أي مُتَّبِعاً سالكاً سَنَنَ الحق وطريقَه . وأوَّلُه عند ابن عبدالبر وابن القيم : « من كان منكم متأسِّياً فليتأسَّ بأصحاب رسول الله ﷺ ، فإنهم كانوا أبرَّ هذه الأمة قلوباً . . . » .

(١) من سورة التوبة : ١٠٠ .

(٢) نقله الحافظ ابن حجر في « تعجيل المنفعة » ص ٢٣٥ ، في ترجمة (عبدالله بن مصعب بن الزبير) . ولم أر هذا الخبر في القسم المطبوع من كتاب « جمهرة النسب » للزبير بن بكار .

وروى الحافظ الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد »(١) ، بسنده إلى الزبير بن أبي بكر - وهي كنية بكَّار -، قال : « حدثني عمي مصعبُ بن عبدالله، قال : حدثني أبي عبدُ الله بن مصعب ، قال : قال لي أمير المؤمنين المهدي : يا أبا بكر ، ما تقول فيمن يَنتقصُ أصحابَ رسول الله ﷺ ؟ قال : قلتُ : زنادقة . قال : ما سمعتُ أحداً قال هذا قبلَك .

قال : قلتُ : هم قومٌ أرادوا رسولَ الله ﷺ بنَقْص ، فلم يجدوا أحداً من الأُمَّة يُتابعُهم على ذلك ، فتنقَّصوا هؤلاء عند أبناءِ هؤلاء ، وهؤلاء عند أبناءِ هؤلاء ، فكأنهم قالوا : رسولُ الله ﷺ يَصحَبُه صَحابةُ السُّوء ، وما أقبَحَ بالرجل أن يَصحبه صَحابةُ السُّوء ! فقال : ما أراه إلا كما قلتَ ».

ومن هذا أخَذَ الإمامُ الحافظ أبو زرعة الرازي ، قولَه الذي رواه الخطيب البغدادي في « الكفاية في علم الرواية »(٢) ، في آخر (باب ما جاء في تعديل اللهِ ورسولِهِ للصحابة) : « قال أبو زُرعة : إذا رأيتَ الرجلَ ينتقصُ أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ ، فاعلم أنه زنديق ، وذلك أن الرسولَ ﷺ عندنا حق ، والقرآن حق ، وما جاء به حق ، وإنما أدَّى إلينا هذا القرآن والسُّنَنَ أصحابُ رسول الله ﷺ ، وإنما يُريدون أن يَجرحوا شُهودَنا ، ليُبطِلوا الكتابَ والسُّنَّة ، والجَرحُ بهم أولى ، وهم زنادقة ».

قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى في « المستصفى من علم الأصول »(٣) ، في مباحث السنة المطهرة ، في الفصل الرابع في عدالة

---

(١) في الجزء : ١٠ : ١٧٤ ، في ترجمة (عبدالله بن مصعب الزبيري) .

(٢) ص ٤٩ ، و« الإصابة في تمييز الصحابة » لابن حجر ١ : ١٠ .

(٣) ١ : ١٦٤ . وقد استقى الإمامُ الغزالي أغلبَ ما أورده في (الفصل الرابع في عدالة الصحابة) ، من كتاب « الكفاية » للخطيب البغدادي ص ٤٦ - ٤٩ ، من (باب ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة) ، فانظره إذا شئت فهو كافٍ وافٍ نفيس .

الصحابة رضي الله عنهم : « الذي عليه سلف الأمة ، وجماهير الخلف ، أن عدالتهم معلومة بتعديل الله عز وجل إياهم وثنائه عليهم في كتابه ، فهو معتقدنا فيهم ، إلا أن يَثبت بطريق قاطع ارتكابُ واحدٍ لفسق مع علمه به ، وذلك مما لا يَثبت ، فلا حاجة لهم إلى التعديل .

قال الله تعالى : ﴿ كنتم خير أمة أُخرِجت للناس ﴾[١] وقال تعالى : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ﴾[٢] . وهو خطاب مع الموجودين في ذلك العصر ، وقال تعالى : ﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾[٣] ، وقال عز وجل : ﴿ والسابقون الأولون ﴾[٤] . وقد ذكر الله تعالى المهاجرين والأنصار في عدة مواضع وأحسن الثناء عليهم .

وقال ﷺ : « خير القرون : قرني ، ثم الذين يلونهم »[٥] ، وقال

---

(١) من سورة آل عمران : ١١٠ .

(٢) من سورة البقرة : ١٤٣ .

(٣) من سورة الفتح : ١٨ .

(٤) من سورة التوبة : ١٠٠ . وتمامُ الآية : ﴿ والسَّابقون الأوَّلون من المهاجرين والأنصار والذين اتَّبعُوهم بإحسانٍ رَضِيَ اللَّهُ عنهم ورَضُوْا عنه وأعدَّ لهم جَنَّاتٍ تَجرِي تَحْتَها الأنهارُ خالِدينَ فيها أبداً ذلك الفَوْزُ العظيمُ ﴾ .

(٥) رواه البخاري عن عِمران بن حصين رضي الله عنه ، بنحو هذا اللفظ في كتاب الشهادات ، في (باب لا يَشهَدُ على جُوْر إذا أُشهِدَ) ٥ : ٢٥٨ ، و١١ : ٢٤٤ و٥٨٠ ، بلفظ « خيرُكم قَرْني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » . وفي ٧ : ٣ بلفظ « خيرُ أمَّتي قرني ، ثم . . . » .

ومسلمٌ في كتاب فضائل الصحابة ، في (باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم) ١٦ : ٨٧ ، بلفظ « إنَّ خيرَكم قَرْني ، ثم . . . » و« خيرُ هذه الأمَّةِ قَرْني . . . » .

والمرادُ بقَرْنِ النبي ﷺ : الصحابةُ الكرام ، (ثم الذين يلونهم) : التابعون ، (ثم الذين يلونهم) : أتباعُ التابعين . قال ابن الأثير في كتابه « النهاية » ٤ : ٥١ « القَرْنُ أهلُ كلِّ زمان ، وهو مقدارُ التوسُّطِ في أعمار أهلِ كل زمان ، مأخوذٌ من الاقتران ، وكأنه المِقدارُ الذي يَقترِنُ فيه أهلُ ذلك الزمانِ في أعمارِهم وأحوالِهم .

وقيل : القَرْنُ أربعون سَنَةً ، وقيل : ثمانون ، وقيل : مِئة ، وقيل : هو مُطْلَقٌ من الزمان . وهو مصدَرُ قَرَنَ يَقرُنُ » .

ﷺ : « لو أنفق أحدكم مِلء الأرض ذهباً ما بَلَغ مُدَّ أحدهم ولا نَصِيفه »(١) . وقال ﷺ : « إن الله اختار لي أصحاباً وأصهاراً وأنصاراً »(٢) .

فأيُّ تعديل أصح من تعديل علَّام الغيوب سبحانه ؟ وتعديلِ رسوله ﷺ ؟ كيف ولو لم يَرِد الثناءُ لكان فيما اشتهر وتواتر من حالهم في الهجرة والجهاد ، وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأهل ، في موالاةِ رسول الله ﷺ ونصرته : كفايةٌ في القطع بعدالتهم » . انتهى .

وقال الإمام أبو محمد بن حزم الظاهري رحمه الله تعالى ، في كتابه « الإحكام في أصول الأحكام »(٣) ، في باب تسمية الصحابة الفقهاء : « فأما الصحابة رضي الله عنهم ، فهم كل من جالس النبي ﷺ ولو ساعة ، وسَمِعَ منه ولو كلمةً فما فوقها ، أو شاهَدَ منه عليه السلام أمراً يَعيه(٤) ،

---

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة ، في (باب قول النبي ﷺ : لو كنت متخذا خليلا) ٧ : ٢١ ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . ومسلم في كتاب فضائل الصحابة في (باب تحريم سب الصحابة) ١٦ : ٩٣ ، عن أبي هريرة رضي الله عنه .
والمُدُّ بضم الميم : مكيال معروف قديماً ، كانت تُكالُ به الحُبُوبُ والتَّمْرُ ونحوُها ، ويَبلُغُ ما يَحويه أقلَّ من نصف (كيلو) بمقياسنا اليوم . والنَّصِيف ـ بوزن رَغِيف ـ هو : النِّصْفُ. فقوله ﷺ : (ما بَلَغَ مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفَهُ) أي ولا نِصْفَ المُدّ . قال ابن الأثير في « النهاية » : « وإنما قَدَّره بالمُدّ ، لأنه أقلُّ ما كانوا يَتصدَّقون به في العادة » . انتهى .
قال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى ، في كتابه العظيم : « الاعتصام » ١ : ٢٥٨ ، « وإذا كان ذلك في المال أي لا يَبلُغُ أحدٌ شَأْوَ أَحَد الصحابةِ في الصدقة بالمال ولو تصدَّق بمِلءِ الأرض ذهباً ، وتصدَّق أحدُهم بنصف (مُدّ) تَمْر ـ ، فكذلك ـ لا يُبْلَغُ شَأْوُهم ـ في سائر شُعَب الإيمان ، بشهادة التجربة العاديَّة » .

(٢) رواه الطبراني في « الكبير » كما في « مجمع الزوائد » للهيثمي ١٠ : ١٧ ، عن عُوَيمر بن ساعدة رضي الله عنه ، قال الهيثمي : « وفيه من لم أعرفه » انتهى . ورواه الخطيب في « تاريخ بغداد » ٢ : ٩٩ ، بسندٍ ضعيف عن أنس رضي الله عنه .

(٣) ٥ : ٨٩ . وابنُ حزم الذي يأخذ بظاهر دلالة النص فحسب ، يقولُ الكلامَ النفيسَ التالي ، فتنبَّهْ .

(٤) إنما حكموا ـ إضافةً إلى إستنادهم إلى اللغة ـ بأن مجالسةَ ساعةٍ لرسول الله ﷺ ، أو مشاهدةَ لحظة ، أو سماعَ كلمة فما فوقها منه عليه الصلاة والسلام : تَكيسبُ صاحبَها اسمَ (الصحابي) ، لشرفِ منزلة النبي ﷺ ، ولأنَّ لرُؤ يةِ نورِ النُّبوَّة قُوةَ سَرَيانٍ في قلب المؤمن ، =

ولم يكن من المنافقين الذين اتصل نفاقُهم واشتهَرَ حتى ماتوا على ذلك .

وكلُّهم عدلٌ إمامٌ فاضِلٌ رِضاً ، فَرْضٌ علينا توقيرُهم وتعظيمُهم ، وأن نستغفرَ لهم ونُحبَّهم[1] . وتَمرةٌ يَتصدق بها أحدُهم أفضلُ من صدقةِ أحدِنا

= فتَظهَرُ آثارُها على جوارح الرائي في الطاعةِ والاستقامةِ مَدَى الحياة ، ببركتِهِ ﷺ . ويَشهدُ لذلك ما رواه الصحابيُّ الجليلُ عبدُالله بن بُسْر ، عنه ﷺ : « طُوبَى لمن رآني وآمَنَ بي ، وطُوبَى لمن رأى من رآني ، ولمن رأى مَنْ رَأى مَنْ رآني وآمَنَ بي » . رواه الطبراني والحاكم كما في « الجامعِ الصغير » للسيوطي ٤ : ٢٨٠ بشرح المُناوي : « فيض القدير » ، وهو حديثٌ ثابتٌ ، وله طرق كثيرة .

وقال الإمامُ تقي الدين السبكي في « الإبهاج في شرح المنهاج » ١ : ٩ من كتب أصول الفقه : « والصحابيُّ هو كل من رأى النبيَّ ﷺ مُسْلِماً ، وقيل : من طالت مُجالستُه ، والصحيحُ الأول ، وذلك لشرفِ الصُّحبة ، وعِظَمِ رؤيةِ النبي ﷺ ، وذلك أن رُؤيةَ الصالحين لها أثرٌ عظيم ، فكيف رُؤيةُ سيِّدِ الصالحين ؟! فإذا رآه مسلمٌ ولو لحظةً ، انطَبع قلبُهُ على الاستقامة ، لأنه بإسلامه متهيىءٌ للقبول ، فإذا قابَلَ ذلك النورَ العظيمَ ، أشرَقَ عليه وظَهَر أثرُه في قلبِهِ وعلى جوارِحه » . انتهى .

ولفظُ (الصُّحْبَةِ) أو (الصَّاحِبِ) لغة : لا يقتضي طولَ اللقاءِ وامتدادَ الملازمة ، كما شَرَحه وقرَّره الإمامُ أبو بكر الباقِلاَّني ، ونَقَله عنه الخطيبُ البغدادي في « الكفاية » ص ٥١ وأقرَّه ، ونَقَله عن الخطيبِ الحافظُ العراقيُّ في حاشيته على « مقدمة ابن الصلاح » ص ٢٥٦ ، وكما حقَّقه أيضاً وأوسَعَه استدلالاً باللغة ونصوص الكتاب والسنةِ : ابنُ تيمية ، في كتابه « الصارمِ المسلول على شاتم الرسول » ص ٥٧٥ ، في (باب حكم من سَبَّ أحداً من الصحابة) ، فانظرهما .

وانظر أيضاً «الروض الباسم في الذبّ عن سُنَّة أبي القاسم » للإمام ابن الوزير محمد بن إبراهيم اليماني ١ : ٥٧ - ٦٠ ، فقد قرَّر فيه بتوسُّع واستدلال : أنَّ تسمية يسيرِ المخالطة : (صُحبةً) ثابتٌ بالكتاب والسنة وما أُجمعَ على صحته من العبارات في هذا المعنى .

(١) جاء في كتاب « الجامع » للإمام أبي محمد عبدالله بن أبي زيد القيرواني ، الفقيه المالكي المشهور المتوفى سنة ٣٨٦ رحمه الله تعالى ، قوله في ص ١٠٧ - ١١٦ : « فمما أَجمعَت عليه الأُمَّةُ من أمور الديانة : أنَّ الله تبارك اسمُه له الأسماء الحُسنَى والصفاتُ العُلَى . . . ، وأنَّ خيرَ القرون قَرْنُ الصحابة ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، كما قال النبي عليه السلام .

وأنَّ كلَّ من صَحِبَه ولو ساعةً ، أو رآه ولو مرةً ، فهو بذلك أفضلُ من أفضل التابعين ، وأجمعَتْ على الكفِّ عن ذكرِ أصحاب رسول الله ﷺ إلا بخيرِ ما يُذكَرون به ، وأنهم أحق الناس أن تُنشَرَ مَحاسنُهم ، ويُلتَمَسَ لهم أحسَنُ المخارج ، ويُظَنَّ بهم أحسَنُ =

مَا يَملِك ، وجلسةٌ من الواحد منهم مع النبي ﷺ أفضلُ من عبادةِ أحدِنا دهرَه كلَّه ، ولو عُمِّرَ أحدُنا الدهرَ كلَّه في طاعاتٍ متصلة ، ما وازَى عَمَلَ امرىءٍ صَحِبَ النبيَّ ﷺ ساعةً واحدةً فما فوقها[١] ، قال رسول الله ﷺ : دَعُوا لي أصحابي ، فلو كان لأحدكم مِثلُ أُحُدٍ ذَهَباً فأنفَقَه في سبيل الله ، ما بَلَغ مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفَه. انتهى[٢] .

= المذاهب ، قال الرسول ﷺ : لا تُؤذُوني في أصحابي ، فوالذي نفسي بيدِهِ لو أنفَقَ أحدُكم مثلَ أُحُد ذهباً ما بَلَغ مُدَّ أحَدِهم ولا نَصِيفَه . قال أهلُ العلم : لا يُذكَرون إلا بأحسنِ ذِكْر » . انتهى .

(١) هذا المقطع : (ولو عُمِّر أحدُنا . . . فما فوقها) من « الفِصَل في المِلَل والأهواء والنِّحَل » لابن حزم ، في مبحث (شُنَع المعتزلة) ٤ : ٢٠١ ، من طبعة المطبعة الأدبية بالقاهرة .

(٢) قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » ٧ : ٧ ، عند شرح حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ، أنَّ النبي ﷺ قال : « خيرُ القرون قَرْني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، . . . » :

« والذي ذَهَب إليه الجمهورُ أنَّ فضيلةَ الصحبة لا يَعْدِلُها عَمَلٌ ، لمشاهدةِ رسولِ الله ﷺ ، وأما من اتَّفَق له الذَّبُّ عنه ، والسَّبْقُ إليه بالهجرةِ أو النُّصرة ، وضَبْطُ الشرعِ المتلقَّى عنه ، وتبليغُه لمن بعدَه ، فإنه لا يَعْدِلُه أحدٌ ممن يأتي بعدَه ، لأنه ما من خَصْلةٍ من الخصال المذكورة ، إلا وللذي سَبَق بها مثلُ أجرِ من عَمِلَ بعدَه ، فظهَرَ فضلُ الصحابةِ رضي الله عنهم » . انتهى .

أما تخريج الحديث الذي أورده ابن حزم هنا ، في كلامه المنقول : (دعوا لي . . .) ، فقد رُوِيَ نحوُ هذا اللفظ من حديثِ أنس وحديثِ أبي هريرة رضي الله عنهما ، وهذا نصُّ حديثيهما مع سَبَب ورود الحديث ، قال الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » ١٠ : ١٥ « عن أنس قال : كان بين خالد بن الوليد وبين عبدالرحمن بن عوف كلام ، فقال خالد لعبدالرحمن : تستطيلون علينا بأيام سبقتمونا بها . فبَلَغنا أنَّ ذلك ذُكِرَ للنبي ﷺ ، فقال : دَعُوا لي أصحابي ، فوالذي نفسي بيده ، لو أنفقتم مثلَ أُحدٍ ذهباً ما بلغتم أعمالَهم . رواه أحمد ، ورجالُه رجالُ الصحيح .

وعن أبي هريرة قال : كان بين خالد وعبدالرحمن بن عوف بعضُ ما يكون بين الناس ، فقال رسول الله ﷺ : دَعُوا لي أصحابي ، فإنَّ أحدكم لو أَنفَق مثلَ أُحُد ذهباً لم يَبلغ مُدَّ أحدِهم ولا نَصيفَه . رواه البزار ، ورجالُه رجالُ الصحيح غيرَ عاصم بن أبي النَّجُود وقد وُثِّقَ » . انتهى .

قال العلامة المُناوي في « فيض القدير » ٣ : ٥٣١ « قوله ﷺ : (أصحابي) ، الإضافةُ فيه للتشريف ، فتُؤذِنُ باحترامِهم ، وزَجْر سابِّهم ، وتعزيرِهِ عند الجمهور .

قال بعضُ الكاملين : وقولُه (أصحابي) : مفردٌ مضافٌ فيَعُمُّ كلَّ صاحب له ، لكنه عمومٌ =

قال الإمام ابن تيمية في كتابه « الردّ على الأَخْنَائي » :(١) « ولما كان أصحابُ النبي ﷺ أعلمَ الناس بدينه ، وأطوعَهم له ، لم يَظهر فيهم من البِدَع ما ظَهَر فيمن بعدَهم ، فلا يُعرَفُ من الصحابةِ من كان يتعمَّدُ الكذبَ على رسول الله ﷺ ، وإن كان فيهم من له ذنوب ، لكنَّ هذا البابَ مما عَصَمهم الله فيه ـ أي حَفِظَهم ـ من تعمُّدِ الكذبِ على نبيهم ». انتهى .

فالصحابة رضوان الله عليهم مصنوعون مؤهلون من الله لحمل الأمانة وتبليغ الشريعة للناس ، فلم يكن منهم كذبٌ على رسول الله ﷺ ولا انتحال .

كيف وقد اشتَهَر واستفاض فيهم وتواتَرَ عنهم قولُه ﷺ : « من كَذَب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »(٢) . قال الحافظ السيوطي : رَوى هذا

= مرادٌ به الخصوص ، لأنَّ السبب المذكور يدلُّ على أن الخطاب لخالدٍ وأمثالِهِ ممن تأخَّر إسلامُه ، وأنَّ المرادَ هنا : متقدمو الإسلام منهم ، الذين كانت لهم الآثارُ الجميلة ، والمناقبُ الجليلة ، في نُصرة الدين ، من الإنفاق في سبيل الله ، واحتمالِ الأذى في سبيل الله ، ومجاهدةِ أعدائه . ويصحُّ أن يكون من بَعْدَ الصحابةِ مخاطَباً بذلك حُكماً إمَّا بالقِياس أو بالتَّبَعِيَّة » . انتهى .

قلتُ : بل قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » ٧ : ٣٤ ،عند هذا الحديثِ نفسِه من رواية أبي سعيد الخدري : « لا تَسبُّوا أصحابي ، فلو أنَّ أحدَكم أنفقَ مثلَ أُحُد . . . » : « سبَبُ الحديث ما وقع في أوَّلِهِ عند مسلم ١٦ : ٩٢ ، قال : كان بين خالد بن الوليد وعبدالرحمن بن عوف شيء ، فَسَبَّه خالد ، فذكر الحديث .

وقولُه : (فلو أنَّ أحدكم) فيه إشعار بأن المراد بقوله : (أصحابي) أصحابٌ مخصوصون ، وإلا فالخطابُ كان للصحابة . ومع ذلك فنهيُ بعضِ من أدرك النبيَّ وخاطَبَه بذلك ، عن سَبِّ من سبَقَه ، يقتضي زَجْرَ من لم يدرك النبي ﷺ ولم يخاطبه ، عن سَبِّ من سَبَقَه من باب الأولى » . انتهى . ثم خطَّأ الحافظُ من زعم أنَّ الخِطاب بذلك لغير الصحابة ممن سيُوجَدُ من المسلمين بعد ، للتصريح في نفس الخبر بأن المخاطَبَ بذلك خالدُ بنُ الوليد ، وهو من الصحابة الموجودين إذْ ذاك بالاتفاق .

(١) ص ١٠٣ .

(٢) رواه البخاري في « صحيحه » في كتاب العلم ، في (باب إثم من كَذَب على النبي ﷺ) ١ : ٢٠٢ ، ومسلم في « مقدمة صحيحه » ١ : ٦٧ ، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

الحديث أكثرُ من مئةٍ من الصحابة[١] .

وأما الحديث الذي رواه ابن عدي في « الكامل » ونقله عنه ابن الجوزى في مقدمة كتابه « الموضوعات »[٢] ، وجعله سبب ورود حديث « من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ، فهو حديث منكر لا يصح الالتفات إليه ولا التعويل عليه .

ونصُّه في إحدى روايتيه : « عن علي بن مُسْهِر ، عن صالح بن حَيَّان ، عن ابن بريدة ، عن أبيه قال : كان حيٌّ من بني ليث من المدينة على ميلين ، وكان رجل قد خطب منهم في الجاهلية فلم يزوجوه ، فأتاهم وعليه حلة ، فقال : إن رسول الله ﷺ كساني هذه الحلة ، وأَمَرني أن أحكم في أموالكم ودمائكم ، ثم انطلق فنزل على تلك المرأة التي كان يحبها .

فأرسل القوم الى رسول الله ﷺ ، فقال : كَذَب عدوُّ الله ، ثم أرسل رجلًا فقال : إن وجدته حياً ـ وما أراك تجده ـ فاضرِبْ عنقه ، وإن وجدته ميتاً فاحرقه بالنار !! .

قال : فجاء فوجده قد لدغته أفعى فمات ، فحرقه بالنار ، قال : فذلك قول رسول الله ﷺ : من كَذَب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » .

فهذا الحديث منكر لا يصح ، وفي إسناده (صالح بن حَيَّان القرشي الكوفي) ، اتفقت كلمة المحدثين النقاد على تضعيفه وجرحه ، كما تراه في ترجمته في « تهذيب التهذيب »[٣] . فضعَّفه يحيى بن معين ، وقال

---

(١) نقله عن السيوطي العلامة علي القاري في مقدمة كتابه « الموضوعات الكبرى » ص ٨ .
(٢) ١ : ٥٥ ـ ٥٦ .
(٣) ٤ : ٣٨٦ .

النسائي : ليس بثقة ، وقال الحربي : له أحاديث منكرة ، وقال البخاري : فيه نظر ، ومعناه عند البخاري أنهم متهم واهٍ ، كما في « الرفع والتكميل » للكنوي[١] ، وقال ابن عدي : عامة ما يرويه غير محفوظ ، وقال الدارقطني : ليس بالقوي ، وقال ابنُ حِبَّان : يَروِي عن الثقات أشياء لا تشبه حديث الأثبات .

وترجم له الحافظ الذهبي في « ميزان الاعتدال »[٢] ، فذكر من منكراته هذا الحديث بنفسه ، ثم أعقبه بقوله : « تفرَّد به حجاج بن الشاعر ، عن زكريا بن عَدِي ، عنه . وروى سويد عن (علي) قطعة من آخر الحديث . ورواه كلَّه صاحبُ « الصارم المسلول[٣] ، من طريق البغوي ، عن يحيى الحِمَّاني ، عن علي بن مُسْهِر ، وصحَّحه ، ولم يَصحَّ بوجه » . انتهى .

وكذلك الحديث الآخر الذي رواه الطبراني في « المعجم الكبير » كما في « مجمع الزوائد » للهيثمي[٤] ، عن عبدالله بن محمد بن الحنفية . . . » وفي آخره : « . . . فغَضِبَ رسول الله ﷺ ، وبعث رجلاً من الأنصار وقال : اذهب فاقتله واحرقه بالنار ! فانتهى إليه وقد مات وقُبِر ، فأمر به فنبش !! وأَحرَقه بالنار !! ثم قال رسول الله ﷺ : من كَذَب عليَّ . . . » . الحديث .

ففي إسناده (أبو حمزة الثُّمالي الكوفي) : ثابت بن أبي صَفِيَّة ، وهو

---

(١) ص ٢٥٢ .
(٢) ٢ : ٢٩٢ .
(٣) يعني : الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى . وقد ساق هذا الحديثَ فيه ص ١٦٩ ، وذَكَر بعضَ رواياته ، واعتمده للاستدلال والحكم ، فلهذا قال الحافظ الذهبي : « وصحَّحَه ، ولم يَصحَّ بوجه » . وهو كما قال .
(٤) ١ : ١٤٥ .

واهي الحديث متروك متفق على ضعفه ، رافضي ، قال فيه الإمام أحمد : ليس بشيء ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال أبو داود : جاءه ابن المبارك فدفع إليه صحيفة فيها حديثُ سُوءٍ في عثمان ، فرَدَّ الصحيفة على الجارية ، وقال : قولي له : قبَّحك الله وقَبَّح صحيفتك . إلى آخر الطعون التي في ترجمته في « تهذيب التهذيب »[١] .

وكذلك الحديث الآخر الذي رواه الطبراني في « المعجم الأوسط » كما في « مجمع الزوائد »[٢] ، عن عبدالله بن عَمْرو« أن رجلاً لَبِس حُلَّة مثل حلة النبي ﷺ . . . » الحديث ، ففي إسناده (عطاء بن السائب الكوفي) ، وقد اختَلَط ، قاله الحافظ الهيثمي ، وقال أبو حاتم الرازي : تغيَّر حفظه بآخِرِه ، في حفظه تخاليط كثيرة ، إلى آخر ما تراه في ترجمته في « تهذيب التهذيب »[٣] .

وكذلك الحديث الذي رواه ابن الجوزي في مقدمة « الموضوعات »[٤] ، « عن داود بن الزبرقان ، قال : أخبرني عطاء بن السائب ، عن عبدالله بن الزبير ، قال يوماً لأصحابه : أتدرون ما تأويل هذا الحديث : من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ؟ قال : عَشِقَ رجل امرأة فأتى أهلَها مساء . . . » . الحديث .

ففي إسناده (عطاء بن السائب) أيضاً ، وقد اختَلَط كما تقدم . وفي إسناده (داود بن الزبرقان الرقاشي البصري) ، المتفقُ على ضعفه ، قال فيه ابن معين : ليس بشيء ، وضعَّفه ابن المديني جداً ، وقال الجوزجاني :

---

(١) ٢ : ٧ ـ ٨ .
(٢) ١ : ١٤٥ .
(٣) ٧ : ٢٠٣ ـ ٢٠٧ .
(٤) ١ : ٥٦ .

كذاب ، وقال يعقوب بن شيبة وأبو زرعة والأزدي : متروك ، وقال البزار : منكر الحديث جداً ، إلى آخر ما تراه من الطعون في ترجمته في « تهذيب التهذيب »[١] .

وفوق هذا فإن سماع (داود) من (عطاء) ، كان بعد اختلاطه ، قال ابن معين : « جميع من سَمِع من عطاء سَمِعَ منه في الاختلاط إلا شعبة والثوري » كما في « تهذيب التهذيب »[٢] . فرحمة الله تعالى على الحافظ الذهبي الذي قال في هذا الحديث : « ولم يَصحَّ بوجهٍ » كما تقدم نقله عنه .

ومما يؤخذ على الشيخ ابن الجوزي رحمه الله تعالى ، أنه في مقدمة كتابه « الموضوعات »[٣] أورد حديثَ ابن بُرَيدة وحديثَ ابن الزبير على الإقرار والاستدلال ! دون إشارة منه إلى ما فيهما من العِلَل القادحة والمطاعنِ البالغة كما رأيت ! .

وتابعه على ذلك الشيخ علي القاري رحمه الله تعالى ، في مقدمة كتابه « الموضوعات الكبرى »[٤] تمامَ المتابعةِ ! فأورد الحديثين المذكورين آنفاً على الإقرار والثبوت ، وزاد عليهما حديثَ عبدالله بن عَمرو وحديثَ عبدالله بن محمد بن الحنفية ، فأوردهما أيضاً على الإقرار والاستدلال ! وقد علمتَ ما فيهما .

هذا ، ومن المهمّ جداً ذكرُه هنا والتنبيهُ عليه في هذا الموضع : أنَّ بعضَ الأجلَّة من الصحابة رضي الله عنهم ، قد رَدَّ حديثاً رواه غيرُه من

---

(١) ٣ : ١٨٥ ـ ١٨٦ .
(٢) ٧ : ٢٠٥ .
(٣) ١ : ٥٥ .
(٤) ص ٤ ـ ٥ و٨ .

الصحابة الأجلَّة ، ونَفَى أن يكون ذلك الحديثُ قاله سيدُنا رسول الله ﷺ .

والحقُّ أن ذلك النفيَ لم يكن في نظر الصحابي النافي - جزماً وقطعاً ، بحمدِ الله وحفظِه - لتهمةِ الكذبِ أو الاختلاقِ أو التقوُّلِ من راوي ذلك الحديث ، وحاشا الصحابةَ رضي الله عنهم من ذلك ، وإنما هو من باب احتمال وقوع الخطأ أو السهو أو النسيانِ من المخطَّأ في نظر النافي ، أو من باب النفي الناجم عن ظنٍّ واجتهادٍ من النافي ، لوجودِ نَصٍّ قطعيٍّ ، أو حديثٍ عنده ، يراه معارضاً لذاك الحديثِ في نظره ، وليس من باب التكذيب والرَّمْي بالوضع قطعاً . وهذه فائدة نفيسة غالية ، ولم أرَ من نبَّه إليها .

رَوَى البخاري ومسلم في « صحيحيهما »[1] عن التابعي الجليل عبدالله بن عُبَيد الله بن أبي مُلَيكة ، قال : « تُوفِّيَتْ أمُّ أبانٍ ابنةُ عثمان بن عفان بمكة ، وجئنا لنَشهدَها ، وحَضَرها ابنُ عُمَر وابنُ عباس ، وإني لجالسٌ بينهما ، فإذا صوتٌ من الدار - أي صوتُ النساءِ يبكين - ، فقال عبدالله بن عُمَر لِعَمْرو بنِ عثمان وهو مُواجِهُه : ألا تَنهَى عن البكاء ؟! فإنَّ رسول الله ﷺ قال : إنَّ الميِّتَ لَيُعذَّبُ ببكاء أهلِه عليه :

فقال ابن عباس : قد كان عُمَرُ يقولُ بعضَ ذلك ، . . . ، فلما أُصِيبَ عُمَر دخَلَ صُهَيْبٌ يبكي يقول : وا أخاه ! واصَاحِباه ! فقال عمر : يا صُهَيب ، أتبكي عليَّ ؟! وقد قال رسولُ الله ﷺ : إنَّ الميت يُعذَّبُ ببعضِ بكاءِ أهلِه عليه .

قال ابن عباس : فلما مات عُمَر ذكرتُ ذلك لعائشة ، فقالت : يَرحمُ

---

(١) البخاري في كتاب الجنائز ، في (باب قول النبي ﷺ : يُعذَّبُ الميتُ ببعضِ بكاءِ أهلِهِ عليه) ٣ : ١٥١ ، ومسلم في أوائل كتاب الجنائز ، في (باب الميت يُعذَّبُ ببكاءِ أهله عليه) ٦ : ٢٣٢ .

اللّهُ عمر ، لا واللّهِ ما حَدَّثَ رسولُ الله ﷺ : إنَّ اللّهَ يُعذِّبُ المؤمنَ ببكاءِ أحَد ، ولكن قال : إنَّ الله يَزِيدُ الكافرَ عذاباً ببكاءِ أهلِهِ عليه . وقالت عائشة : حَسْبُكم القرآن : ﴿ ولا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخرَى ﴾[1] .

زاد مسلم في روايته : « قال ابنُ أبي مُلَيكة : حدَّثني القاسمُ بن محمد ، قال : لمَّا بَلَغ عائشةَ قولُ عُمَر وابنِ عُمَر ، قالت : إنكم لَتحدِّثُوني عن غيرِ كاذِبَيْنِ ولا مُكَذَّبَيْنِ ، ولكنَّ السَّمْعَ يُخطِىء » .

ثم رَوَى البخاري[2] ومسلم[3] عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، قال : « ذُكِرَ عن عائشة أنَّ ابن عُمَر رَفَع إلى النبي ﷺ : إنَّ الميت يُعذَّبُ في قبره ببكاء أهلِهِ عليه ، فقالت : وَهِلَ[4] - أي ابنُ عمر - ، إنما قال رسول الله ﷺ : إنه لَيُعذَّبُ بخطيئتِهِ وذنبِهِ ، وإنَّ أهله ليبكون عليه » .

ورَوَى مسلم أيضاً[3] عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، قال : « ذُكِرَ عند عائشة قولُ ابن عمر : الميِّتُ يُعذَّبُ ببكاءِ أهلِهِ عليه ، فقالت : رَحِمَ الله أبا عبدالرحمن - هذه كنيةُ ابن عُمَر - ، سَمِعَ شيئاً فلم يحفظه ، إنما مَرَّتْ على رسول الله ﷺ جنازةُ يهوديّ ، وهم يبكون عليه ، فقال : أنتمُ تبكون وإنه لَيُعذَّب » .

---

(١) قال الإمام النووي في « شرح صحيح مسلم » ٦ : ٢٣٢ ، عند حديث عائشة هذا ، الذي تنفي فيه حديثَ سيدنا عمر وابنِهِ : « فيه جوازُ الحَلِفِ لغلبة الظن بقرائنَ وإن لم يَقطَع الإنسانُ .

فإن قيل : فلعلَّ عائشة لم تَحلِف على ظن بل على عِلم ، وتكونُ سَمِعَتْه من النبي ﷺ في آخِرِ أجزاءِ حياتِه ؟ قلنا : هذا بعيدٌ من وجهين ، أحدُهما أنَّ عُمَر وابنَ عُمَر سَمِعاهُ ﷺ يقول : « لَيُعذَّبُ ببكاءِ أهلِه » . والثاني لو كان كذلك لاحتَجَّتْ به عائشة وقالت : سَمِعتُه في آخر حياتِه ﷺ ، و- لكنها - لم تَحتجَّ به إنما احتجَّتْ بالآية ، والله أعلم » .

(٢) في كتاب المغازي ، في (باب قتل أبي جهل) ٧ : ٣٠١ .

(٣) في كتاب الجنائز ، في الباب السابق نفسِه ٦ : ٢٣٤ .

(٤) قال الإمام النووي : « وَهِلَ بفتح الواو وكسرِ الهاء وفتحِها ، أي غَلِطَ ونَسِيَ » .

ورَوَى مسلم أيضاً[١]، ومالك في « الموطأ »[٢] « عن عبدالله بن أبي بكر ، عن أبيه ، عن عَمْرة بنتِ عبدالرحمن ، أنها أخبرَتْه أنها سَمِعَتْ عائشةَ وذُكِرَ لها أنَّ عبدالله بن عمر يقول : إنَّ الميِّتَ لَيُعذَّبُ ببكاء الحي ، فقالت عائشة : يغفرُ الله لأبي عبدالرحمن ، أَمَا إنه لم يَكذِب ، ولكنه نَسِيَ أو أخطأ ، إنما مَرَّ رسولُ الله ﷺ على يهودية يُبكَى عليها ، فقال : إنهم ليبكون عليها ، وإنها لتعذَّبُ في قبرِها » . انتهى[٣] .

فهذا النفيُ المؤكَّدُ بالقَسَم والحَلِفِ بالله تعالى ، من الصدِّيقةِ بنتِ الصدِّيق عائشةَ رضي الله عنها ، أن رسول الله ﷺ ما حَدَّث بذاك الحديث ، الذي رفعه سيدنا عُمَر وابنُه عبدُ الله رضي الله عنهما ، إنما تعني به وقوعَ الخطأ والنسيان منهما في نظرها ، وليس شيئاً آخر قطعاً ، فقد قالت في عُمَر وابنِ عمر : « إنكم لتُحدِّثُوني عن غيرِ كاذبَينِ ولا مكذَّبَينِ ، ولكنَّ السمعَ يُخطىء . وقالت : وَهِلَ ابنُ عُمَر . وقالت : سَمِعَ شيئاً فلم يحفظه . وقالت : أَمَا إنه لم يَكذِب ، ولكنه نَسِيَ أو أخطأ » . انتهى .

---

(١) في الموضع السابق نفسه ٦ : ٢٣٤ .

(٢) في كتاب الجنائز ، في (باب النهي عن البكاء على الميت) ٢ : ٢٧٨ بشرح الزرقاني .

(٣) قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » ٣ : ١٥٤ ، عند شرح هذا الحديث الذي نَفَتْ فيه عائشة ما رفعه عمر وابنه رضي الله عنهم ، ما يلي :
« إنكارُ عائشة ذلك ، وحكمُها على الراوي بالتخطئة أو النسيان : بعيدٌ ، لأن الرواة لهذا المعنى من الصحابة كثيرون ، وهم جازمون ، فلا وجه للنفي مع إمكان حملِهِ على مَحْمِلٍ صحيح . وقد جَمَع كثيرٌ من أهل العلم بين حديثَيْ عمر وعائشة بضروبٍ من الجمع ، أولُها . . . ، ثانيها . . . ، ثالثها . . . ، رابعها . . . ، خامسها . . . ، سادسها : معنى التعذيب : تألُّمُ الميِّتِ بما يقع من أهلِهِ من النياحة وغيرِها ، ـ أي يُعذَّبُ بسماعِهِ بُكاءَ أهلِهِ ويَرِقُّ لهم ـ ، وهذا اختيار أبي جعفر الطبري من المتقدمين ، ورجَّحه ابنُ المُرابِط وعياضٌ ومن تبعه ، ونَصَرَه ابنُ تيمية وجماعةٌ من المتأخرين » . انتهى . ثم ساق الحافظ ابن حجر ما يؤيد هذا القول السادسَ من الأحاديثِ والآثار . مما يَدلُّ على أنه ارتاح إليه وارتضاه .

وهكذا وقع لعائشة رضي الله عنها مثلُ هذا ، مع عددٍ من الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، انظر كتاب « الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة » للإمام بدر الدين الزركشي . كما وقع لجماعة من الصحابة غيرها ، استدركوا على مثيلهم ونفَوْا ما رواه وخطّأوه فيه .

وعلى هذا : فإذا ورد على لسان أحدِ الصحابةِ نفيُ ما رواه نظيرُهُ ، أو قولُه في مَثيلِهِ : كَذَبَ فلان . . . ، أو نحوُ هذا من العبارات ، فالمراد به أنه أخطأ أو نَسِيَ ، لأن الكذب عند أهل السنة هو الإخبارُ عن الشيء بخلاف ما هو عليه ، عمداً أو نسياناً أو خطأً ، ولكنَّ الإثمَ يختصُّ بالعامد . وحاشا الصحابةَ الأبرار أن يتعمَّد أحدُهم ذلك ، رضي الله عنهم ورضوا عنه . انظر ما علقته على « قواعد في علوم الحديث » للتهانوي عند جملةِ (كَذَبَ أبو محمد)[1] .

هذا ، وقد استمرَّ الصَّفَاء والنَّقاءُ للسنة المطهرة إلى أواخر عهد الأربعة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ، وذلك إلى نحو سنة أربعين من الهجرة ، ثم لما وقعَتْ فتنة مقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه ، قامت بعضُ الأهواء السياسية في نفوس بعض الناس ، ولُوحظ شيء من الاختلال في الضبط والنقل ، فتحفَّظ الصحابة رضي الله عنهم عند ذلك بشدة التثبُّت والاستيثاق من الخَبَر ، وسألوا عن الإسناد ، حتى لا يَدخل من هُوَّة الأهواء على السنة المشرَّفة دَخِيلٌ أو حَمِيل .

روى الإمام مسلم في « مقدمة صحيحه »[2] عن التابعي الجليل محمد بن سيرين رحمه الله تعالى[3] لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما

---

(١) ص ١٧٠ - ١٧١ .

(٢) ١ : ٨٤ .

(٣) ولد محمد بن سيرين البصري سنة ٣٣ ، ومات سنة ١١٠ رحمه الله تعالى .

وقعت الفتنة قالوا : سَمُّوا لنا رجالَكم ، فيُنظر إلى أهل السنة فيُؤخذ حديثُهم ، ويُنظَر إلى أهل البِدَع فلا يُؤخذ حديثُهم » . انتهى . فبدأ تاريخُ السؤالِ عن الإسنادِ والتفحّص عن القائل وسلامتِه من المغامز، من هذه الحِقبة ، التي هي أواخر منتصف القرن الأول .

أورد الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد »(١) عن حُميد قال : كنا مع أنس بن مالك ، فقال : واللهِ ما كلُّ ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه ، ولكن لم يكن يَكذِب بعضُنا بعضاً . رواه الطبراني في « الكبير » ورجالُه رجال الصحيح » . انتهى .

وقال الحافظ السيوطي في كتابه « مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة »(٢) . أخرج البيهقي عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : ليس كلنا كان يَسمع حديث رسول الله ﷺ ، كانت لنا ضيعة وأشغال ، ولكنَّ الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ ، فيحدِّثُ الشاهدُ الغائبَ .

وأخرج البيهقي أيضاً عن قتادة أن أنساً رضي الله عنه ، حدَّث بحديث ، فقال له رجل : أسمعتَ هذا من رسول الله ؟ قال : نعم ، أوحدَّثني من لم يَكذب ، والله ما كنا نَكذِب ، ولاكنا نَدرِي الكـذب » . انتهى .

وروى مسلم في « مقدمة صحيحه »(٣) ، « عن مجاهد أن بُشَيراً العَدَوِيَّ(٤) ، جاء إلى ابن عباس رضي الله عنه ، فجَعَل يُحدِّث ويقول :

(١) ١ : ١٥٣ .
(٢) ص ٣٦ .
(٣) ١ : ٨١ .
(٤) هو : بُشَير بن كعب العَدَوي ، تابعي عراقي بصري ثقة ، وكان يقرأ صُحُفَ أهل الكتاب ، كما يُستفادُ من قصته مع الصحابي الجليل عِمران بن حُصَين في شأن الحياء ، وهي مذكورة في ترجمته في « تهذيب التهذيب » ١ : ٤٧١ . وترجم له البخاري في « التاريخ الكبير » ١ /٢ : ١٣٢ ، وقال : « لما كان طاعونُ الجارف ـ وكان في سنة ٦٩ ـ احتفَر قبراً فقرأ فيه القرآن ، فلما مات دُفِنَ فيه » .

قال رسول الله ﷺ كذا ، وقال رسول الله ﷺ كذا ، فجَعَل ابن عباس لا يَأْذَنُ لحديثه ولا يَنظُرُ اليه .

فقال: يا ابن عباس ، مالي أراك لا تَسمع لحديثي ؟ أُحدِّثك عن رسول الله ﷺ ولا تَسمع ؟! فقال ابن عباس : إنَّا كنا مرةً إذا سَمِعنا رجلاً يقول : قال رسول الله ﷺ ابتدرَتْه أبصارنا ، وأصغينا اليه بآذاننا ، فلما ركب الناسُ الصعبَ والذَّلولَ ، لم نأخذ من الناس إلا ما نَعرِف[١].

وفي رواية ثانية لهذا الخبر رواها الإمام مسلم أيضاً في« مقدمة صحيحه»[٢] جاء فيها عن طاووس : فجَعَل ـ بُشَيرٌ ـ يُحدِّثه ، فقال ابن عباس : عُدْ لحديثِ كذا وكذا ، فعاد له ، ثم حدَّثه ، فقال له : عُدْ لحديثِ كذا وكذا ، فعاد له .

فقال له ـ بُشَير ـ: ما أدري أعرفتَ حديثي كلَّه وأنكرتَ هذا ؟ أم أنكرتَ حديثي كلَّه وعَرفتَ هذا ؟ فقال له ابن عباس : إنَّا كنا نُحدِّثُ عن رسول الله ﷺ[٣] ، إذ لم يكن يُكذَبُ عليه ، فلما رَكِبَ الناسُ الصعبَ

---

(١) الصَّعبُ والذَّلُولُ من أوصاف البعير ، الذي كان المَطِيَّةَ للأسفار والانتقال . فالصَّعْبُ هو البعيرُ العَسِرُ المرغوبُ عن ركوبه ، والذَّلُولُ هو البعيرُ السهلُ اللَّيِّنُ الانقيادِ ، المحبوبُ المرغوبُ فيه . وهو هنا كناية ، والمعنى : لمَّا سَلَكَ الناسُ كلَّ مسلك مما يُحمَدُ أو يُذَمُّ ، لم نأخذ منهم إلا ما نَعرِف ، وتركنا ما لا نَعرف .

(٢) ١ : ٨٠ .

(٣) قوله : (كنا نُحدِّثُ . . .) أي كان المسلمون يُحدِّثُ بعضُهم بعضاً عن رسول الله ﷺ ، ويَقبَلُ كلُّ واحد من الآخَرِ حديثَه بلا توقفٍ ولا دغدغة ، إذْ كانوا مؤتَمَنين على رواية الحديث ومحتاطين فيها .

و(نُحدِّثُ) هكذا جاء مشكولاً مضبوطاً في طبعات « مقدمة صحيح مسلم » ، بالبناء للمعلوم ، ويُواتِيه على هذا الشكل والضبطِ قولُه في آخر الكلام : (تركنا الحديثَ عنه) . وقال العلامة السِّندِيُّ في حاشيته على « صحيح مسلم » : قوله : نُحدِّثُ عنه . ضُبِطَ في غالب النُّسخ بكسر الدال على بناء الفاعل . والوجهُ عندي أنه على بناء المفعول . وهو كناية عن الميل إلى سماع الحديثِ من الناس والأخذِ عنهم ، فإنَّ كذِبَ الناس يَمنعُ من الأخذِ عنهم .

والذلولَ تركنا الحديثَ عنه(١) . انتهى .

فالصحابةُ الكرام رضوان الله عليهم ، كانوا مطمئنين الى شيوع الصدق والأمانة بينهم ، فما كانوا يسألون عن الإسناد في عهد الرسول ﷺ وفي أكثر عهد الأربعة الخلفاء الراشدين ، إلى قريب من منتصف القرن الأول حتى وقعت الفتنة في مقتل سيدنا عثمان ، ونجمت بعض الأهواء ، فسألوا عن الإسناد حينئذ(٢) ، وقاموا بالنقد والتَّفْلِيَة للأخبار .

وهذا النقد أو التَّفْلِيَة الذي بدأ في أواخر منتصف القرن الأول يَعتمد على :

١ - عرض الخبر المروي على الخبر المحفوظ لدى الصحابي العالم ، فما وافق المحفوظ المعروف قُبِل ، وما خالف المحفوظ المعروف تُرِك ، رَوى الإمام مسلم في « مقدمة صحيحه »(٣) عن ابن أبي مُلَيكة قال : كتبتُ إلى ابن عباس أن يَكتب لي كتاباً ويُخْفِي عني ، فقال : ولدٌ ناصح ، وأنا أختارُ له الأمور اختياراً وأُخفِي عنه .

---

(١) أي تركنا قبولَه من الناس إلا إذا وافق ما يُعرَفُ من حديثِهِ ﷺ .

(٢) وأما الحديث الذي أورده الزرقاني في « شرح المواهب اللدنية » ٥ : ٤٥٤ ، في مبحث خصائص هذه الأمة المحمدية ، على الإقرار له والاستدلال به ، وهذا نصه : « أخرج الحاكم - في معرفة علوم الحديث - وأبو نعيم وابن عساكر ، عن عليّ رضي الله عنه مرفوعاً : إذا كتَبتم الحديثَ فاكتبوه بإسناده ، فإن يك حقاً كنتم شركاء في الأجر ، وإن يك باطلاً كان وزره عليه» انتهى . فهو حديث موضوع . وقد عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » إلى « معرفة علوم الحديث » للحاكم ، ولم أره في النسخة المطبوعة .
وقد تساهل السيوطي فأورده في « الجامع الصغير » ، وقال شارحه العلامة المناوي في « فيض القدير » ١ : ٤٣٣ : « قال الذهبي في « الميزان » موضوع » . انتهى . وقال الذهبي ذلك في « الميزان » ٤ : ٩٨ ، في ترجمة (مَسعدة بن صَدَقة) ، وأقره الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » ٦ : ٢٢ .
والعجب من المحدِّث الزُّرقاني ، إذ أورد هذا الحديث على الإقرار كما أسلفت ! وتابعه عليه ونقله عنه العلامة عبدالحي اللكنوي ، في كتابه « الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة » ص ٢٦ ، على الإقرار والاستدلال أيضاً .

(٣) ١ : ٨١ .

قال : فدَعَا بقضاء عليّ ، فجعل يكتب منه أشياء ، ويمر بالشيء فيقول : واللهِ ما قَضَى بهذا عليّ إلا أن يكون قد ضَلَّ[١] .

٢ ـ تعرُّف شأنِ الراوي وحالِه من العدالة والضبط والصدق والتزيد ، قال الإمام التابعي محمد بن سيرين : « لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعَتْ الفتنة ، قالوا : سَمُّوا لنا رجالكم ، فيُنظَرُ إلى أهل السنة فيُؤخذُ حديثُهم ، ويُنظَرُ الى أهل البِدَع فلا يُؤخَذُ حديثُهم » ، كما سَبق ذكره .

٣ ـ السؤال عن الإسناد ، كما تقدم آنفاً في كلام الإمام ابن سيرين .

وهذا العَرْض للخَبَر المرويّ على الخَبَر المحفوظ ، هو مما يُعبَّر عنه في علم المصطلح بنقد المتن . وذاك التعرُّف لحالِ الراوي من الصدق أو التزيّد هو مما يعبر عنه بنقدِ الإسناد ، وعلى هذا فيُمكن أن يقال بكل ثقة واطمئنان : إن البحث في الراوي والمروي والإسناد ، نشأ في أواخر منتصفِ القرن الأول للهجرة .

وهذه عنايةٌ ربانية تحققت لحفظ هذه السنة المطهرة ، والصحابةُ الأجلة متوافرون ، والتابعون العلماء الأخيار المتلقون عنهم متكاثرون ، فلم يُتَح للدس أو التوليد للأخبار ـ الذي أرادته الأهواء ـ أن يَستقر ويَحظَى بالقبول والعمل ، بل قام النقد والتمحيص في وجهه من أول يوم .

وعلى ضوء ما تقدم الإجمالُ ببيانه : يمكن تحديدُ زمن نشوء الوضع

---

(١) ثم أورد مسلم بعدَ هذا الأثر ١ : ٨٣ ، بسنده إلى طاووسٍ قال : « أُتِيَ ابنُ عباس بكتابٍ فيه قَضَاءُ عليّ رضي الله عنه ، فمحاه إلا قَدْرَ ذِرَاعٍ ـ وكان الكتاب دُرْجاً مستطيلاً ـ » . ثم بسنده إلى الأعمش عن أبي إسحاق قال : « لما أحدثوا تلك الأشياء بعدَ علي رضي الله عنه ، قال رجلٌ من أصحاب علي : قاتَلَهم الله ! أيَّ عِلمٍ أفسدوا ؟! » انتهى .
وهذه الآثارُ تَدُلُّ على فُشُوِّ الكذبِ بالكوفة بعدَ وفاةِ سيدنا علي رضي الله عنه ، قال الإمام النوويُّ في « شرحه » : « أشار بذلك إلى ما أدخلَتْهُ الروافضُ والشيعةُ في عِلمِ علي رضي الله عنه وحديثِهِ ، وتقَوَّلوه عليه من الأباطيل ، وأضافوه إليه من الرواياتِ والأقاويل المفتعَلَة والمختَلَقَة ، وخلَطَوه بالحق فلم يتميز ما هو صحيح عنه بما اختلقوه » .

للحديث بأواخر منتصف القرنِ الأول للهجرة ، وتحديدُ نشوء نقد المتن والإسناد من أوائل عهد الصحابة والتابعين ، فلم تكن هناك فجوة بين السنةِ وحُفَّاظِها الأمناء ، تُمكِّنُ المُغِيرين عليها من أهل الأهواء والبدع ، أن يَدسوا فيها ويُتَّخذ ما دَسُّوه وَزَوَّروه دِيناً وشريعة .

الحديث الموضوع :

يقال في اللغة : وَضَع الشيءَ يَضَعُهُ وَضْعاً : اختلَقه . ووضَعَ الرجلُ الحديثَ : افتراه وكَذَبه ، فالحديثُ موضوعٌ أي مختَلَقٌ مكذوب . ورجلٌ وضَّاعٌ : كذابٌ مُفترٍ[١] .

والحديثُ الموضوعُ في اصطلاح المحدِّثين : هو الحديثُ الذي لم يَصدُر عن النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً ، وأُضِيفَ إليه خطأً أو عمداً ، جهلاً أو كيداً ، فكلُّ ما أُضِيفَ إلى رسول الله ﷺ ولم يَصدُر عنه فهو حديث موضوع . وأَوجَز بعضُهم فعرَّفه بأنه : الحديثُ المكذوبُ على رسول الله ﷺ سواء كان عمداً أم خطأً .

وتسميةُ الكلام (الموضوع): (حديثاً)، لا مانع منها ، فهو (حديث) بالنظر إلى المعنى اللغوي ، كما أشار إليه الحافظ السخاوي في فاتحة كتابه « المقاصد الحسَنة في بيان كثير من الأحاديث الدائرة على الألسنة »[٢] . وهو أيضاً (حديث) بزَعْمِ واضعِه ، وبالنظر الى ظاهرِ الأمر قبل البحث والكشفِ له، وإن كان اصطلاحاً ليس بحديث .

ويَشهدُ لتسمية الكلام المكذوب (حديثاً) ، ما رواه الإمام مسلم في

---

(١) وقول العلامة الزُّرْقاني في « شرح البيقونية » ص ٨٢ « سُمِّي بالموضوع ـ من وَضَع الشيءَ إذا حَطَّه ـ لانحطاط رُتبتِه دائماً بحيث لا ينجبرُ أصلاً » . غيرُ سديد .
(٢) ص ٣ .

« مقدمة صحيحه »[١] ، « عن سَمُرَة بن جُنْدَب ، والمُغيرةِ بن شُعْبَة رضي الله عنهما ، قالا : قال رسول الله ﷺ : من حَدَّث عني بحديثٍ يَرَى - أي يَعلَم أو يَظنّ - أنه كَذِبٌ ، فهو أحَدُ الكاذِبَيْنِ » . أي يُشارِكُ المحدِّثُ بالكذِبِ : البادِىءَ بذلك الكذِب ، فيشتركانِ في الإثم والمؤاخذة . وقد سَمَّى الرسولُ ﷺ في هذا الحديث : الكلامَ المكذوبَ : (حديثاً) .

والحديث الموضوع : تارةً يكون كلاماً يخترعه الكذاب من عند نفسه ، ثم يُضيفه إلى رسول الله ﷺ ، وهو أكثر الأحاديث الموضوعة .

وتارةً يأخذُ الواضعُ كلامَ غيره كبعض كلمات السلف الصالح من الصحابة والتابعين ، أو بعض كلمات الحكماء ، أو بعض الأخبار الإسرائيليات ، أو غيرِ ذلك ، ثم ينسبه للرسول ﷺ .

وتارةً يأخذ الواضعُ حديثاً ضعيفَ الإسنادِ ، فيُركِّبُ عليه إسناداً صحيحاً لِيَرُوجَ ويُقبَل .

وتارةً يَنسُبُ المرءُ الكلامَ المستقيمَ ككلام بعض الصحابة أو غيرهم إلى النبي ﷺ خطأً وغلطاً ، فيقال فيه أيضاً : حديثٌ موضوع .

حكمُ روايته :

قال الإمام ابن الصلاح في « معرفة أنواع علم الحديث »[٢] : « اعلم أنَّ الحديثَ الموضوعَ شَرُّ الأحاديثِ الضعيفة ، ولا تَحِلُّ روايتُه لأحدٍ عَلِمَ حالَه في أي معنى كان إلا مقروناً ببيانِ وضعِه[٣] ، بخلاف غيرِه من

---

(١) ١ : ٦٢ .

(٢) ص ١٠٩ ، في النوع الحادي والعشرين : (الموضوع) .

(٣) ومن المؤسف جداً : أن التساهل الفاحش في شأن الحديث الموضوع ، دخل في صفوف بعض العلماء دخولاً ذريعاً ، فترى أحدَهم - وهو في مقام من العلم والمنصِب فيه كبير - يَنسُبُ الحديثَ الموضوعَ المكذوبَ على رسول الله ﷺ إلى (البخاري) ! فإن كان ذلك =

الأحاديث الضعيفة التي يُحتَمَلُ صِدقُها في الباطن ، حيث جاز روايتُها في الترغيب والترهيب ـ أي بالشروط المذكورة في كتبِ المصطلح ، في شأن روايتها ـ.

وإنما يُعرَفُ كونُ الحديث موضوعاً : بإقرار واضعه ، أو ما يتنزل

وقع منه بعد المراجعة فهي مراجعة خاطئة ! وإن كان من دون مراجعة فالأمرُ أشدُّ وأخطَرُ وأخطأ !

جاء في كتاب « العلم والإيمان في بناء الأمم والمجتمعات » لفضيلة الشيخ الدكتور عبدالغني عوض الراجحي ، عميد كلية أصول الدين بجامعة أسيوط ، الذي طَبَعه « مجمع البحوث الإسلامية » بالقاهرة بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية سَنة ١٣٩٤ ، وقدَّم له الأمين العامُّ لمجمع البحوث الإسلامية الدكتور محمد عبدالرحمن بيصَار ، جاء في ص ١٥ منه ما يلي : « . . . وفي الحديث الشريف : تفكُّرُ ساعةٍ خيرٌ من عبادة ستين سنة . رواه البخاري ». انتهى .

ونسبةُ روايتِهِ إلى (البخاري) ـ والمرادُ به : « صحيحُ البخاريِّ » عندَ مثل هذا الإطلاق ـ من التقوُّلِ الفاحش ، شأن حالِ الحديثِ نفسِه ! فإنه حديث موضوع ، رواه أبو الشيخ ابن حَيَّان في « كتاب العَظَمة » له ، بلفظ « فكرةُ ساعةٍ خيرٌ . . . » . وبهذا اللفظ أورده السيوطي في « الجامع الصغير » ٤ : ٤٤٣ بشرح « فيض القدير » للمُناوي ، وأشار المُناوي فيه إلى وَضْعِه .

وهو حديث موضوع ، كما قال بذلك الإمام ابن الجوزي في كتابه : « الموضوعات » ٣ : ١٤٤ ، قال : « وفي إسنادِهِ كذَّابان ! فما أُفْلِتَ وَضْعُه من أحدِهما : إسحاق بن نَجِيح المَلَطِي ، قال أحمد : هو أكذبُ الناس . وقال يحيى : هو معروف بالكذب ووَضْع الحديث . وقال الفلاَّس : كان يَضَعُ الحديثَ على رسول الله ﷺ صُرَاحاً . والثاني : عثمان بن عبدالله القرشي عن إسحاق المَلَطي ، قال ابن حِبَّان : يَضَعُ الحديثَ على الثقات » . انتهى .

وزَعَم السيوطي في « اللآلىء المصنوعة » ٢ : ٣٢٧ أنَّ له شاهداً . وتغافَلَ أو غَفَل عن أنَّ في سَنَدِ الشاهد الذي ذكره كذَّابينِ آخَرَينِ ، أحدهما : سعيد بن مَيْسَرَة البكريُّ البصريُّ ، كذَّبه يحيى القطان، وقال فيه البخاري : منكرُ الحديث ، أي لا تَحِلُّ الروايةُ عنه . وقال فيه ابنُ حِبَّان : يروي الموضوعات . وثانيهما : علي بن إبراهيم القزويني حُمِلَ عليه وَضْعُ حديث مكذوب ، كما في ترجمته في « لسان الميزان » للحافظ ابن حجر ٤ : ١٩٤ . كما أنَّ في السند أيضاً بعضَ المجاهيل !

فالشاهدُ الذي ذكره السيوطي لتقويةِ المشهودِ له : فيه هذه البلايا ! فهل يُعَدُّ شاهداً ؟! والله يغفر للحافظ السيوطي رحمه الله تعالى تساهُلَه الشديد في تشييد الموضوعات بالموضوعات !

منزلةَ إقرارِه ، وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي ، أو المرويّ ، فقد وُضِعَتْ أحاديث طويلة يَشهَدُ بوضعها ركاكةُ ألفاظها ومعانيها ». انتهى .

قال العلامة علي القاري في كتابه « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع »(١) : « وقد حَكى السيوطيُّ(٢) عن ابن الجوزي(٣) أنَّ من وَقَع في حديثِهِ الموضوعُ ، والكذِبُ ، والمقلوبُ أنواع :

١ ـ منهم من غَلَب عليهم الزهد ، فغَفَلُوا عن الحفظِ والتمييز .

٢ ـ ومنهم من ضاعت كُتُبُه ، فحدَّثَ من حفظِه فغَلِط .

٣ ـ ومنهم قومٌ ثقات ، لكن اختَلَطتْ عقولُهم في أواخِرِ أعمارهم .

٤ ـ ومنهم من رَوَى الخطأ سهواً ، فلما رأى الصواب وأيقن به لم يَرجع ، أَنَفَةً من أن يُنسَبَ إلى الغلط ! .

٥ ـ ومنهم زنادقة وَضَعُوا قَصْداً إلى إفسادِ الشريعة(٤)، وإيقاع الشك والتلاعُبِ بالدين . وقد كان بعضُ الزنادقة يتَغفَّلُ الشيخَ فيَدُسُّ في كتابه ما ليس من حديثه .

٦ ـ ومنهم من يَضَعُ لنُصرةِ مَذْهَبِه ، وهذا مذكورٌ عن قومٍ من السَّالِميَّة . وهي فِرقةٌ من الفِرَق الضالَّة .

٧ ـ ومنهم من يَضَعُ حِسبةَ وترغيباً وترهيباً ! .

---

(١) ص ٢٥١ من الطبعة الثانية .

(٢) في آخر « اللآلىء المصنوعة » ٢ : ٤٦٧ ـ ٤٧٣ .

(٣) في أول كتابه « الموضوعات » ١ : ٣٥ ـ ٤٧ . وانظر في مقدمة « جامع الأصول » لابن الأثير ١ : ١٣٥ ـ ١٤٥ عَشْرَ طبقاتٍ من المجروحين الذين ارتكبوا وَضْعَ الحديث أو وقع منهم .

(٤) الزنادقة جمع زِنْديق بكسر الزاي ، وهو من لا يؤمن بالآخرة ولا بالربوبية لله تعالى ، أو من يُبطِنُ الكفر ويُظهِرُ الإسلام ، وهو الذي يقال له في زماننا : مُلْحِد .

٨ - ومنهم من أجاز وَضْعَ الأسانيدِ لكلامٍ حسن(١).
٩ - ومنهم من قَصَدَ التقرُّبَ إلى السُّلطان.
١٠ - ومنهم القُصَّاص، لأنهم يريدون أحاديث تُرقِّقُ وتَنْفُقُ. انتهى.

أسباب الوضع:

وعُلم مما قدَّمته عن ابن سيرين في تحديد نشوء زمن الوضع وسببه: أنَّ أوَّلَ الوضع كان حوالَيْ سنة أربعينَ من الهجرة، وأنه نشأ من جرَّاء وقوع الفتنة التي قامت بمقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه.

وقد نَجَم عن هذه الفتنة وما اتصل بها: فِتَنٌ واختلافات، وخصوماتٌ ونزاعات، تمكنت الأهواء بسببها - في أصحاب الهوى - أن تأخذ طريقَها إلى الدس والتوليد والتزيد والانتحال في الحديث نصراً لفريق على فريق، أو نكايةً وعداوةً من فريق في مواجهةِ فريق آخر، أو إرواءً لكيدٍ مكبوت في بعض نفوس أعداء الإسلام والمسلمين، أو لغير هذا وذاك مما سأعرِض له فيما بعدُ بالذكر والبيان.

ولما عَصَفت هذه الأهواء في صفوف المسلمين، ظَهرتْ عِلَل وأمراضٌ كانت كامنةً في نفوس أصحابها، تحت سلطان الجماعة ووحدةِ الصف والكلمة، فلما تفرقت الكلمة وانشقت عصا الجماعة والطاعة... أَخذَت تلك النفوس المريضة تَعمَلُ عملَها، لتَروِي غليلَها وتُبرِّدَ كيدَها، فأخذت تُمزِّق في أديم الإسلام، واختارت أن توجِّه سِهامَها إلى السنة

(١) جاء في «تهذيب التهذيب» ٩ : ١٨٥ - ١٨٦، في ترجمة (محمد بن سعيد المصلوب) الأسدي، الشامي، الدمشقي، الأُرْدُنِّي، الطَّبَري، الوضَّاع الكذَّاب الزِّنْدِيق المُلْحِد، الذي زادت أسماؤه مع كناه على مِئةِ اسم، للتضليل بها والتمويه عنه، وقَتَله الخليفة العباسي المنصور - تولَّى المُلْكَ سنة ١٣٦ - ١٥٨ - على الزندقة، ما يلي:
«قال دُحَيْم: سمعتُ خالد بن يزيد الأزرق يقول: سمعتُ محمد بن سعيد الأُرْدُنِّي يقول: إذا كان الكلامُ حسناً، لم أبالِ أن أجعَلَ له إسناداً. قال ابن رِشْدِين: سألتُ أحمدَ بن صالح المصريَّ عنه، فقال: زِنْدِيقٌ، ضُرِبَتْ عنقُه، وَضَع أربعةَ آلافِ حديثٍ عند هؤلاء الحمقى، فاحذروها».

المطهرة دون القرآن الكريم ، لأن القرآن متواترٌ محصور بين الدفتين ،ومحفوظ في الصدور ، والسنة غيرُ متواترة ولا محصورة في كتاب .

ولا يُفهَمُ من هذا أنَّ تلك السهام التي وُجِّهت إلى السنة المطهرة ، قُذِفَ بها دفعةً واحدة في زمنٍ واحدٍ عن قوسٍ واحدة ، لا ، وإنما بدأت بمقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه تتسرَّبُ وتَنجُمُ وتَظهَرُ هنا وهناك ، ثم تتزايدُ وتنتشر كلَّما ضَعُفَ سُلطانُ القوة أو سُلطانُ العلم في الناس .

قال الشيخ الإمام ابن تيمية في « منهاج السنة النبوية »[1] : « لم يَحدث في خلافة عثمان بدعةٌ ظاهرة ، فلما قُتِلَ وتفرق الناس حَدَثَتْ بدعتان متقابلتان : بدعةُ الخوارج المكفِّرين لعلي ، وبدعةُ الرافضة المدَّعين لإمامته وعِصمتِه أو نبوتِه أو إلآهيتِه . ثم لما كان آخر عصر الصحابة في إمارة ابن الزبير وعبدالملك ، حدثَتْ بدعة المرجئة والقدرية . ثم لما كان في أول عصر التابعين في أواخر الخلافة الأموية ، حَدَثَتْ بدعة الجهمية والمشبِّهة المُمثِّلة ، ولم يكن على عهد الصحابة شيء من ذلك . انتهى .

وقد أحصى العلماء قديماً وحديثاً أسباب الوضع للحديث ، وكتبوا في ذلك ما يفي بالغاية ، بل قد اتسعت المباحث في ذلك ، حتى دُوِّن في الحديث الموضوع وأسباب الوضع رسائل خاصة للدراسات العليا حديثاً ، حتى يصح أن يقال : لم يَدع الكاتبون زيادةً لمستزيد فيه ، ويُمكن أن يُستخلص مما كتبه العلماء أنَّ أهمَّ أسباب الوضع ما يلي :

١ ـ **الدوافع السياسية** ، وهي أول الأسباب للوضع ظهوراً :

بعدَ مقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه ، ذَرَّتْ الفِتَنُ قَرْنَها ، وبدأت

---

(١) ٣ : ١٨٥ .

الأهواء تأخذُ إلى النفوس الضعيفةِ طريقَها ، وظَهَر في تصرف بعض الناس الذين لم يَحْظَوْا بصحبةِ النبي ﷺ ومُشاهَدَتِهِ ألوانٌ من التعصُّب ، ودَبَّتْ الخلافاتُ والتفرقةُ في الصفوف ، وقامت الفِرَقُ والمبتدِعَةُ بالتحزُّب والتأويل ،[١] وحاول كلُّ حزب من أولئك الناس أن يؤيِّد موقفَه من مخالِفِه .

واتَّخذَتْ هذه الخلافاتُ طابَعاً دينياً ، وأوَّلُ معنىً طَرَقه الواضعون هو فضائل الأشخاص ، فوضعوا في فضل أئمتهم ورؤسائهم ، فقامت الشيعةُ بوَضْع أحاديثَ كثيرةٍ في فضائل سيدنا علي رضي الله عنه ، فقابَلَهم مخالفوهم البكرية بمثل ذلك ، ثم تَمادَى الفريقان في هذا المضمار ، وكان هَمُّ الشيعة إثباتَ الوصيَّة بالخلافةِ لسيدنا علي من الرسول ﷺ ، فأفاضوا في هذا وفي غيرِهِ أيَّما إفاضة .

قال ابنُ الجوزي شيخُ أهل السُّنَّة في عصره ، في كتاب « الموضوعات »[٢] : « بابٌ في فضل أبي بكرِ الصديق رضي الله عنه ، قد تعصَّبَ قوم لا خَلاقَ لهم ، يدَّعون التمسُّكَ بالسُّنَّة ! فوضعوا لأبي بكر فضائل ، ومنهم من قَصَد معارضةَ الرافضة بما وَضَعَتْ لعليّ عليه السَّلام ، وكلا الفريقين على الخطأ ، وذانِكَ السيِّدانِ غَنِيَّانِ بالفضائل الصحيحة عن استعارَةٍ وتخرُّص » .

ثم قال ابن الجوزي في الكتاب نفسه[٣] : « بابٌ في فضائل عليّ عليه السَّلام ، فضائلُه الصحيحةُ كثيرة ، غير أنَّ الرافضة لم تَقنع ،

---

(١) قال الإمام الشاطبي في « الاعتصام » ١ : ٢٢٠ ، في « الباب الرابع في مأخذ أهل البدع بالاستدلال » : « كلُّ خارج عن السُّنَّة ممن يَدَّعِي الدخولَ فيها والكونَ من أهلها ، لا بد له من تكلفٍ في الاستدلال بأدلتها ، على خُصُوصَاتِ مسائِلِهم ، وإلا كذَّب اطِّراحُها دعواهم » .

(٢) ١ : ٣٠٣ .

(٣) ١ : ٣٣٨ .

فوَضَعَتْ له ما يَضَعُ ولا يَرفع ، وحُوشِيَتْ حاشِيتُهُ من الاحتِياج إلى الباطل » . انتهى .

وقد أَورَدَ فضائلَ سيدنا أبي بكر الموضوعةَ ، في ١٦ صفحة ، من ١ : ٣٠٣ إلى ٣١٩ ، وفضائلَ سيدنا علي الموضوعةَ ، في ٦٧ صفحة ، من ١ : ٣٣٨ إلى ٤٠٥ .

وتلا ابنَ الجوزي ابنُ أبي الحدَيد ، أديبُ الشيعة والمعتزلة في زمنه ، فقال في كتابه « شرح نهج البلاغة »(١) ، ما مُلخَّصُه بحروفه :

« خالَطَ الحديثَ كذبٌ كثير ، صَدَر عن قومٍ قصدوا به الإضلالَ وتخبيطَ القلوب والعقائد ، وقصَدَ بعضُهم التنويهَ بذكرِ قوم ، كان لهم في التنويه بذكرهم غَرَضٌ دنيوي . ولم يَسكت المحدِّثون الراسخون في علم الحديث عن هذا ، بل ذكروا كثيراً من الأحاديث الموضوعة ، وبيَّنوا وَضْعَها ، وأنَّ رُوَاتها غيرُ موثوقٍ بهم .

واعلم أنَّ أصلَ الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهةِ الشيعة ، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديثَ مُختلِفَة في صاحبهم ، حَمَلهم على وَضْعِها عداوةُ خصومهم ، فلما رأت البكريةُ ما صَنَعَتْ الشيعة ، وَضعَتْ لصاحبها أحاديثَ في مقابلةِ هذه الأحاديث . فلما رأت الشيعةُ ما قد وَضَعَتْ البكرية ، أوسعوا في وضع الأحاديث .

ولقد كان الفريقان في غُنْيَةٍ عما اكتسباه واجترحاه ، ولقد كان في فضائلِ عليّ الثابتة الصحيحة ، وفضائلِ أبي بكر المُحقَّقةِ المعلومة : ما يُغني عن تكلُّفِ العصبية لهما ، نسأل الله أن يعصمنا من الميل إلى الهوى وحُبِّ العصبية . انتهى كلامُ ابن أبي الحديد .

---

(١) ١١ : ٤٢ و٤٨ .

وقال الشيخ المحدِّث مجد الدين الفيروزآبادي صاحبُ « القاموس المحيط » ، في خاتمة كتابه : « سِفْر السعادة »[(١)] ، وقد عَقَد هذه الخاتمة للإشارة إلى أبوابٍ رُوي فيها أحاديثُ مرفوعةٌ إلى النبي ﷺ ، وليس شيء منها بصحيح ولا ثابتٍ عنه ، وقد كذَّبها جهابذةُ علماء الحديث ، قال :

« . . . وبابُ فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه : أشهَرُ المشهورات من الموضوعات مثلُ حديثِ : إنَّ الله يتجلَّى للناس عامَّةً ولأبي بكر خاصَّة . وحديثِ : ما صَبَّ الله في صدري شيئاً إلا وصَبَّه في صدر أبي بكر . وحديثِ : كان رسول الله ﷺ إذا اشتاق إلى الجنة ، قَبَّل شَيْبَةَ أبي بكر . وحديثِ : أنا وأبو بكر كفرَسَيْ رِهان . وأمثالِ هذا من المفتَرَياتِ المعلومِ بطلانُها ببديهة العقل .

وبابُ فضائل علي رضي الله عنه ، ومنقولٌ فيه أحاديثُ لا تُعَدُّ ، ومن أفضَحِها الأحاديثُ المجموعةُ في الكتاب المسمَّى « الوصايا النبوية » ، وأوَّلُ كلِّ حديثٍ منها : يا عليُّ . . . ، يا عليُّ . . . ، يا عليُّ . . . ، والثابتُ من تلك الجملة حديثٌ واحد ، هو : يا عليُّ أنت مني بمنزلةِ هارون من موسى » . انتهى .

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة « لسان الميزان »[(٢)] ، وهو يتحدَّثُ عن أودِيَةِ الأحاديث الضعيفة والموضوعة : « وأما الفضائلُ فلا يُحصَى كم وَضَع الرافضةُ في فضل أهل البيت ، وعارضَهم جَهَلةُ أهل السنة بفضائل معاوية بَدْءاً ، وبفضائل الشيخين ، وقد أغناهما اللَّهُ وأعلى مرتبتَهما عنها ». انتهى .

ومما وُضِعَ في هذا الصدد : حديثُ « عليٌّ خيرُ البَشَر ، من أَبَى فقد

---

(١) ص ٢٥٩ .
(٢) ١ : ١٣ .

كَفَر ». وحديثُ « ما في الجنة شجرة إلا مكتوبٌ على كل ورقة منها : لا إلّه إلا الله محمدٌ رسول الله ، أبو بكر الصديق ، وعمر الفاروق ، وعثمان ذو النورين » . وحديث « أبو بكر يلي أمتي بَعْدِي » . وحديث « عليٌّ أوَّلُ من آمن بي ، وهو فاروق هذه الأُمَّة ، وهو خليفتي من بَعْدِي ». وحديث « الأُمَناءُ ثلاثة : أنا ، وجبريل ، ومعاوية ».

وقد استمر الوضع لدعم الرؤساء والملوك والفضلاء ، إلى عهد الخلافة العباسية وصُنِعَ في تأبيدها وامتداد بقائها الى قيام الساعة أحاديث كثيرة ، يتقزز القارىء من كثرتها وبَرَادتها ! واستَوفَتْ بيانَها كتبُ الموضِوعات ، فأغنى ذلك عن ذكر شيء منها هنا .

٢ ـ العداوة للإسلام ، ديناً ودولة :

ويدخل في هذه العداوة أهل الزندقة وغيرهم من يهود ومجوس وحاقدين ومندسين في الإسلام . . .

وقد تفنن هؤلاء الأعداء بألوان الوضع في الحديث كل التفنن ، للنيل من الإسلام وأهله ، فوضعوا ما يتصل بذات الله تعالى ، والملائكة ، والسموات ، والأرضين ، والنبوة ، والعقيدة ، والعبادة ، والشرع ، والعقل ، والمأكولات ، والمشروبات ، والملبوسات ، والحيوانات ، والجمادات ، والقبر ، والحشر ، والجنة ، والنار ، والدنيا ، والآخرة ، حتى وضعوا في العَدَس والبصل والكراث والباقِلّاء . . .

وقال الشيخ المحدِّث مجد الدين الفيروزآبادي في خاتمةِ « سِفر السعادة »[1] : « وبابُ فضل العَدَسِ والباقِلّاءِ والجُبنِ والجَوْزِ والباذِنجانِ والرُّمَّانِ والزَّبيبِ : لم يصحَّ فيه شيء ، وإنما وَضَع الزنادقةُ في هذه الأبوابِ أحاديث ، وأدخلوها في كتب المحدِّثين : شَيْناً للإِسلام ، خَذَلهم الله تعالى » . انتهى .

---

(١) ص ٢٦٣ .

وأسوق هنا نماذج من هذه السخافات التي وضعوها ، هزءاً بالدين ، وكيداً للإسلام والمسلمين ، وتضليلاً لضعفاء العقول المغفَّلين . فمنها في ذات الله تعالى مثل :

حديث « رَبُّنا من ماءٍ مَرُور ، لا من أرضٍ ولا سماء ، خَلَق خيلاً فأجراها فعَرِقَتْ ، فخَلَق نفسَه من ذلك العَرَق ».

وحديث « رأيت ربى بمِنىً يوم النَّفْر على جملٍ أورق ، عليه جُبَّةُ صوفٍ أمام الناس ».

وحديثِ « إن الله لما خَلَق الحروف ، سجدت الباء ووقفت الألف ».
ومنها في فضل العَدَسِ والفُول والهَرِيسَة والباذِنجان وسواها من البقول والأطعمة ! وفضلِ الدِّيك ! والخلافةِ العباسية ، والاعتقادِ بالأحجارِ ! مثلُ :

حديث « عليكم بالعَدَس ، فإنه مبارك يُرقِّقُ القلب ، ويُكثِرُ الدمعة ، قُدِّس على لسان سبعين نبياً ».

وحديث « الباذِنجانُ لما أُكِلَ له ».
وحديث « لا تسبو الديك فإنه صديقي ، ولو يَعلم بنو آدم ما في صوته لاشتروا ريشه ولحمه بالذهب ».
وحديث « لو أَحسَن أحدُكم ظنَّه بحجرٍ لنفعه ».

وحديث « إن هذا الأمر إذا وصل إلى بني العباس ، لا يَخرج عنهم حتى يُسَلِّموه إلى عيسى بن مريم أو المَهديّ ».

إلى غير ذلك من الخرافات الباردة والضلالات المكشوفة ، التي وضعوها كيداً للاسلام وإيذاءً للمسلمين ، وتسخيفاً للعقول والأذهان .

قال حماد بن زيد : وضعت الزنادقة على النبي ﷺ أربعة عشر ألف حديث . وقال عبدالكريم بن أبي العَوْجَاء ـ أحَدُ الزنادقة ـ لما أُخِذَ وأُتِي به محمد بن سليمان بن علي أمير البصرة بعد سنة ١٦٠ ، فأمَر بضربِ عنقه ، قال : والله لقد وضعتُ فيكم أربعة آلاف حديث أحرِّم فيها الحلال ، وأحلل فيها الحرام .

وقد كان سيف الإسلام لهؤلاء الزنادقة بالمرصاد ، فقَصَّ رِقابَهم ، وأقام فيهم حكمَ الله بالقتل والتنكيل ، ونَهض العلماء بتتبع تلك الأحاديث ، وكشفوها حديثاً حديثا ، ونخلوها حرفاً حرفاً ، حفظاً من الله تعالى لدينِه وسنةِ نبيه عليه الصلاة والسلام .

حكى الحافظ الذهبي في « تذكرة الحفاظ » وغيرُه في غيرها[1] « عن ابن عُلَية وإسحاق بن إبراهيم ، قالا : أَخَذ هارون الرشيدُ زنديقاً فأمَر بضرب عنقه ، فقال له الزنديق : لم تضربُ عنقي ؟ قال : لأريح العباد منك .

فقال : يا أمير المؤمنين ، أين أنت من ألف حديث ـ وعند عليّ القاري : من أربعة آلاف حديث ـ وضعتُها فيكم ، أحرم فيها الحلال ، وأحلل فيها الحرام ، ما قال النبي منها حرفاً ؟! .

فقال له الرشيد : أين أنت يا عدو الله من أبي اسحاق الفَزَاري وعبدالله بن المبارك ؟ ينخلانها ـ نخلاً ـ فيخرجانها حرفاً حرفاً » .

وهكذا أقام الله لدينه حراساً في كل عصر ، يَنفون عنه انتحالَ المبطلين وزيغ الزائغين ، روى ابن أبي حاتم في كتابه « الجرح

---

(١) في « تذكرة الحفاظ » ١ : ٢٧٣ ، في ترجمة (أبي إسحاق الفَزاري) ، و« تهذيب التهذيب » ١ : ١٥٢ ، في ترجمته أيضاً ، و« تاريخ الخلفاء » للسيوطي ص ١٩٤ ، و« الموضوعات الكبرى » لعلي القاري ص ١٤ ، في الفصل السادس من أول الكتاب .

والتعديل »[١] عن عبدة بن سليمان قال : قيل لعبد الله بن المبارك : هذه الأحاديث المصنوعة ؟! قال : يعيش لها الجهابذة ﴿ إنّا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ .

ورَوَى ابن أبي حاتم أيضاً في كتابه المذكور ، عن يحيى بن يمان قال : إن لهذا الحديث رجالاً خلقهم الله عز وجل منذ يوم خلق السموات والأرض ، وإنَّ وكيعاً منهم .

٣ ـ العصبية للجنس والقبيلة واللغة والبلد والإمام :

مَرَضُ العَصَبِيَّة للباطل قَلَّ أن تَسلمَ منه أمةٌ من الأمم ، فقد وضع الشعوبيون ـ وهم من يحتقرون أمر العرب ـ أحاديثَ في ذم العرب ومدح أنفسِهم وشأنِهم ، ومما وضعوه من ذلك حديث « إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية ، وإذا رضي أنزل الوحي بالفارسية ». فقابلهم جهلة العرب بالمثل فوضعوا : « إنَّ الله إذا غضب أنزل الوحي بالفارسية ، وإذا رضي أنزل الوحي بالعربية ».

ومما وُضِعَ في هذا الصدد : حديث « أبغَضُ الكلام الى الله الفارسية ، وكلامُ الشياطين : الخوزية ، وكلام أهل النار : البخارية ، وكلام أهل الجنة : العربية » ، وأنَّ سؤال القبر بالسُّريانيَّة ! .

ومما وضعوه في فضل بعض البلدان : حديث « أربعة أبواب من أبواب الجنة ، مفتحة في الدنيا ، أولهن : الإسكندرية ، وعسقلان ، وقزوين ، وفضل جُدَّة على هؤلاء كفضل بيت الله الحرام على سائر البيوت » .

---

(١) ١ / ١ : ١٨ . والآية المذكورة معه هنا لم تَرِد في « الجرح والتعديل » ، ووردت في « فتح المغيث » للسخاوي ١ : ٢٥٦ ، وغيرِ كتاب .

وحديث « أربع مدائن من مدن الجنة في الدنيا : مكة ، والمدينة ، وبيت المقدس ، ودمشق . وأربع مدائن من مدن النار في الدنيا : القسطنطينية ، والطبرانية ، وأنطاكية المحترقة ، وصنعاء . وإن منشأ المياه العذبة الطيبة والرياح اللواقح من تحت صخرة بيت المقدس ».

ومما وضعوه في شأن بعض الأئمة ذمّاً ومدحاً : حديث « يكون في أمتي رجل يقال له : محمد بن إدريس ، أضر على أمتي من إبليس » . ويكون في أمتي رجل يقال له : أبو حنيفة هو سِراجُ أمتي ».

وهكذا وضعوا أحاديث في فضل بعض الخلفاء العباسيين ، وأحاديث في ذم الترك والحبشة والسودان ، ومدح بغداد والبصرة ، والكوفة ، ومَرْو ، وعسقلان ونَصِيبين وبعض بلدان المغرب كالمُنَسْتِير .

ووضعوا أحاديث مؤرَّخة بسَنةٍ معيَّنة ، مثل حديث « إذا كانت سنَةُ ثلاثين ومئة ، كان الغرباء : قُرآناً في جَوْف ظالم ، ومُصْحَفاً في بيت قوم لا يقرأون فيه ، ورجلاً صالحاً بين قوم سوء ».

وهكذا جملةُ أحاديثَ كثيرةٍ جاء فيها توقيتُ وقوع الحوادث على السنين والشهور ! مِثلُ « إذا كانت سنة كذا وكذا وقع كذا وكذا ، وإذا كان شهر كذا وكذا وقع كذا وكذا ».

٤ ـ القَصَص والوعظ ترغيباً وترهيباً :

الوعظ للناس والتذكير لهم بالدار الآخرة أمر مطلوب في الإسلام ، ومحتاج إليه لإصلاح النفوس ﴿ وذكِّرْ فإنَّ الذكرى تنفع المؤمنين ﴾ .

والقائمُ فيه ينبغي أن يكون على مشاركة جيدة في العلم ، ومعرفةٍ حسنة بالتفسير والحديث والفقه وحكايات الصالحين والزهاد ووقائع

السلف ، مع التقوى والورع والزهد ، وبصيرةٍ فيما يقول وما يدع في مجالس الوعظ .

فإذا كان كذلك كان وعظه مفيداً ، والجاً في القلوب ، ومُرقِّقاً مثقِّفاً ، ومعلِّماً مبصِّراً ، كما كان عليه قاضي مكة على عهد سيدنا عمر : عَمْرُو بنُ عُبَيد ، المتوفى سنة ثمان وستين من الهجرة ، وقد اشتهر بمتانة دينه وصلاحه ، وكان فصيحاً بليغاً يَجلسُ الصحابيُّ عبدُ الله بن عمر في حَلْقتِه ، ويَبكي متأثراً بكلامه وإخلاصه .

ولكن المؤسف أن غالب الوعاظ قديماً وحديثاً ، يغلب عليهم الفراغ من تلك الصفات المُنِيفَة ، ويَشيعُ فيهم ضعفُ العلم ، وفي بعضهم يَشيعُ ضعفُ العقلِ والدين ! والتكسبُ بالدُّرَيْهِمَات تُجمَع لهم من المستمعين ، فيكون همهم الإتيانَ بغرائب الأخبار ، وخوارقِ الأساطير المختلَقَة الهائلة ، التي تَشْدَهُ السامعين ، وتُفتَحُ عند سماعها الأفواهُ والآذان ، وتَلعَبُ بعقول الضعفاء البُلْهاء ! وتُبكِي عيونَ السخفاء وتُحزِنُ قلوبهم ، فيكون هذا الوعظُ للابتزاز والتسخيف ، لا للتذكير والتثقيف .

وقد وَضَع قسمٌ من هؤلاء الوعاظ : الأحاديثَ المخترعة ، والأكاذيبَ المصطَنَعة ، اجتذاباً للعامة بغرائب الروايات ، وعجائب الحكايات ، وكان لبعضهم مع هذا رَقاعةٌ لا توصف ، وصَفاقةٌ لا تُكسَف ، فوضعوا البلايا والطامات ، وهم يدرون كذبَ ما افتروه وصنعوه ! فعِقابُهم عند الله شديد ، ومؤاخذتهم على الافتراء على رسول الله وشرعِ الله ، بَلَغَتْ عند بعض العلماء إلى درجة التكفير ! ﴿ ومَنْ أَظْلَمُ ممن افتَرَى على اللّهِ كَذِباً ﴾ .

وأُورِدُ هنا بعضَ النماذج من الحديث الموضوع الذي افتعلوه على هذه الشاكلة :

فمما وضعه القُصَّاص : حديثُ « من قال : لا إلَه إلا الله ، خلق الله من كل كلمة طيراً ، منقاره من ذهب ، وريشه من مَرجانِ . . . » وهكذا إلى آخر الحديث في نحو عشرين ورقة !.

وحديث « إن في الجنة شجرة يخرج من أعلاها الحُلَل ، ومن أسفلها خيل بُلق من ذهب ، مسرَّجة بالدر والياقوت ، لا تروث ولا تبول ، ذوات أجنحة ، فيَجلِس عليها أولياء الله ، فتطير بهم حيث شاؤا . . . ».

وحديث « إن لله ملكاً اسمه عُمارة ، على فرس من حِجارةِ الياقوت ، طوله مَدُّ بصره ، يدور في البلدان ، ويقف في الأسواق فينادي : ألا لِيَغْلُ كذا وكذا ، ألا لِيَرخُصْ كذا وكذا ».

وحديث « من أَخَذ لقمة من مجرى الغائط أو البول ! فغسلها ثم أكلها غُفِرَ له ».

وحديث « لا يولد مولود بعد سِتِّ مِئة لله فيه حاجة ».

ومن هؤلاء القُصَّاص من له صفاقة عجيبة ، وجلادة شديدة ، على الوقاحة والكذب ! وقد حكى الحافظ ابنُ حِبَّان من أخبارهم في هذا الصدد غير قليل ، في كتابه « معرفة المجروحين » .

ومما ساقه هناك قولُه رحمه الله تعالى : « دخلت باجَرْوانَ : مدينةً بين الرَّقَّة وحَرَّان ، فحضرت مسجد الجامع ، فلما فرغنا من الصلاة قام بين أيدينا شاب ، فقال : حدثنا أبو خليفة ، حدثنا أبو الوليد ، حدثنا شعبة ، عن قتادة ، عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : من قَضَى لمسلم حاجة فَعَل الله به كذا . وذكر كلاماً طويلاً .

فلما فرغ من كلامه دعوته ، فقلت : من أين أنت ؟ فقال : من أهل بَرْدَعة . فقلت : دخلتَ البصرة ؟ قال : لا ، قلتِ : رأيتَ أبا خليفة ؟

قال : لا ، قلت : فكيف تروي عنه وأنت لم تره ؟! فقال : إن المناقشة معنا من قلة المروءة ، أنا أحفظ هذا الإسناد الواحد ، فكلما سمعتُ حديثاً ضممته إلى هذا الإسناد فرويته ، فقمت وتركته !». انتهى[١] .

قلت : لعل ابن حبان قام وترك هذا القَصَّاص الكذاب دون إنكار عليه ، خشية من العوام الذين حوله ، فهم ـ على كذبه وجهله وافترائه ـ سينصرونه على الإمام ابن حبان لو عارضه أو أنكر عليه ، فما سكت عليه ابن حبان إلا خوف العامة ! وهذا حَدَث لغير واحدٍ من العلماء الكبار ، يسكتون على الكذاب خوف أذى العامة الرعاع لهم .

جاء في « ميزان الاعتدال » للحافظ الذهبي ، في ترجمة (أَسِيد بن زيد الجَمَّال) الكوفي[٢] ما يلي : « كذَّبه ابن معين ، وقال ابن حبان : يروي عن الثقات المناكير ويَسرق الحديث . وروى عباس الدوري عن يحيى بن معين قال : ذهبتُ إليه إلى الكرخ ـ في بغداد ـ، ونَزَل في دار الحذائين ، فأردت أن أقول له : يا كذاب ، ففَرِقتُ من شِفار ـ أي سكاكين ـ الحذَّائين !».

---

(١) من كتاب « معرفة المجروحين » ١ : ٧٢ . هكذا جاء الخبر في كتاب ابن حبان المذكور ، مضافاً إلى ابن حبان نفسه أنه شَهِدَ القَصَّاص . . . ، وجاء في « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » للخطيب البغدادي ٢ : ٢٢٧ ، هكذا « . . . ، أخبرنا أبو عمرو سعيد بن القاسم ، نا أبو حاتم محمد بن أحمد الحافظ ـ هو ابنُ حِبَّان نفسُه ـ ، قال : حدثني محمد بن يوسف النسوي فتىً من أصحابنا ، قال : دخلت مدينة بالجزيرة يقال لها : باجَرْوَان ، فرأيتُ في المسجد الجامع شاباً يَقُصُّ عليهم ، فتسمَّعت عليه وأنا في ناحية ، فسمعته يقول : حدَّثنا أبو خليفة . . . ، . . . ، قلت : فكيف تقول : حدثنا أبو خليفة ولم تَره ؟! قال : المناقشة مع أمثالنا من قلة المروءة !
إنَّا قوم جعلنا الإسناد مَكسَبةً نتسلَّقُ به ، يعني إلى أخذ القِطَاع ـ أي الدراهم ـ ، وأما أنا فحَفِظتُ هذا الإسناد الواحد ، فأي شيء أصبتُ أضفتُ إلى هذا الاسناد . سواءٌ عليَّ كان ذلك من كلام النبي ﷺ أو من كلام الجاحِظ ! فوعظتُه جهدي فلم يتعظ ، فأخذتُ نعلي وقمت ! » . انتهى . والظاهر أن هذه السياقة أرجح ، ويَحتمل أن الواقعة تعدَّدَتْ لكليهما في المسجد نفسه ، مع القَصَّاص نفسه ، والله تعالى أعلم .
(٢) ١ : ٢٥٧ .

وجاء في « ميزان الاعتدال » أيضاً ، في ترجمة (محمد بن عبد بن عامر السمرقندي)[1] ما يلي : « كان في حدود الثلاث مئة ، معروف بوضع الحديث . قال الدارقطني : كان يَكذِب ويضع الحديث .

قال جعفر بن الحجاج الموصلي : قَدِمَ محمد بن عبدٍ علينا الموصل ، وحدَّثنا بأحاديث مناكير ، فاجتمع جماعة من الشيوخ ، وصِرنا إليه لننكر عليه ، فإذا هو في حِلَق من المحدِّثين والعامة ، فلما بَصُر بنا من بعيد ، علم أننا جئنا لننكر عليه ، فقال : حدثنا قتيبة عن ابن لَهِيعة ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، أن رسول الله ﷺ قال : القرآن كلام الله غير مخلوق . فلم نجسر أن نُقدِم عليه ، خوفاً من العامة ورجعنا !» .

وحكى الإمام أبو محمد بن حزم في كتابه « الفِصَل »[2] : أنه كان في مدينة المَرِيَّة سنة ٤٠٧ ، وكان بالمدينة محمد بن عيسى الصوفي الإلبيري ، وكان ناسكاً متقللاً من الدنيا ، واعظاً مفوَّهاً ، مِهذاراً ، قليلَ الصواب ، كثيرَ الخطأ ، فسَمِعَ أبو محمد هذا الواعظَ مرةً يقول : إنَّ النبي ﷺ كان لا يَلزمه زكاةُ مال ، لأنه اختار أن يكون نبياً عبداً ، والعبدُ لا زكاةَ عليه ، ولذلك لم يُوْرَثْ ولا وَرِثَ .

قال أبو محمد : فأمسكتُ عن معارضته ، لأن العامة كانت تَحضُره ، فخشيت لَغَطَهم وتشنيعهم بالباطل ، ولم يكن معي أحد إلا يحيى بن عَبْدِ الكَبِير بنِ وافِد ، كنت أتيت أنا وهو معي ، متنكِّرينِ لنَسمعَ كلامَه . انتهى .

وقد كثرت أكاذيب القصاص واختراعاتهم للأحاديث على لسان

---

(١) ٣ : ٦٣٣ - ٦٣٤ .

(٢) ٥ : ٤٦ - ٤٧ ، من طبعة محمد علي صبيح سنة ١٣٨٤ ، و٤ : ٢٠٥ من طبعة المطبعة الأدبية سنة ١٣٢٠ بالقاهرة ، في مبحث (شُنَع المُرْجِئة) .

رسول الله ﷺ ، وطَفَحَتْ كتبُ الموضوعات من أحاديثهم ومختلَقاتِهم ، وألَّف في كشفها جمهرةٌ من العلماء ، منهم الشيخ ابن تيمية : « أحاديث القُصَّاص »، والحافظ العراقي : « الباعث على الخَلاص من حوادث القُصَّاص »، والحافظ السيوطي : « تحذير الخواص من أكاذيب القصاص ».

٥ ـ الخلافات المذهبية والكلامية :

الاختلاف بين العلماء في الآراء والمذاهب أمرٌ لا مَناصَ منه ، فهو مركوز في الفِطَر ، وناجمٌ عن ذاتِ الأدلة نفسِها : فَهْماً وثبوتاً وقبولاً ورداً وتخصيصاً ونسخاً وتقييداً وإطلاقاً . . . ، وقد شَرَح العلماء السابقون أسبابَه ، وبيَّنوا منشأَه ودواعِيَه ، مثلُ الإمامِ ابن السِّيْد البَطَلْيَوْسِي في كتابه العُجَاب « التنبيه على الأسباب التي أوجَبَتْ الاختلافَ بين المسلمين »، والإمامِ ابن تيمية في كتابه النافع الماتِع : « رفع الملام عن الأئمة الأعلام »، والعلامةِ الشيخ وليِّ الله الدِّهْلَوِي في كتابه المفيد « الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف » .

وقد قرَّر الإمام ابنُ السِّيْد في مقدمة كتابه المذكور[1] « أن اختلاف الناس في الحق ، لا يُوجِبُ اختلافَ الحقِّ في نفسِه ، وإنما تَختَلِفُ الطُّرقُ الموصلةُ اليه ، والقياساتُ المركَّبةُ عليه ، والحقُّ في نفسِه واحد ». انتهى .

وعند تعدُّدِ المذاهب والاجتهادات ، والآراءِ والاتجاهات ، لا يخلو الحالُ من أن يوجد في المنتسبين الى تلك المذاهب سُخَفاءُ في العقل ، جُهَلاءُ في العلم ، ضُعَفاءُ في الذمة ، فيقومون ـ حِسبةً للشيطانِ ، ونُصرةً

---

(١) ص ٣ .

لبعض المذاهب ، وتأييداً لبعض الآراء ـ فيضعون أحاديثَ تُؤيِّدُ بعضَ الاتجاهات والاجتهادات ، وتَرُدُّ ما خالَفَها !.

ومثلُ هذا ـ حين يقع ـ لا يَلحقُ (المذهبَ) به عيبٌ ولا ذَمّ ، وإنما العيبُ والذمُّ في الكاذبِ خَرِبِ الذمةِ ضعيفِ الدين ، لأن الكاذب هو الذي اخترع وابتدع ! وأما (المذهبُ) أو (صاحبُ المذهب) فلم يأمُرْه أو يستدعِهِ إلى ذلك ، وإنما صاحبُ المذهب قرَّر ما قرَّره من حُكم ، تبعاً للنصوص الواردة التي أدَّاه اجتهادُه إلى استخلاص ذلك الحكم المقرَّرِ منها ، وليس منها ذاك الحديثُ المكذوبُ قطعاً ، فلا يصح أن يُحمَّلَ (المذهبُ) تَبِعَةَ الوضع ، التي تقعُ على الوضّاع المختلِق :

غيري جَنَى ، وأنا المعاقَبُ فيكمُ ! فكأنني سَبَّابَةُ المتندِّمِ

ولا يقال : إنَّ الوضع ناشىء عن وجود (المذهب) ، فصار (المذهب) سبباً للوضع ، لا يقال هذا ، لأنَّ (المذهب) من حيث هو اجتهادٌ صادرٌ من أهلِهِ : مشروعٌ مأذونٌ به ، بل المجتهدُ مأمورٌ بذلك من الشارع الحنيف ، فإذا حمَّلناه تَبِعَةَ الوضع ، لَزِمَنا ـ مثلاً ـ أن نُحمِّلَ الخلفاءَ الراشدين الأربعةَ رضيَ الله عنهم تَبِعَةَ ما وُضِعَ في فضائلهم ، من أحاديثَ اختَلَقها الكذابون ، وحاشاهم وحاشا أئمةَ المذاهبِ المعتبرةِ من ذلك .

وقد نوَّع الكذابون الوضاعون أحاديثَهم تنويعاً ، ووزَّعوها على مسائل من الأمور الدينية الصحيحةِ الثابتةِ شرعاً ، فهل يَلحَقُ تلك المسائلَ عابٌ أو نقصٌ بسبب وَضْع تلك الأحاديثِ فيها ؟ فتنبَّه ، ولا تقع في حِبالة الأغاليطِ والتخابيط ، والله يحفظني وإياك .

ومما قالوه في شأن القرآن الكريم والفتنة التي قام بها المعتزلة ، وعُرِفَتْ باسم (مسألة خلق القرآن) : حديث « من قال : القرآن مخلوق

فقد كَفَر ». وحديث « كل من في السموات والأرض وما بينهما مخلوق غير الله والقرآن ، وسيجيء أقوام من أمتي يقولون : القرآن مخلوق ، فمن قال ذلك فقد كَفَر بالله العظيم ، وطَلَقَتْ منه امرأته من ساعتها . . . » .

ومما قالوه في شأن بعض مسائل الفقه حديث « المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثاً : فريضة ». وحديث « أمَّني جبريل عند الكعبة فجهر بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) . ». وحديث « من رفع يديه عند الركوع والرفع منه فلا صلاة له ».

جاء في « لسان الميزان »[1] للحافظ ابن حجر ، في ترجمة الوضَّاع الكذَّاب : (محمد بن عُكَّاشَة الكِرْماني) ما يلي : « كان له سَمْتٌ حسن ، وكان بكَّاءً موصوفاً بالبكاء ، قال محمد بن عبدالرحمن : كان إذا قرأ بَكى ، فكنتُ أسمَعُ خَفَقانَ قلبه ، وكان من أحسن الناس نَغمةً ، قال أبو إسحاق أحمد بن محمد بن يونس : وكان يُحدِّثُ بأحاديث بواطيل ، قال : وبلَغَني أنه حَضَر الجمعةَ بكِرْمان ، فقرأ الإمامُ آيةً فصَعِقَ فمات ، قال ابن عساكر : وكان حياً سنة ٢٢٥ .

قال الحاكم : بلَغَني أنه كان ممن يضَعُ الحديثَ حِسبةً ! فقيل له : إنَّ قوماً يرفعون أيديَهم في الركوع وعند الرفع منه ، فقال : حدَّثنا المسيب ابن واضح ، قال : حدثنا عبدالله بن المبارك ، عن يونس بن يزيد، عن الزهري ، عن سالم بن عبدالله بن عمر ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله ﷺ : من رَفَع يديه في الركوع فلا صلاة له .

فهذا ـ مع كونه كذباً ـ من أنْحَسِ الكذب[2] ، فإن الرواية عن

---

(١) ٥ : ٢٨٦ ـ ٢٨٩ .

(٢) أي من أشأمه وأقبحِه . ووقع في « لسان الميزان » : (من أنجس الكذب) . أي بالجيم . وهو تحريف سَرَى على شيخنا أحمد شاكر رحمه الله تعالى ، في « الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث » لابن كثير ص٩٠ .

الزهري بهذا السند بالغةٌ مبلَغَ القطع بإثباتِ الرفع عند الركوع وعند الاعتدال ، وهي في « الموطأ » وسائر كتب أهل الحديث ، والأمرُ فيها أسهَلُ من أن يُستدَلَّ له ».

وجاء في « تهذيب التهذيب » ١ : ١٦٠ ، في ترجمة (إبراهيم بن محمد بن يحيى الأَسْلَمي المَدَني) المتروكِ الكذّاب ، أحدِ شيوخ الإمام الشافعي رضي الله عنه : « قال البزّار : كان يَضَعُ الحديث ، وكان يُوضَعُ له مسائل ، فيضَعُ لها إسناداً ، وكان قَدَرِيّاً ، وكان من أُستاذِي الشافعي ، وعَزَّ علينا » .

ومما قالوه في شأن الفِرَق : حديث « تفترق أمتي على بضع وسبعين فِرقة ، كلها في الجنة إلا فِرقة واحدة وهي الزنادقة ». وحديث « إن الله لَعَنَ أربعة على لسان سبعين نبياً : القَدَرية ، والجَهْمِيَّة ، والمُرْجِئة ، والروافض . . . ». وحديث « القَدَرِيَّةُ والمُرجئةُ والروافضُ والخوارجُ يُسلَبُ منهم ربعُ التوحيد ، فيَلْقَون الله كفاراً خالدين مخلَّدين في جهنم ». وحديث « إن لكل أمة يهود ، ويهود أمتي المُرجئة » .

٦ ـ الترغيب والترهيب لحض الناس على الخير :

وقع من كثير من الجهلة الذين يُنسَبون الى التعبد والزهد والصلاح : وضعُ أحاديث في الترغيب والترهيب ، حِسبةً لله تعالى وخِدمةً للدينِ في زعمهم ، ليَحمِلوا الناسَ على فعل الخير ، ويزجروهم عن ارتكاب الشر ، بهذا الأسلوبِ الفاسِدِ الحرام ! وحينما أُنكِرَ على بعضهم هذا الصنيع ، وذُكِرَ لهم قوله ﷺ : « من كَذَب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ، قالوا : نحن نكذب له ﷺ ولا نكذب عليه ! وهذا من شدةِ جهلهم بالدين وغلبَةِ الغفلة وضعفِ العقل عليهم .

وهذا الصنف من الوضاعين أشدُّ الأصناف خطراً ، وأعظمهم

ضرراً ، فإنهم لمظهر صلاحِهم وزهدِهم وتعبدِهم ، يقع كلامُهم فيما يُحدِّثُون به عن رسول الله ﷺ موقعَ القبول والتسليم من العامة ! ولا يظنون بهم الكذبَ ولا يتوقعونه منهم .

وقد قام في خاطر هؤلاء الغَفَلة الجَهَلة الكَذَبة : أنهم ـ إذْ يضعون الأحاديث ترغيباً أو ترهيباً ـ يُحسِنون للإسلام صُنعاً ، ويفعلون خيراً ، ويغنمون أجراً ، وأنهم عند الله مشكورون ! .

قال الحافظ السيوطي في « تدريب الراوي »[١] ، في مبحث الحديث الموضوع وما وُضِعَ منه حِسبةً : « ومن أمثلة ما وُضِعَ حِسبةً : ما رواه الحاكم بسنده الى أبي عمار المروزي ، أنه قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم ـ قاضي مَرْو ـ : من أين لك : عن عكرمة ، عن ابن عباس في فضائل القرآن سورةً سورة ، وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟ فقال : إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن ، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق ، فوضعتُ هذا الحديث حِسبةً » .

وروى الحافظ الذهبي في « ميزان الاعتدال »[٢] ، في ترجمة (نوح ابن أبي مريم) هذا ، الحديثَ التالي من موضوعاته ومفترياته : « من قرأ القرآن فأعربه كلَّه ، كان له بكل حرف أربعون حسنة ، ومن أعرب بعضاً ولَحَن في بعض ، كان له في كل حرف عشرون حسنة ، ومن لم يعرب منه شيئاً ، كان له بكل حرف عشر حسنات » . انتهى .

وقال الحافظ السيوطي أيضاً في « تدريب الراوي »[٣] ، في مبحث الحديث الموضوع وما وُضِعَ منه حِسبةً : « ورَوَى ابن حبان في

---

(١) ص ١٨٤ .
(٢) ٤ : ٢٨٠ .
(٣) ص ١٨٤ .

« الضعفاء » ، عن ابن مهدي ، قال : قلتُ لمَيْسَرة بن عبدِ رَبِّه : من أين جئتَ بهذه الأحاديث من قرأ كذا فله كذا ؟ قال : وضعتُها أرغِّبُ الناس فيها . وجاء في ترجمته في « ميزان الاعتدال »[1] : « وقال أبو زرعة : وَضَعَ في فضل قَزْوِين أربعين حديثاً ، وكان يقول : إني أحتسب ذلك » . انتهى .

وكان غلامُ خليلٍ يتزهَّدُ ويَهجُرُ شهواتِ الدنيا[2] ، وغُلّقَتْ أسواقُ بغداد لموته ، ومع ذلك كان يضع الحديث . وقيل له عند موته : حسِّن ظنَّك ، قال : كيف لا وقد وضعتُ في فضل عليّ سبعين حديثا !» . انتهى[3] .

وقال الحافظ السيوطي أيضاً في « تدريب الراوي »[4] ، في مبحث الحديث الموضوع وما وُضِعَ منه حِسبةً من المنتسبين للزهد والعبادة : « وكان أبو داود النخعي ـ سُلَيمان بن عمرو البغدادي ـ أطولَ الناس قياماً بليل ، وأكثرَهم صياماً بنهار ، وكان يضع !» .

---

(١) ٤ : ٢٣١ .

(٢) وقع في « تدريب الراوي » ، في الطبعتين اللتين حقَّقهما الأستاذ عبدالوهاب عبداللطيف رحمه الله تعالى ، الأولى ص ١٨٥ ، والثانية ١ : ٢٨٣ ، أنْ جاء هذا الخبرُ من تمام خبر (مَيْسَرَةَ بنِ عبدربِّه) الذي ذكره السيوطي ! وجاء على هذه الصورة « . . . قلتُ لميسرة بن عبدربه : من أين جئتَ بهذه الأحاديث : من قرأ كذا فله كذا ؟ قال : وضعتُها أُرغِّبُ الناسَ فيها ، وكان غلاماً جليلاً يتزهَّدُ ويَهجُرُ شهواتِ الدنيا . . . » .
هكذا جاء : (وكان غلاماً جليلاً . . .) بالنصب في الكلمتين ! وهو تحريف فاحش فظيع ! وصوابُه : « وكان غلامُ خليلٍ يتزهَّدُ . . . » ، بإضافةِ لفظ (خليل) إلى (غلام) ، وهو كلامٌ مستقلٌ وخَبرٌ آخر ، وليس من تمام خبر (ميسرة بن عبدربه) ، كما وقع في الموضعين من « تدريب الراوي » ! و(غلامُ خليل) لَقَبٌ ، واسمُه : (أحمد بن محمد بن غالب الباهلي البَصْري) . وهو مترجم له في « تاريخ بغداد » للخطيب ٥ : ٧٨ ، و« ميزان الاعتدال » ١ : ١٤١ ، و« لسان الميزان » لابن حجر ١ : ٢٧٢ .

(٣) من « تدريب الراوي » ص ١٨٥ .

(٤) ص ١٨٥ .

وجاء في ترجمته في « ميزان الاعتدال »[١] : « قال ابن عدي : أجمعوا على أن سليمان بن عمرو يَضَعُ الحديث ، قال ابن حبان : كان رجلاً صالحاً في الظاهر إلا أنه كان يضَعُ الحديثَ وضعاً ! وكان قَدَرياً .
وقال الحاكم : لست أشكّ في وضعه الحديثَ على تقشفه وكثرةِ عبادته !
وقال أبو الوليد : سمعت شَرِيكا يقول : ما لَقِينا من ابنِ عَمِّنا ـ يعني سليمانَ بنَ عمرو ـ؟! يَكذِبُ على رسول الله ﷺ » .

وقال الحافظ السيوطي أيضاً في « تدريب الراوي »[٢] ، في مبحث الحديث الموضوع وما وُضِعَ منه بأيدي المتعصبين للسنة المناطِحين لمن خالفها : « قال ابن حبان : وكان أبو بِشْر أحمد بن محمد الفقيه المروزي ، من أصلبِ أهل زمانه في السنة ، وأذبِّهم عنها ، وأقمعِهم لمن خالفها ، وكان مع هذا يَضَعُ الحديث ! .

وقال ابن عدي : كان وهب بن حفص ـ الحَرَّاني ـ من الصالحين ، مكث عشرين سنة لا يُكلِّم أحداً ، وكان يَكذب كذباً فاحشاً » . انتهى .

ومن هؤلاء الوضاعين احتساباً وترقيقاً للقلوب ! وتوجيهاً الى الخير : غلامُ خليل ـ أحمَدُ بن محمد بن غالب الباهلي الآنِفِ ذكرُه ـ ، وقد كان زاهداً متخلياً عن الدنيا وشهواتها ، منقطعاً الى العبادة والتقوى ، محبوباً من العامة ، حتى إنَّ بغداد أُغلِقَتْ أسواقُها يوم وفاته حزناً عليه ! ومع ذلك فقد زَيَّن له الشيطان وضع أحاديث في فضائلِ الأذكار والأوراد ، حتى قيل له : ما هذه الأحاديث التي تُحدِّث بها من الرقائق ؟ فقال : وضعناها لنرقق بها قلوب العامة[٣] .

---

(١) ٢ : ٢١٧ ـ ٢١٨ .
(٢) ص ١٨٥ .
(٣) من « السنة ومكانتها في التشريع » للدكتور السباعي ص ٨٧ .

قال الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد »[1] في ترجمته « قال أبو داود السجستاني : أخشى أن يكون غلامُ خليل دجّالَ بغداد . قال أحمد بن كامل : توفي غلام خليل ببغداد سنة خمس وسبعين ومئتين ، وحُمِلَ في تابوت إلى البصرة ! وغُلِّقَتْ أسواقُ مدينة السلام ، وخَرَج الرجال والنساء والصبيان لحضوره والصلاةِ عليه ، فأَدرَك ذلك بعضُ الناس ، وفات بعضهم لسرعة السَّيْر به ، ودُفِنَ بالبصرة وبُنِيَتْ عليه قبة ! وكان يقتات بالباقِلَاء صِرفاً ». أي الفُول فقط .

هذا نوع من الوضاعين الصالحين المحتسبين ، ليسوا أهلَ غفلة فيما صنعوا، ولكنهم أهل احتسابٍ بل ضلالةٍ فيما اختَلَقوا ووَضَعُوا ! .

وهناك نوع آخر من هؤلاء الصالحين ، الذين يقال فيمن شابَهَهم (أدركته غَفْلَةُ الصالحين)، وقَعَ منهم الوضعُ للحديث جهلاً وبَلَهاً ، وسلامةَ صدر ، وقلةَ نباهة ، وعدمَ عنايةٍ بمعرفته ، فكان الكذبُ يَجرِي على ألسنتهم وهم لا يعلمون ! لِما أنهم يَقَنَةٌ يُصدِّقون كلَّ ما يسمعون ! فيَروُونه عن رسول الله ﷺ ، ويكونُ ليس هو من حديث النبي ﷺ في شيء ، فيُقبَل منهم ويؤخذ عنهم ، لحال صلاحهم وتعبدهم وزهدهم ، وفي مثل هؤلاء جاءت أقوال الأئمة المحدثين النقاد .

روى مسلم في « مقدمة صحيحه[2] »: « عن عبدالله بن المبارك ، قال : قلت لسفيان الثوري : إن عَبَّاد بن كثير ـ البصري العابد المجاور بمكة المتوفى نحو سنة ١٥٠ ـ من تَعرِفُ حاله ـ أي من الصلاح والعبادة ـ[3] ، وإذا حَدَّث جاء بأمر عظيم ، فترى أن أقول للناس : لا

---

(١) ٥ : ٧٩ ـ ٨٠ .
(٢) ١ : ٩٤ .
(٣) وأبعَدَ الإمامُ النووي في « شرحه على صحيح مسلم » ١ : ٩٤ ، فقال في تفسير (من تَعرِفُ حالَه) : « يعني أنت عارفٌ بضعفِه » . انتهى . وهو غيرُ مُرادٍ هنا .

تَأخذوا عنه ؟ قال سفيان : بلى ، قال عبدالله : فكنتُ إذا جلستُ في مجلس ذُكِرَ فيه عَبَّاد ، أثنيت عليه في دينه وأقول : لا تأخذوا عنه ».

وجاء في « ميزان الاعتدال »[1] في ترجمة (عَبَّاد بن كثير) « قال ابن المبارك : ما أدري فيمن رأيت أفضَلَ من عَبَّاد بن كثير في ضروب من الخير ؟ فإذا جاء الحديث فليس بشيء ». ثم ساق الحافظ الذهبي في ترجمته جملة كثيرة من الأحاديث المنكرة والموضوعة ، منها قولُهُ :

« عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً : « منْ قال : لا إلَه إلا الله ومَدَّبها صوتَه أسكنه الله دارَ الجلال ، قالوا : وما دار الجلال ؟ قال : سَمَّى بها نفسَه فقال : ﴿ ذو الجلال والإكرام ﴾ ، ورَزَقه الله النظرَ الى وجهه . قالوا : ومن يَهنِيْهِ العيشُ بعدَ هذا ؟ قال : إنه يكون في آخر الزمان قوم يُنكرون هذا وأشباهَه ، يعذبهم الله يوم القيامة عذابا لا يعذبه أحداً من العالمين ».

وقولُهُ : « عن الحسن ، عن أنس ، قال رسول الله ﷺ : من حَدَّث نفسَه بتعظيم الناس له بصيام أو صلاة أو حج ، فقد كَفَر بالله ».

وقولُهُ : « حدثني أبو إسحاق ، عن الشعبي ، عن الحارث عن علي ، قال : أتَى أعرابي النبيَّ ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، أسمَعُ الناسَ يقول بعضُهم لبعض : جزاك الله خيراً ، فما هذا الخير ؟ فقال : ما سألني عن هذا أحد قبلك ، فلما أتاه جبريل سأله رسولُ الله ، فقال : نعم ، حائطٌ ـ أي بُستان ـ في الجنة يُدعَى الخير ، طولُه مسيرةُ عام ، وعَرضُه مسيرةُ سبعين عاماً ، من ياقوتةٍ حمراء ، في وسطه نهر . . . »!.

وروى مسلم أيضاً في « مقدمة صحيحه »[2] : « قال يحيى بنُ سعيد القطان : لم نَر الصالحين في شيء أكذبَ منهم في الحديث ! قال مسلم :

---

(١) ٢ : ٣٧٣ - ٣٧٤ .

(٢) ١ : ٩٤ .

يقول : يَجرِي الكذبُ على لِسانِهم ، ولا يتعمدون الكذب »[١] .

ثم روى مسلم بعد هذا[٢] عن أيوب السختياني البصري قال : « إنَّ لي جاراً ، ثم ذَكَر من فضله . . . ، ولو شَهِدَ عندي على تمرتين ، ما رأيتُ شهادتَه جائزة » .

ورَوَى بعده[٣] عن عبدالله بن المبارك قال : « لو خُيِّرتُ بين أن أدخُلَ الجنةَ وبين أن أَلقَى عبدَ الله بن مُحرَّر ـ الجَزَري الرَّقِّي قاضي الرَّقَّة ـ، لاختَرتُ أن ألقاه ثم أَدخُلَ الجنة ، فلما رأيتُه كانت بعرةٌ أحبَّ إليَّ منه » .

قال الحافظ الذهبي في « ميزان الاعتدال »[٤] في ترجمته : « قال ابن حبان : كان من خيار عِباد الله ، إلا أنه كان يَكذِب ولا يَعلم ، ويَقْلِبُ الأخبار ولا يَفهم ، وقد وُلِّي الرقَّة للمنصور . وقال هلال بن العلاء : ولَّاه أبو جعفر قضاءَ الرَّقَّة . وقال ابن معين : ليس بثقة » . ثم رَوَى الذهبي من أحاديثه الباطلة والمنكرة جملةً ، منها قوله : « عن قتادة ، عن أنس : رأى النبيُّ ﷺ رجلاً يَسجُد ، وهو يقول ـ أي يفعلُ ـ بشَعْرِه هكذا : يَكفُّه عن التراب ، فقال : اللّهم قَبِّحْ شَعْرَه ، فسَقَط ! » .

٧ ـ التقرب من الحكام والتوصل إلى الأغراض الدنيوية :

يوجد في كل عصر ومصر أناس فاقدو الذمة ، في دينهم رِقَّةٌ

---

(١) وقال البيهقي في شرح قول يحيى القطان أيضاً : (ما رأيتُ الكذبَ في أَحَدٍ أكثرَ منه فيمن يُنسَبُ إلى الخير) ، قال : لأنهم اشتغلوا بالعبادة عن ضبطِ الحديثِ وإتقانِه ، فأدخَلَ عليهم الكذابون ما ليس من حديثِهم ، ومنهم قوم توهَّموا أنَّ في وضع الأحاديث في الترغيب والترهيب أجراً ، وجَهِلُوا ما في الكذب على رسول الله ﷺ من كبيرِ الإثم . انتهى من « الآداب الشرعية » لابن مفلح الحنبلي ٢ : ١٥٦ .

(٢) ١ : ١٠٤ .

(٣) ١ : ١٢١ .

(٤) ٢ : ٥٠٠ .

وضعف ، يُحبون دُنياهم ، ويؤثرونها على دِينهم ، ويَطمعون في أموال الملوك والحكام والتقربِ منهم ، فيتملقونهم بالباطل ، ويُقدمون لهم - بحسب ذِمَّتِهم - من النصوص الشرعية ما يؤيدهم فيما هم عليه من ظلم أو لهو أو بطالة أو فساد . وهذا الصنفُ من المنتسبين الى العلمِ مَرَضٌ وخيمٌ في جسم الأمة ، وبلاءٌ عظيمٌ في حياتِها ! وقَلَّ أن تنجوَ منه أُمَّة أو تَسلمَ منه جماعة .

قال الحافظ السيوطي في « تدريب الراوي »[1] : أَسنَدَ الحاكم عن أبي عُبَيْدِ الله - وزيرِ المَهْدِي - قال : قال المهدي : ألا تَرى ما يقول لي مقاتلُ - بن سليمان الخُرَاسانيُّ البَلْخيُّ صاحبُ « التفسير » -؟ قال : إن شِئتَ وضعتُ لك أحاديثَ في العباس؟ قلت : لا حاجة لي فيها ». انتهى .

وممن عُرِفَ بوضع الحديث تملقاً للملوك : (غِيَاثُ بن إبراهيم بن طَلْق بن معاوية النَّخَعِي) ، وكان يرتاد حضرة الخليفة المهدي ، فكان يبادر الى تأييد ما يرَى منه من لهو أو فعل غير لائق[2] .

ذُكِرَ في غير كتاب من كتبِ الرجال والمصطلح والموضوعات[3] : أن (غياث بن إبراهيم النخعي) أُدخِلَ على الخليفة المهدي العباسي ، وكان المهدي يحب الحَمَام ويشتهيها ، وكان أمامه حَمَام يلعب بها ، فقيل لغياث : حَدِّث أميرَ المؤمنين ، فحدَّثَه بحديثِ أبي هريرة : « لا سَبَقَ إلا في خُفّ أو نَصْلٍ أو حافر »[4] وزاد فيه : (أو جَنَاح) فأمَرَ له المهدي بعشرة

---

(١) ص ١٨٧ .

(٢) انظر « الباعث الحثيث » للشيخ أحمد شاكر ص ٩٤ ، فقد ذَكَر أنه فَعَل نحواً من ذلك مع الخليفة الرشيد .

(٣) وفي ترجمة (غياث بن إبراهيم النخعي) في « تاريخ بغداد » للخطيب البغدادي ١٢ : ٣٢٣ - ٣٢٤ .

(٤) السَّبَقُ بفتح الباء : ما يُجعَل من المال رهناً يُعطَى للفائز في المسابقة ، وبسكون الباء : مصدرُ فِعلِ سَبَقَ .

آلاف درهم ، فلما قام قال المهدي : أشهَدُ أنَّ قَفَاك قَفَا كذابٍ على رسول الله ﷺ ، وإنما استجلبتُ ذلك أنا ! فأمَرَ بذبح الحمام فذُبِحَتْ[1].

---

(١) كان على المهدي أن يَدَعَ الحَمَامَ إذْ لا ذنب له ، ويُعاقبَ الكذَّاب المفتري على رسول الله ﷺ ، بدلاً من إكرامِهِ والإنعامِ عليه ! فأخطأ المهديُّ فيما صَنَعه خطأينَ ! وقد وقع لبعض الكاتبين في هذا المقام ، خطأ فاحش جداً ، أُنبِّهُ إليه فيما يلي :

وهو أن الدكتور محمد رَوَّاس قلعجي ، ذَكَر في كتابه المسمى « موسوعة فقه إبراهيم النخعي » في جزءِ الترجمة لحياة الإمام النخعي ص ٢٤ ، ما ملخصه : « توفي النخعي وتَرَك ابنين له ، هما : غِياث وأبَان ، وكلاهما كان له اشتغال بالحديث الشريف .

أما غياث فإنه لم يكن على جانب من التقوى والورع ، ويَذكره المحدِّثون من بين الذين يضعون الحديثَ على لسان رسول الله ﷺ ، من أجل عَرَضٍ زائل من أعراض الدنيا ، فهو الذي دَخَل على الخليفة المهدي ، فوجده يلعب بالحَمَام ، فقال له : قال رسول الله : لا سَبَقَ إلا في خُفّ أو حافِر أو جَنَاح ، فزاد في الحديث (أو جَنَاح) ، تملقاً للمهدي .

فلما قام قال له المهدي : أشهَدُ أنَّ قفاك قَفَا كذاب على رسول الله وفَعَل غياثٌ نحواً من ذلك مع الخليفة الرشيد ، فوَضَع له حديثاً : إنَّ رسول الله ﷺ كان يُطيِّرُ الحَمَام ، فلما عُرِضَ على الرشيد ، قال : اخرج عني فطَرَده من بابه ، ولذا قال فيه الإمام الجُوْزَجاني : سمعتُ غيرَ واحد يقول : كان يَضَعُ الحديث . وقال أحمد : تَرَك الناسُ حديثه ». انتهى كلام الدكتور رَوَّاس قلعجي .

وقد زَلَّ الدكتور الفاضل زلةً فاحشةً في هذا الذي زعمه ! وذلك أن (إبراهيم النخعي) والِدَ (غياث) هو غيرُ (إبراهيم النخعي) الإمامِ المشهور ، وإنما هو (غياث بن إبراهيم ابن طَلْق بن معاوية النخعي) . عُلِمَ ذلك مما قاله الحافظ ابن أبي حاتم الرازي في كتابه « الجرح والتعديل » ٢/٣ : ٥٧ ، في ترجمة (غياث بن إبراهيم النخعي الكذاب) ، قال : « وهو ابنُ عَمّ حفصِ بن غياث النخعي ». انتهى .

و (حفصُ بن غياث النخعي)، نَسَبُهُ كما في ترجمته في « تهذيب التهذيب » للحافظ ابن حجر ٢ : ٤١٥ كما يلي « حفصُ بن غياث بن طَلْق بن معاوية بن مالك بن الحارث بن ثعلبة الخزرجي ».

أما (إبراهيم النخعي) الإمام المشهور ، فنَسَبه كما يلي « إبراهيمِ بن يزيد بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن سعد بن مالك بن النَّخَع ». وهذا النَّسَب للإمام ، لا يلتقي مع نسب ذلك الكذَّاب الخبيث الوضاع في قليل ولا كثير .

وتوافُقُ اسمِ والدِ (غياث) الكذَّاب مع اسمِ الإمام الجليل (إبراهيمَ النخعي) ، لا يقتضي أن يكون (غياثُ) الكذَّابُ الخَبيثُ ولَدَه وابنَه كما زعمه الدكتور ! فكم من التوافق يوجد في الأسماء بين اسمِ الأبِ والجَدِّ وجَدِّ الأب ، كما يعلمه من عَرَف تراجم الرجال .

وأمثالُ هذا وذاك من الوضاعين المتملقين كثير ، فلا أُطيل بذكرهم .

ومما وضعه الواضعون للأغراض الدنيوية : « نَهَى رسولُ الله ﷺ عن التعليم والأذانِ بالأجرة ، فمن فَعَل ذلك فعليه لعنةُ الله والملائكة والناس أجمعين » . ومنها : « المعلِّمون خير الناس ، كلَّما خَلَقَ الذِكرُ جَدَّدوه ، عَظِّمُوهم ولا تستأجروهم فتُحرِجُوهم ! فإنَّ المعلِّم إذا قال للصبي : قل : بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال الصبي : بسم الله الرحمن الرحيم ، كَتَب الله براءةً للصبي وبراءةً لوالديه وبراءةً للمعلِّم من النارْ » .

ومنها : « لا تستشيروا الحاكة ولا المعلِّمين ، فإن الله تعالى سَلَب عقولَهم ، ونَزَع البركةَ من أَكْسَابِهم » . ومنها : « مَرَّ رسولُ الله بمِردَاسٍ المعلِّم ، فقال : إياك وحَطَبَ الصِّبْيَان ، وخُبزَ الرُّقاق ، وإياك والشرطَ على كتاب الله » .

وهناك أسباب أخرى تَولَّد منها الوضعُ في الحديث : مِثلُ قصدِ بعض الرواة : الإغرابَ في الحديث على زملائِه ومُرافقيه ، ليَسمعوا منه ويأخذوا عنه ! وقد وقع هذا من ابن أبي حَبِيْبَة ، وحَمَّاد النَّصِيبي ، وبُهلولِ بن عُبَيد ، وأصْرَمَ بن حَوشَب .

= وقد حَمَّل الدكتور قلعجي الإمامَ إبراهيم النخعي نَسَبَ الرجلِ الكذابِ إليه ، وأبوّته له أيضاً ، والإمامُ من ذلك كلِّه بَرَاء ، ثم وَسَمَ الإمامَ (إبراهيم النخعي) بسِمَةِ عارٍ ونقصٍ في ولَدِه المدَّعَى عليه ! وحَكَم عليه بأنه كان كذّاباً وضاعاً ، يضع الحديث على لسان رسول الله ﷺ ، تملُّقاً للملوك من أجلِ عَرَضٍ زائل من الدنيا ! والواقع أن الإمام النخعي لم يكن له ولد اسمه (غياث) ! فإنّا لله ، والله المستعان .

وكنتُ نَبَّهتُ قديماً في تعليقي على كتاب « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » للعلامة علي القاري ، في طبعته الأولى سنة ١٣٨٩ ص ٢٠٤ ، وفي طبعته الثانية سنة ١٣٩٨ ص ٢٥٤ ، إلى أن (إبراهيمَ) والدَ (غياث) ، ليس هو (إبراهيم النخعي) الإمام المشهور ، وإنما والِدُ غياث هو (إبراهيم بن طَلْق بن معاوية) ، والإمام هو (إبراهيم بن يزيد بن قيس) . وقد أطلتُ في هذا لأن الخطأ فيه عظيم . فالحمد لله على براءةِ الإمام النخعي من هذه الوَصْمَة ، والحمدُ لله على توفيقِه وفضله .

ومِثلُ قصدِ بعض المفسدين الضالين : إفسادَ حديثِ المحدِّث ، ونشرَ الكذب من طريقه ، فيتغفَّلُ بعضَ الشيوخِ الكبارِ في السِّنِّ ، الضعفاءِ في الذهن أو البصر، لقُرْبِهِ أو لقَرابتِهِ منه، ويَضعُ له أحاديثَ ويَدُسُّها في أوراقِه وكُتُبِه ، دون أن يَشعر بها ، فيُحدِّثُ بها ذاكَ الشيخُ على أنها من حديثِه المرويّ ، فيُحدِّثُ بالأكاذيب وهو لا يَشعر ! فقد وَقَع هذا لحمَّاد بن سَلَمة ، ابتُلِي برَبِيبِهِ عبدالكريم بنِ أبي العَوْجاء ، فكان يَدُسُّ في كتبه ، ووقَعَ لغيرِه أيضاً .

نتائج الوضع في الحديث :

قام المحدثون الجهابذة من أول يوم نَبَتَتْ فيه الأهواء ، وشاعت فيه التقوُّلات ، بواجبهم العلمي والديني ، في كشفِ الأباطيل والموضوعات ، وتعريةِ المبطلين والوضاعين ، وهتكِ أستارهم ، وتبيينِ عُوارِهم ، وميَّزوا للناس الصحيح من الموضوع ، والثابت من المدسوس ، فكانوا حِصناً منيعاً في حفظ السنة المطهرة ، من أن يَتمكن منها المغيرون والمفسدون ، والحاقدون والمشعوذون .

وقيل لعبدالله بن المبارك ـ كما تقدم ذكره ـ في شأن التخوف على السُّنَّة من صنيع هؤلاء الدساسين والكذابين : « هذه الأحاديثُ الموضوعة ؟! فقال : تَعِيشُ لها الجهابذة ، ﴿ إنّا نحن نَزَّلنا الذكر وإنَّا له لحافظون ﴾ .

وصَدَقَ اللّهُ العظيم ، فقد أقام سبحانه في سَلَفِ هذه الأمة المحمدية : محدِّثين أوتاداً ، وحُفَّاظاً نُقَّاداً ، أمدَّهم ببسطةٍ في العلم والحفظِ وسَيَلان الذهن وسَعةِ الاطلاع ، والصبرِ على التحصيل واستمرارِ الدأبِ فيه ، وتحمُّل الألاقيِّ في تلقي السنة وضبطِها ، وتدوينها وجمعِها ، فكانوا آيَةً تُؤيِّدُ آيَةَ : ﴿ إنَّا نحن نزَّلنا الذكرَ وإنَّا له لحافظون ﴾ .

وأسَّسوا لكشفِ الوضع والوضاعين ركائزَ ثابتة من العلم ، قائمةً على منهجٍ نقديٍ علميٍ سديد ، يُمَكِّنُ كلَّ عالم ومتعلم من معرفة الحديث الصحيح من الموضوع ، ويُعرِّفه الكاذبَ من الصادق ، والمصيبَ من المخطىء ، والضابطَ من المهمِل ، وخدموا السنة الشريفة خدمة لم يُخدَم بها علم من العلوم ، حتى قيل : « العلوم ثلاثة : عِلم نَضِجَ وما احتَرَق ، وهو علم النحو وأصول الفقه ، وعِلم ما نَضِجَ ولا احتَرَق ، وهو علم البيان والتفسير ، وعِلم نَضِجَ واحتَرَق ، وهو عِلمُ الحديث ».

والمراد بالنُّضْج والاحتراق هنا : أن المحدثين ـ جزاهم الله كل خير ـ وضعوا كتباً في تراجم الرجال ـ الثقات والضعفاء والمجروحين ـ، وفي ضبط أسمائهم وأنسابهم وبلدانهم ، وما افتَرَق منها وما اتفَق . . . ، وحَصَروا من رَوى عن النبي ﷺ من الصحابة الكرام ، وبَيَّنوا الراويَ الثقةَ العدلَ من سيء الحفظِ والمجروح ، وفاسدَ الرواية من صحيحها ، وحَصَرُوا روايةَ كل راو ، وأحصَوْا شيوخَه والآخذين عنه ، والبلدانَ التي دخلها ، والأحاديث التي رواها ، واستوفوا كل شاردة وواردة في شأن نَقَلَةِ الحديثِ حتى أَربَوْا على الغاية . ومن هذا قالوا في علم الحديث : إنه عِلمٌ نَضِجَ واحترق[1] .

---

(١) أورد العلامة الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله تعالى ، في كتابه « توجيه النظر إلى أصول الأثر » ص ٤١٦ ، التقسيمَ الثلاثيَّ للعلوم نُضجاً وتحجُّراًواحتراقاً ، الذي أوردته قريباً ، ثم تعقَّبَ القسمَ الثالثَ (قسم النُّضج والاحتراق)، بالنسبة الى علم الحديث فقال : « يُرادُ بنُضج العلم : كونُه قد بُيِّنَ بياناً كافياً ، بحيث لا يَحتاجُ طالبُه إلى فَرْطِ عناءٍ في تحصيل مطلبِه ، ويُرادُ باحتراقه : كونُه قد استُقصِيَ البحثُ فيه ، ثم تُجوِّزَ به الحدُّ ، فأَفضَى ذلك إلى ذكرِ كثيرٍ مما لا تَمسُّ إليه الحاجة ، إما لكونِه يُفرَضُ فرضاً ، أو لنحو ذلك ، حتى يَصيرَ الطَّالبُ ـ لكثرةِ المباحثِ مع عدم معرفةِ ما يَلزم منها مما لا يَلزم ـ حائراً في أمره .

وهذا المعنى لا يَظهَرُ بتمامه في علم الحديث ، وإنما يظهر في نحو النَّحْو ، فإنَّ فيه كثيراً =

أهم الأسس التي أقاموها لصيانة السنة :

١ - الإسناد :

وعرَّفوا (الإسناد) بقولهم : هو حكايةُ طريقِ متنِ الحديث . وعرَّفوا (السَّنَد) بأنه طريقُ متنِ الحديث . وسُمِّي (سَنَداً) لاعتمادِ الحفاظ عليه في الحكم بصحة الحديث أو ضعفِه ، أخذاً من معنى (السَّنَد) لغة ، وهو ما استندتَ اليه من جدار أو غيره . والمحدثون يستعملون كلًّا من (السَّنَد) و (الإسناد) في موضع الآخَر ، ويُعرَفُ المراد بالقرائن .

وهذا الإسناد لم يكن يُسألُ عنه إلا بعد وقوع الفتنة ، وبُروزِ النزاعات ، وظهور الزنادقة ومن شابَهَهُم في الإغارة على السنة المطهرة . قال التابعي الجليل أبو العالية - رُفَيْع بن مِهْرَان الرِّياحي البصري -: كنا نسمَعُ الروايةَ عن أصحاب رسول الله ﷺ ونحن بالبصرة ، فما نرضى حتى نركبَ إلى المدينة ، فنَسمَعَها من أفواهِهم[١] . وقال التابعي الجليل هشام ابن عروة : إذا حدَّثك رجلٌ بحديثٍ ، فقل : عَمَّن هذا ؟ فإنَّ الرجلَ يُحدِّثُ عن آخَرَ دونَه في الإتقان والصدق[٢] .

مما لا تَمَسُّ الحاجةُ إليه ، لا سيما الحُجَجُ التي لا يدلُّ عليها نقلٌ ولا عقل . والأولى إخراجُ عِلم الحديث من هذا القِسم .

وهذه العبارة وإن كانت من قَبيل المُلَح التي تُستحسَن في المُحاضرة ، ولا يُستقصى البحثُ فيها ، إلا أنَّ فيها إشارةً إلى أمرٍ ينبغي الانتباهُ إليه ، وهو أنَّ ما نَضِجَ واحتَرَق من العلوم ، ينبغي السعيُ في تنقيحه ، ليسهُلَ على الطالب تناولُه والانتفاعُ به ، وما لم يَنْضَج منها ينبغي السعيُ في إكمالِ مباحثِه لِيَنضَجَ أو يَقرُبَ من النُّضْج .

ومن أمعن النظر في هذا الأمر تبيَّنَ له أنَّ فَرْطَ النُّضج في علم من العلوم ، لا يُفضِي إلى احتراقه ، وإنما يُفضِي في الغالب إلى إفرادِ بعض مباحثِه بالبحث ، فإذا اتسع الأمرُ في مبحثٍ منها ، صار فَنّاً مستقلاً بنفسِه وإن كان متفرِّعاً عن غيره ، وكثيراً ما يكون الفنُّ المتفرعُ من غيرِه واسعَ الأطرافِ جداً ، قال بعضُ المحدِّثين : عِلمُ الحديث يَشتملُ على أنواعٍ كثيرة ، كلُّ نوعٍ منها عِلمٌ مستقل ، ولو أنفق الطالبُ فيه عُمرَه لما أدرَك نهايتَه ».

(١) من « الكفاية في علم الرواية » للخطيب البغدادي ص ٤٠٣ .

(٢) من « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ١/١ : ٣٤ . وانظر فيه كلماتٍ أخرى في الموضوع ونحوِه ، في ١/١ : ١٥ - ٣٦ .

والإسنادُ خَصِيصَةٌ فاضلةٌ من خصائص الأُمَّةِ المحمدِّية ، لم يُؤتَها أحدٌ من الأُمَم قبلَها ، وهو من الدين بموقع عظيم ومكانٍ رفيع ، تكاثَرَتْ في بيان شأنِه وأهميتِهِ وفضلِهِ كلماتُ العلماء ، وتعدَّدَتْ وتَنوَّعَتْ أقوالُهم في تعظيم أمرِه ، ومن خيرِها وأدقِّها تشخيصاً لموقع الإسناد كلمةُ الإمام عبد الله بن المبارك رضي الله عنه .

روى الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » وغيرُه في غيره[1] : عن عَبْدانَ ـ تلميذِ عبدالله بن المبارك ، قال : سمعتُ عبدَالله بن المبارك يقول : الإسنادُ عندي من الدين[2] ، ولولا الإسنادُ لقال من شاء : ما شاء ، ولكن إذا قِيل له : من حَدَّثك ؟ بَقِي[3] !. قال عَبْدانُ : ذَكَر ابنُ المبارك هذا ، عندَ ذكرِ الزنادقةِ وما يضعون من الأحاديث . وقال ابن المبارك أيضاً : بيننا وبين القومِ ـ أي المبتدِعةِ والكَذَبةِ ـ القوائم . يعني الإسناد .

---

(١) في « تاريخ بغداد » ٦ : ١٦٦ . وانظر ما علَّقته على « الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة » للكنوى ص ٢١ ـ ٢٦ . وانظر مقالتي : « الإسنادُ من الدين » في مجلة (أضواء الشريعة) ، الصادرة عن كلية الشريعة بالرياض فيّ العدد السابع سنة ١٣٩٦ ، لتقِفَ على تخريج الكلمات التي أوردتها هنا في فضل الإسنادِ وأهميتِه ، في هذين الموضعين ، واستغنيتُ بالإحالة إليهما عن التخريج هنا .

(٢) قال الإمام الشاطبي في كتابه العظيم : « الاعتصام » ١ : ٢٢٥ ، « وقولُهم : الإسنادُ من الدين ، لا يَعنون به قولَ المحدِّث : (حدَّثني فلان عن فلان) مجرَّداً ، بل يريدون ذلك لما تضمَّنَه من معرفة الرجال الذين يُحدِّثُ عنهم ، حتى لا يُسنِدَ عن مجهول ولا مجروح ولامتَّهم ، إلا عمَّن تَحصُلُ الثقةُ بروايته ، لأنَّ رُوحَ المسألة أن يَغلِبَ على الظنِّ من غير ريبة : أنَّ ذلك الحديثَ قد قاله النبي ﷺ ، لنَعتمِدَ عليه في الشريعة ، ونُسنِدَ إليه الأحكام ».

(٣) أي بَقِيَ ساكتاً مُفْحَماً ، أو بَقِيَ ساكتاً مبهوتاً منقطِعاً . وهذا أسلوبٌ معروفُ الاستعمال في مُحَاوَرَاتِ أهل القرن الثاني والثالث والرابع ، ثم غاب وغَمُضَ معناه ، فلذا وقع في كلمة ابن المبارك هذه وأشباهِها التي جاء فيها : (فبَقِي) تحريفاتٌ كثيرة ، لعدم استعمالها في مُخاطَبَات الناس بعد تلك القرون . وقد أوضحتُ ذلك بشواهده في مقالتي : « الإسناد من الدين »، المنشورة في مجلة « أضواء الشريعة »، كما سَبَق ذكره آنفاً .

وقال سفيان الثوري : الإسناد سلاح المؤمن ، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل ؟! وقال الأوزاعي : ما ذَهَابُ العلم إلا ذهاب الإسناد . وقال التابعي الجليل والمحدِّثُ الناقد النبيل : شعبةُ بن الحَجَّاج أبو بِسْطامٍ الواسطيُّ البصريُّ : كلُّ حديثٍ ليس فيه (حَدَّثَنا) أو (أَخبَرَنا)، فهو خَلٌّ وبَقْل . أي رخيصٌ لا يُتعَلَّقُ به لفقده الإسناد . وشعبةُ هذا ، أوَّلُ من فَتَّش بالعراق عن أمر المحدِّثين ، وجانَبَ الضعفاء والمتروكين ، قال الإمام أحمد فيه : هو أُمَّةٌ وحدَه في هذا الشأن . وقال الشافعي : لولا شعبةُ ما عُرِف الحديث بالعراق .

وكان التابعي الجليل محمد بن شهاب الزهري : إذا حَدَّث أتَى بالإسناد ويقول : لا يَصلح أن يُرقَى السطحُ إلا بدَرَجِهِ . إلى غير هذا وذاك من الأقوال الكثيرة ، التي وردَتْ عن التابعين وتابعيهم في أهمية الإسناد ولزوم الاستناد إليه ، في سِياقةِ كل خَبَر أو أَثَر . وقد استَوفيتُ جُلَّ تلك الأقوال في مقالتي (الإسنادُ من الدين)[1] ، وفيما علَّقته على كتاب « الأجوبة الفاضلة »[2] للإمام المِفضال عبدالحي اللَّكْنَوي رحمه الله تعالى .

وقد نشأ عن اهتمامِ المحدِّثين بالإسنادِ ووضوحِ أهميته في تلقي المنقول : أَنْ اشترِطَ (الإسنادُ) في تلقي سائر العلوم الإسلامية ، كالتفسير والفقه والتاريخ والرجال والأنساب واللغة والنحو والأدب والشعر والحكايات ، حتى دخل في سياق الكلمة الواحدة من أخبار الحمقى والمغفَّلين ، وأخبار المضحكين ونوادر الطُّفَيلين ، كما دخل في سياق الكلمة الواحدة في التفسير ، كما تراه في « تفسير الإمام ابن جرير

---

(١) انظر التعليقة ذات الرقم ١ في ص ٧٥ .

(٢) ص ٢١ - ٢٦ و ٢٩٩ - ٣٠٠ .

الطبري » ، وكما تراه في كتاب الخطيب البغدادي : « التطفيل وحكايات الطُّفَيليين » ، و« البخلاء »[١] ، وكُتُبِ ابن الجوزي : « أخبار الحمقى والمغفلين » و« أخبار الأذكياء »[٢] ، و« اللُّقَط في حكايات الصالحين » ، وكتاب « ذمّ الهوى » ، فتراه في هذه الكتب يَسوقُ سَنَداً طولُه ثلاثةُ أسطر أو أكثر ، من أجلِ نقلِ جملةٍ صغيرة أو كلمةٍ واحدةٍ عن قائلها .

واعتَذَر رحمه الله تعالى ، في كتابه اللطيف : « الحثّ على حفظ العلم وذكر كبار الحُفَّاظ » ص ٤١ ، عن إغفالِهِ (الإِسنادَ) فيه ، بدافع الاختصارِ وعدم الإطالة ، فقال في (الباب السابع في ذكر الحفاظ المبرِّزين) : « لمَّا كان المقصودُ من هذا الكتاب التحريضَ على الحفظ ، لم أتشاغل بالإسناد ولم أُطِل » . انتهى . ومع هذا فقد ساق في جُلِّ تراجم الحفاظ : أخبارَهم بالإسناد منه إليهم .

وإليك نموذجاً من اهتمام السلف بالإسناد ولو للكلمة الواحدة ، كلفظة (الحِين) مثلاً ، جاء في تفسير الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ١ : ٥٣٩ ، من تفسير سورة البقرة ما يلي :

« القولُ في تأويل قوله تعالى ذِكرُه : ﴿ ومَتَاعٌ إلى حِين ﴾ . قال أبو جعفر : اختَلَف أهلُ التأويلِ في تأويل ذلك ، فقال بعضهم : ولكم فيها بلاغٌ إلى الموت ، ذِكرُ من قال ذلك :

حدثني موسى بن هارون ، قال : حدثنا عمرو بن حماد ، قال :

---

(١) وقد أورد الخطيب البغدادي فيهما كلّ خبرٍ ـ حَسُن أو هَجُنَ ، غَلاَ أو رَخُصَ ـ بالسند إلى قائله ، وسامَحَ الله الخطيبَ الحافظ المحدِّث على تساهله في إيراد الأحاديث الموضوعة ـ كما هي عادتُه ! ـ بأسانيدها ساكتاً عليها ، وهو يعلمها ! كما تراه في كتاب « البخلاء » ص ١٧٩ ، فقد ساق فيها حديثَين موضوعين ، وسكت عليهما ! وقد نصَّ على وضعهما ابنُ الجوزي في « الموضوعات » ١ : ١٨٤ ، والسيوطيُّ في « اللآلىء المصنوعة » ١ : ١٥٦ .

(٢) والنسخُ المطبوعة من هذين الكتابين محذوفة الاسانيد ، اختصارًا من الطابعين .

حدثنا أسباط ، عن السُّدِّي ، في قوله : ﴿ ومَتَاعٌ إلى حِين ﴾ ، قال : يقول : بَلاغٌ إلى الموت .

وحدثني يونس ، قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : حدثنا عبد الرحمن ابن مهدي، عن إسرائيل ، عن إسماعيل السُّدّي ، قال : حدثني من سَمِعَ ابنَ عباس : ﴿ ومَتَاعٌ إلى حين ﴾ ، قال الحياة .

حدثني المثنى بن إبراهيم ، قال : حدثنا أبو حُذَيفة ، قال : حدثنا شِبْل ، عن ابن أبي نَجِيح ، عن مجاهد ، ﴿ ومَتَاعٌ إلى حين ﴾ ، قال : إلى يومِ القيامة ، إلى انقطاعِ الدنيا .

وقال آخرون : ﴿ إلى حِين ﴾ . قالَ : إلى أَجَل . ذِكرُ من قال ذلك : حُدِّثتُ عن عمار بن الحسن ، قال : حدثنا عبد الله بن أبي جعفر ، عن أبيه ، عن الربيع : ﴿ ومَتَاعٌ إلى حِين ﴾ ، قال : إلى أَجَل » . انتهى كلامُ الإمام ابن جرير رحمه الله تعالى .

فانظر كيف تراه ساق من أجل الكلمةِ الواحدة : السطرين والثلاثةَ من الإسناد ، ليُورِدَ الكلْمةَ مَوْرِدَها عن قائِلها ، فقد كان السندُ عندهم عُمدةَ الكلام ، وطريقَ النقلِ والقبولِ إذا صَحَّ المنقول . وبهذا المثال وأمثالِهِ تتضحُ لك قيمةُ الإسنادِ عند الأسلاف ، وشِدَّةُ التوثُّق عند المسلمين في الكلمة تُنقَلُ عن الرسول الكريم ﷺ أو عن عالم من المسلمين ، أو عن أديب أو شاعر . . . ، فلا بد في الكلمة المنقولة من الإسنادِ الصحيح لتأخُذَ حُكْمَها ووضعَها المرسوم ، ولهذا قرَّروا القاعدة المشهورة في أوَّلِ كتب آداب البحث والمناظرة ، وهي : (إن كنت ناقلاً فالصِّحة ، أو مُدَّعياً فالدَّليل) .

قال الإمام ابن الجوزي في مقدمة كتابه : « اللُّقَط في حكايات الصالحين » ـ مخطوط ـ: « وألَّفتُ في هذا الكتاب من عيون الحكايات ما

يزيد على خمس مئة حكاية ، وأحببتُ أن تكون مُسْنَدةً ، فقد أنبأنا علي بن عُبَيد الله ، قال : سمعتُ عبدالله بن عطاء يقول : سمعتُ أبا القاسم عبدالله بن محمد بن سَلَمة يقول ، سمعتُ أبا علي الحسنَ بن أحمد يقول ، سمعتُ أبا محمد أحمد بن محمد الأديب يقول ، سمعتُ الأصمعيَّ يقول : الحكايةُ كالثوبِ الوَشْيِ ـ أي المحسَّنِ المجمَّل بالألوان والنقوشِ والزخرفة ـ والإسنادُ لها كالطِّراز ـ هو العَلَمُ للثوب ـ » . انتهى .

وإليك هذا الخبر الصغير ، لتَعرِفَ منه منزلةَ الإسناد عند المتقدمين ، حتى في الكلمة الواحدة عند اللغويين ، جاء في « تاج العروس » للزَّبِيدي ٦ : ٢٦٢ ، في مادَّة (نوف) عند تفسير كلمة (النوف) ، ما نصه : « قال الأزهري : قرأتُ في كتاب نُسِبَ الى مُؤَرِّج ـ السَّدُوسِي ـ غيرِ مسموع : لا أدري ما صِحَّةُ النَّوْف ؟» . انتهى .

فمن أجل نقلِ كلمةٍ واحدة في كتاب ، قد تكون تلك الكلمة من أصدق الثابت المنقول عن قائلها ، جَعَل الأزهري رحمه الله تعالى يتَحفَّظُ من إسنادها الى قائلها ، إذ لم يكن على الكتاب ـ أي النسخة التي وقعَتْ إليه ـ إثباتُ السماع لذلك الكتاب من مؤلِّفه . و (السَّماعُ) من (الإسناد) .

إن هذا الموقف الدقيق بشأن الإسناد في نقل الكلمة اللغوية ، وفي نقل تلك الكلمات الطفيلية الحَمْقَاوِيَّة ، لَيَدلُّ كل الدلالة على موقع (الإسناد) و (السماع) ، عند أولئك العلماء السابقين رحمهم الله تعالى ، فهم لا يقبلون خبراً أو كلمةً أو نادرةً من نوادر الحَمْقَى بدون إسناد ، فكيف الشأن منهم إذن بتلقي الحديث الشريف أو التفسير . . ؟ إن علماءنا

المتقدمين رضي الله عنهم ، نقلوا لنا هذا الدينَ وعلومَه بضبطٍ وإتقانٍ يضاهي ضَبْطَ الآلاتِ المسجِّلةِ اليوم ، وأدَّوْا الأمانةَ العلمية لمن بعدَهم خيرَ أداء ، فرَضِيَ الله تعالى عنهم وجَزَاهم عنا خيرَ الجزاء .

٢ ـ تأريخ الرواة والرجال :

قال الحافظ ابن الصلاح في « معرفة أنواع عِلم الحديث »[1] في النوع الستين : « روينا عن سفيان الثوري أنه قال : لمَّا استَعمَل الرواةُ الكذبَ استعملنا لهم التاريخ . وروينا عن حفص بن غياث أنه قال : إذا اتَّهمتم الشيخ ، فحاسِبوه بالسِّنَّيْنِ . يعني : احسبوا سِنَّه وسِنَّ من كَتَب عنه .

وهذا كنحو ما رويناه عن إسماعيل بن عياش ، قال : كنت بالعراق ، فأتاني أهل الحديث ، فقالوا : ها هنا رجل يحدث عن خالد بن مَعْدان ، فأتيته فقلت : أيَّ سنةٍ كتبتَ عن خالد بن مَعدان ؟ فقال : سنةَ ثلاثَ عشرة يعني : ومِئة . فقلت : أنت تزعم أنك سمعتَ من خالد بن معدان بعدَ موتِه بسبع سنين ! قال إسماعيل : مات خالد سنة ست ومئة .

وروينا عن الحاكم أبي عبدالله ، قال : لمَّا قَدِمَ علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكَشِّيّ ، وحَدَّث عن عبد بن حُمَيد ، سألته عن مولدِه ، فذَكَر أنه وُلدَ سنة ستين ومئتين ، فقلت لأصحابنا : سَمِعَ هذا الشيخُ من عبد بن حُمَيد بعدَ موتِه بثلاثَ عشرةَ سنة ! ». انتهى .

ولأهمية علم الرجال وعظيم موقعه في كشف الصحيح من الجَرِيح ، قال الإمام علي بن المَدِيني كلمتَه النفيسةَ الغالية : « الفِقهُ في مَعَاني الحديث نِصفُ العلم ، ومعرفةُ الرجال نِصفُ العلم »، حكاها الحافظ

---

(١) ص ٣٨٢ .

الذهبي عنه في مقدمة كتابه « تذهيب التهذيب ». فجَعَلَ (معرفة الرجال) نصفَ العلم . وهو كذلك . ومن أجل هذا دَوَّن العلماء في تراجم الرجال وتاريخهم كتباً تفوت الحصر ولا يمكن إحصاؤها ، حتى إن كتاب « الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة » للعلامة محمدَ بن جعفر الكتاني ، على سَعَتِه وشمولِ جمعه في بابه فاتَه الكثيرُ من كتب التراجم والرجال . ولا أطيل في هذا الموضوع ، فهو لوضوحه ومعرفته غني عن الإطالة والبيان .

وقد شَمِلَ التأليفُ في الرواةِ والرجالِ ـ أوَّلَ الأمر ـ ذِكرَ الثقات والضعفاء والمجروحين في كتابٍ واحد ، كما هي الحال في كتاب « التاريخ » لإمام الجرح والتعديل يحيى بن معين ، وكتاب « التاريخ الكبير » للبخاري ، وكتاب « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ، وغيرها .

ثم أُفرِدَ (الضعفاء) عن (الثقات) في كتاب مستقل ، كما هي الحال في كتاب « الضعفاء الكبير » و« الضعفاء الصغير » للبخاري ، و« الضعفاء » للنسائي ، والضعفاء والمجروحين « لابن حبان »، وغيرها .

وأُفرِدَ (الثقات) عن (الضعفاء)،كما صَنَعَ الحافظ أحمد بن عبدالله ابن صالح العِجْلي في كتابه « الثقات » ، والحافظ الإمام ابن حِبَّان في كتابه « الثقات » ، والحافظ ابن شاهين في كتابه « الثقات »، وسِواهُم . وقد استَوفَى العلامة محمد بن جعفر الكتاني ذِكرَ أكثر الكتب المؤلفة في هؤلاء الرجال ، في كتابه النفيس « الرسالة المستطرفة لبيان مشهورِ كتب السنة المشرفة ».

وقد أُفرِدَ في خِطَّة التَّأريخ والجَرْح والتعديل رسالتان نافعتان هامتان للحافظ تاج الدين السبكي : « قاعدة في الجرح والتعديل » و« قاعدة في المؤرخين ». قمتُ بخدمتهما والتعليق عليهما ، وطُبِعتا للمرة الثالثة مع

رسالتين أخريين للحافظ السخاوي والحافظ الذهبي ، بعنوان (أربع رسائل في علوم الحديث) .

٣ ـ نقد الرواة وبيان حالهم من تزكية أو جَرح :

أسلفتُ فيما تقدم في أوائل هذه اللمحات: أن النقد بدأ مبكراً من أوائل عهد الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، وقد صار في عهد التابعين ومن بعدهم معروفاً بارزاً كل البُروز ، لاشتدادِ الحاجةِ إليه كلما تَمَادَى الزمن ، وانتشرت الأهواءُ والفِتَنُ والخلافات . . .

وكان كلامُ السلف الأقدم في الرجال أقلَّ من كلام السلف اللاحق ، وأوجَزَ عبارةً ، وأحلَى إشارةً ، فكانت عباراتهم في التزكية أو في الجرح رقيقةً ناعمة ، تَفِي بالمراد تماماً عند معاصريهم ، فكان التابعي الجليل محمد بن سيرين البصري ، إذا زكَّى رجلاً قال : هو كما يَشاء الله ، وإذا جَرَّح رجلاً قال : هو كما يَعلم الله[١] . وكان تلميذه أيوب السختياني البصري يقول فيمن يَغمِز فيه : لم يكن بمستقيم اللسان ، ويقول : هو يَزِيدُ في الرَّقْم[٢] .

ولمَّا بَدَر من الإمام المُزَنِيّ (أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى عالم مصر) ، قولُهُ أمامَ شيخِه الشافعي : فلانٌ كذَّاب . عاتَبَه الشافعي وقال له : يا أبا إبراهيم ، اكْسُ ألفاظَك ، أَحْسِنْها ، لا تقل : كذَّاب ، ولكن قل : حديثُهُ ليس بشيء[٣] . ثم توسع العلماء في بعض الألفاظ على بعضِ الرواةِ المجروحين ، واشتدَّتْ لهجتُهم عليهم ، واضْطُرُّوا إلى

---

(١) ذكره الزركلي في « الأعلام » ٧ : ٢٥ ، في ترجمة (محمد بن سيرين) .
(٢) من « مقدمة صحيح مسلم » ١ : ١٠٤ .
(٣) من « الإعلان بالتوبيخ » للسخاوي ص ٦٩ من طبعة القدسي ، وص ١٢٥ من طبعة بغداد المفردة .

ذلك ، لاقتضاءِ الزمنِ كشفَ الحال ، وهتكَ الدجَّال ، والتغليظَ في المقال .

وقد قام العلماء الحفاظ النقاد ، بنَقْدِ كل راوٍ صَدَر منه خطأ ، أو ضعف ، أو تخليط ، أو اضطراب ، أو تزيُّد ، أو سهو أو نسيان . . . ، سواء كان ذلك الراوي لهم أباً أو أخاً أو ابناً أو قريباً أو صديقاً . فكان ذلك عُنوانَ صِدق ديانتِهم ونزاهتِهم وأمانتِهم ، وعُنوانَ غَلاءِ الحِفاظ على السُّنَّةِ لديهم ، وأنها عندهم أغلى من الآباءِ والأجداد ، والأولاد والأحفاد ، فكانوا بحق مضربَ المَثَل في هذا ، وليسوا بالمعصومين ، ولكن كانوا أغلبُهم أهلَ الصدقِ والتقوى .

فكان الإمام علي بن المديني إذا سُئل عن والده ، قال : سَلُوا عنه غيري ، فأعادوا عليه فقال : هو الدِّين ، إنه ضعيف . وكان وكيعُ بنُ الجرَّاح لكونِ والدِهِ على بيتِ المال : يَقرُنُ معه غيرَه إذا رَوَى عنه .

وقال أبو داود السجستاني صاحب « السنن » : ابني عبدُ الله كذَّاب . وقال زيد بن أبي أُنَيْسَة : لا تأخذوا عن أخي - يعني يَحْيَى المذكورَ بالكذِب[١] . وسُئِل جرير بن عبدالحميد الضَّبِّي عن أخيه (أَنَس بن عبدالحميد الضَّبِّي) ؟ فقال : لا يُكتَبُ عنه ، فإنه يَكذِب في كلام الناس[٢] . وكان الإمام أبو بكر الصِّبْغِي يَنهَى عن السماع من أخيه ، لِمَا كان يَتعَاطَاهُ[٣] . وقال شعبة بن الحجاج إمامُ أهل النقد : لو حابيتُ أحداً لحابيتُ هِشام بنَ حسان ، كان خَتَنِي ، ولم يكن يَحفَظُ[٤] .

---

(١) من جزء « المتكلمون في الرجال » للسخاوي ص ١٣٨ .
(٢) من « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ١/١ : ٢٨٩ ، و« تهذيب التهذيب » ١ : ٤٦٩ .
(٣) من « الميزان » ٣ : ٤٨٧ و« لسان الميزان » ٥ : ٦٩ .
(٤) من « الميزان » ٤ : ٢٩٦ .

وهذا (النَّقدُ) منهم مدحاً أو قدحاً للراوي ، قد وضعوا له قواعدَ دقيقة ، ساروا عليها فيمن يُقبَل حديثُه أو يُرَد ، وفيمن يُكتَبُ حديثُه أو يُترَك ، وجعلوا كلاًّ من أولئك على مراتبَ متفاوتة ودرجاتٍ متلاحقة . . . ، وتناولوا الراويَ في نفسِه ، ومروياتِه ، وشيوخِه ، وحفظِه ، ونسيانِه ، وضبطِه ، وتخليطِه ، وضعفِه ، وتحمُّلِه ، وأدائِه ، وشبابِه ، وكهولتِه ، وشيخوختِه ، وحَضَرِهِ وسَفَرِهِ ، وفي سائرِ شؤونه التي يتصل بها أمرُ الرواية ، حتى ذكروا الحسنات اللطيفة ، والهنات الخفيفة ، وذكروا : المبتدِع والمشترِع ، ووازنوا بين الراوي والراوي : الأحفظِ والأضبطِ ، والأقدمِ والألزَمِ ، والسابقِ واللاحقِ ، وطويلِ الملازمة وقصيرِها . . . فجلَّوْا الراويَ على أحسن ما استطاعوا من تجليةٍ وبيان ، بحسب طاقةِ اجتهادِهم ، وكانوا في ذلك أمراً عَجَباً .

وكان من هذا تعريةٌ تامةٌ للوضاعين والدجالين ، والضعفاء والمغفَّلين ، وبهذا وما صَحِبَه حُفِظَتْ السنةُ المطهرة من دخول الدخيل عليها بحمد الله تعالى ، وغَدَا مِن السهل على من مارس هذا العلم على أهلِه في عصرنا هذا وما قبله وما بعده ، أن يَحكم على الحديث أو راوِيه حُكماً عادلاً ، من خلال ما دَوَّنوه لنا عن الرواة ، وبمِقدار تمكنه من معرفة هذه الصناعة الحديثيَّة ، التي كان السلف فيها على غايةِ القوة والاستبحار ، لا يَلحقهم فيها لاحق ، ولا يُدانيهم فيها منا ماجِدٌ فائق .

وغدا هذا (النقد) للرجال ، فيما بعدُ عِلماً قائماً بذاته من علوم الحديث ، سُمِّي : (علمَ الجرح والتعديل)، نَبَغ فيه نابغون ، وتميَّزَ به جهابذة معدودون ، بدءاً من عصر الصحابة الكرام والتابعين لهم بإحسان ، وانتهاءً بالحافظ الذهبي والعراقي وابن حجر[١] .

---

(١) وقد ألَّف الحافظ الذهبي جزءاً سمَّاه : « ذكرُ من يُعتَمَدُ قولُه في الجَرح والتعديل ». ذَكَر =

٤ ـ سَبْرُ متن الحديث ومعناه :

عُلِم مما أسلفتُه في الأُسّ السابق : أن المحدثين الجهابذة قاموا بالنقد للرواة تجريحاً وتعديلاً ورداً وقبولاً . . . ، ورَسَموا في شأن الرواة قواعدَ وضوابط مدهشة ، تبارَتْ فيها الأذهان المُرهَفة الدقيقة اللامعة ، والقرائح المشرِقة التقية الصالحة ، فجاءت على أحسن ما يُرام ، وأدق ما ينبغي ، وأوفى ما تكون .

لقد كان هذا صنيعَهم نحوَ نقد (السند) أو الإسناد) أو (الراوي) . وهم الى جانب إقامتهم هذا الأُسّ الهامَّ جداً ، أقاموا أُسّاً آخر في كشف الحديث الصحيح من المزيَّف ، والقويِّ من المضعَّف ، لا يَقِل في أهميته عن الأُسّ السابق ، ولا يُستغنَى عنه في بعض الأحيان ، بل قد يكون هو الفيصلَ في الأمر ، وهو ما يسمونه : (نقدَ المتن)، الذي اختَرتُ أن أعبِّرَ عنه هنا بلفظ : (سَبْر متنِ الحديث ومعناه) .

وسَبَق في أوائل هذه اللمحات أن ذكرتُ ، أن ما يعبر عنه بنقد المتن في اصطلاح المحدثين ، كان معروفاً في عهد الصحابة الكرام رضي الله

= فيه الحُفَّاظ النقاد طبقةً طبقة ، من عصر الصحابة إلى عصر شيوخه الأفذاذ الفحول ، فبدأ بأول من زَكّى وجَرَّح بعدَ انقراض عصر الصحابة : الشعبيِّ وابنِ سيرين ، وخَتَم بشيوخه ومعاصريه كابن دقيق العيد والقطبِ الحلبي والمِزّي وابن تيمية وأبي العلاء البخاري وأبي الفتح بن سيد الناس ، فبلغوا عنده الى زمنِه ٧١٥ ناقد .

ثم جاء الحافظ السخاوي ، فذَكَر (المتكلمين في الرجال) في كتابه « الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ أهل التوريخ » ص ١٦٣ من طبعة القدسي ، و ص ٣٣٨ من طبعة بغداد المفردة ، وأخَذَ « جزءَ الذهبي » السابقَ الذكر ، فانتَخَب منه وأضاف قليلاً اليه ، بادئاً بطبقة النقاد من الصحابة رضي الله عنهم ، ومنتهياً بشيخه الحافظ ابن حجر وبنفسِه ، فبلغوا عنده ٢١٠ متكلم .

وقد قمتُ بخدمة هذين الجزءين ، فطُبِعَا في بيروت سنة ١٤٠١ ، مجموعاً إليهما : « قاعدة في الجرح والتعديل » و « قاعدة في المؤرخين » للإمام تاج الدين السبكي ، وطُبِعَ الجميع بعنوان (أربع رسائل في علوم الحديث) .

عنهم ، ونَقلتُ هناك من « مقدمة صحيح مسلم »: « . . . أنَّ ابن عباس رضي الله عنه ، دَعَا بقضاء عليّ ، فجَعَل يكتب منه أشياء ، ويَمرُّ بالشيء فيقول : واللهِ ما قَضَى بهذا عليّ إلا أن يكون قد ضَلَّ !». وذكرتُ أنَّ في هذا الخبر عَرْضَ الصحابيِّ العالمِ الحديث المروي له ، على الحديث المحفوظ عنده ، فما وافق المحفوظَ المعروفَ قُبِل ، وما خالفه أُنكِرَ وتُرِك .

وأزِيدُ هنا فأقول : لقد سَبَق ابنَ عباس إلى نقدِ المتن : الإمامُ المُحدَّثُ الملَهمُ الخليفةُ الراشدُ عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه ، رَوى مسلم في « صحيحه »[١] ، عن التابعي الجليل أبي إسحاق السَّبِيعي الهَمْداني الكوفي ، « قال : كنت مع الأسود بن يزيد ـ أحدِ التابعين الأجلة الفقهاء ـ جالساً في المسجد الأعظم ، ومعنا الشعبي ، فحدَّث الشعبيُّ بحديثِ فاطمة بنت قيس ـ وقد طلَّقها زوجها ثلاثاً ـ: أن رسول الله ﷺ لم يَجعل لها سُكنَى ولا نفقة .

ثم أَخَذ الأسود كفاً من حَصَىً فحَصَبه به ، فقال : ويلك ! تُحدِّث بمثلِ هذا ؟ قال عمر : لا نتركُ كتابَ ربِّنا وسُنَّةَ نبيِّنا ﷺ ، لقول امرأة لا ندري حَفِظَتْ أوْ نَسِيَتْ ؟[٢] . لها السُّكنى والنفقة ، قال الله عز وجل : ﴿ لا تُخرجوهن من بُيُوتِهن ولا يَخْرُجن إلا أن يأتِين بفاحشةٍ مُبَيِّنةٍ ﴾[٣] .

---

(١) في كتاب الطلاق ، في (باب المطلقة البائن لا نفقة لها) ١٠ : ١٠٤ .

(٢) وقع في بعض كتب أصول الفقه هكذا (. . . لقولِ امرأةٍ لا نَدري أَصدَقَتْ أم كَذَبَتْ) . وهي عبارة لم تَثبُت ، ولا يتسع المقام لبسط شأنها .

(٣) من سورة الطلاق : ١ . وفي كتاب « الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة » لبدر الدين الزركشي : نماذج حسنة من مثل هذا الحديث ، ومنها ما سَبَق في ص ٣٣ من نقدِ عائشة رضي الله عنها واستدراكِها على سيدنا عمر وابنِهِ في حديث « إنَّ الميت لَيُعذَّبُ ببكاء أهلِهِ عليه »، واستدلالِها لنفي هذا بقوله تعالى : ﴿ ولا تَزِرُ وازِرةٌ وِزْرَ أُخرَى ﴾ .

وسَبْرُ المتن ـ كما استُفِيد من هذين الخبرين ـ يقوم على عَرْضِه على القرآن الكريم ، والحديثِ الصحيح المحفوظ ، فإذا خالف صريحَ القرآن بحيث لا يقبل التأويل ، أو عارض صحيحَ السنة الثابتة ، حكموا بضعفه وتركه ، أو بكذبه وسقوطه . قال الأوزاعي : « كنا نسمع الحديث ، فنَعرِضه على أصحابنا كما يُعرَض الدرهم الزيف على الصيارفة ، فما عرفوا أخذنا ، وما تركوا تركنا »(١) .

وهذا المنهجُ النقديُّ (سَبْرُ المتن) ، الذي أُسِّسَ من أول عهد الصحابة رضي الله عنهم : قد قرَّره المحدِّثون والتزموه ـ لقبول الحديث ـ التزاماً تاماً ، فاشترطوا في تعريف (الحديث الصحيح): سلامةَ مَتْنِه من الشذوذ والعلة ، واعتمدوا في ردِّ (الحديث الموضوع) القرائنَ الدالةَ على وضع المتنِ ، ومنها : أن يكون الحديثُ ركيكَ المعنى ، أو مخالفاً للقطعي من الكتاب والسنة ، أو مخالفاً للإجماع أو العقلِ أو الحِسِّ والمشاهدة أو الواقع التاريخي . وكلُّ هذا قائمٌ على نقدِ المتنِ للحديث .

وهذه بعض النماذج والأمثلة على ذلك :

فحديث « ولَدُ الزنا ، لا يَدخل الجنة إلى سبعةِ أبناء » مخالف لقوله تعالى : ﴿ ولا تَزِرُ وازرةٌ وِزْرَ أخرى ﴾، فهو موضوع بسَبْر متنه .

وحديث « إذا حُدِّثتم عني بحديث يوافق الحق ، فخُذوا به ، حَدَّثتُ به أو لم أحدِّث » يعارض الحديث المتواتر الذي يقول : « من كذَبَ علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » و « من قال عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار » .

---

(١) من كتاب « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم الرازي ١/١ : ٢١ . وجاء في « المحدِّث الفاصِل » للرامَهُرْمُزي ص ٣١٨ ، بلفظ (فما عَرَفوا منه أخذنا ،وما أنكروا تَركنا) . وجاء في « الكفاية » للخطيب البغدادي ص ٤٣١ بلفظ (فما عَرفوا منه أخذناه ، وما أَنكروا منه تركناه) .

وحديث « من وُلِدَ له ولد فسماه : محمداً ، كان هو ومولوده في الجنة » والحديثُ القدسي : « آليتُ على نفسي أن لا أُدخِل النار من اسمه محمد أو أحمد »، كلاهما كذب مكشوف البطلان ، لأنهما يعارضان القواعد القطعية المقررة في الكتابِ والسنة ، من أنَّ النجاة إنما تكون بالأعمال الصالحة لا بمجردِ الأسماء والألقاب !.

وهذا المَهْيَعُ ـ سَبْرُ الحديث متناً ومعنى ـ ينفع مع فقد الإسناد للحديث ، ومع وجود الإسناد ، فقد يكون هو الطريقَ المفضية الى كشف الخبر المكذوب ، لأنه قد رُكِّبَ عليه إسنادٌ كلُّ رجاله ثقات ، وأَحكَم المركِّبُ الكذابُ : الكذبَ في اختيار الراوي وشيخِه ومن فوقَه ، بحيث لا يُنكَرُ إسنادُ الحديث إليهم ، من جهة طبقات رجاله وروايةِ الشيخ والتلميذ لذلك الحديث ، فحينئذ يَلجأ الناقد إلى سَبْر المتن ، فيَكشِف به كذبَ الحديث وتركيبَ السند عليه ، ويتضح البطلانُ فيه ، لأنه جَرَتْ سنةُ الله في خلقه : أنَّ كل باطل يكون معه دليلُ بطلانه ، يدركه من يدركه ، ويجهله من يجهله .

وللجهابذة المحدثين في هذا المضمار العجائب المدهشات والنفائس الغاليات ، وأسوق هنا نموذجاً مما يَدخل في (سَبْر المتن) بالاستناد إلى العلم بالتاريخ ، وهو ما حكاه غير واحد من العلماء[١] :

أن بعض اليهود أظهروا كتاباً ، وادَّعَوْا أنه كتاب رسول الله ﷺ : بإسقاط الجِزية عن أهل خيبر ، وفيه شهادة بعض الصحابة رضي الله

---

(١) مثل ياقوت الحموي في « معجم الأدباء » ٤ : ١٨ ، والتاج السبكي في « طبقات الشافعية الكبرى » ٤ : ٣٥ ، والحافظ ابن كثير في « البداية والنهاية » ١٢ : ١٠١ـ ١٠٢ ، والسخاوي في « الإعلان بالتوبيخ » ص ١٠ من طبعة القدسي ، وص ٢٥ من طبعة بغداد المفردة .

عنهم ، وذكروا أن خط عليّ رضي الله عنه عليه . وحُمِلَ الكتابُ في سنة سبع وأربعين وأربع مئة ، إلى رئيس الرؤساء أبي القاسم عليّ بن الحسن ، وزيرِ القائم بأمر الله الخليفةِ العباسي .

فعرضه رئيس الرؤساء على الحافظ الخطيب البغدادي ، فتأمله ثم قال : هذا مُزوَّر ! فقيل له : من أين لك هذا ؟ قال : فيه شهادة معاوية ، وهو إنما أسلم عام الفتح سنةَ ثمان من الهجرة ، وفتحُ خيبر كان في سنة سبع ، ولم يكن معاوية مسلماً في ذلك الوقت ، ولا حَضَر ما جَرَى في خيبر ، وفيه شهادة سعد بن معاذ ، وهو قد مات في سنة خمس في يوم بني قُرَيظة قبلَ فتح خيبر بسنتين ، فاستَحسَن ذلك منه رئيسُ الرؤساء ، واعتَمَده وأمضاه ، ولم يُجِز اليهود على ما في الكتاب لظهور تزويره وبطلانه .

وقد سَبَق الحافظَ الخطيبَ البغداديَّ الى كشفِ كذب هذا الكتاب وتزويره : الإمامُ ابنُ جرير الطبريُّ ، كما حكاه الحافظ ابن كثير في « البداية والنهاية »[١] .

وتعرَّض الحافظ ابن القيم لهذا الكتاب المزوَّر بأيدي اليهود في كتابيه : « أحكام أهل الذمة » و« المنار المنيف في الصحيح والضعيف »[٢] ، وبَيَّن كذبَه وتزويرَه من عشرة وجوه ، قائمةٍ في ذاتِ متن الكتاب نفسه ، ثم قال : « وأُحضِرَ هذا الكتابُ بين يدي شيخ الإسلام ابن تيمية ، وحوله اليهود يَزُفُّونه ويُجِلُّونه ، وقد غُشِّي بالحرير والديباج ، فلما فتحه وتأمله بَزَق عليه ! وقال : هذا كذِبٌ من عِدَّةِ أوجه ، وذَكَرها ، فقاموا من عنده بالذل والصغار ! » .

---

(١) ١٢ : ١٠١ .

(٢) في « أحكام أهل الذمة » ١ : ٧ ـ ٩ ، وفي « المنار المنيف » ص١٠٢ ـ ١٠٥ .

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا : أن (سَبْر المتن) كما رأيتَ في هذا الكتاب المزور ، وفي الأحاديث التي قبله لا يَنهض به إلا العلماء الفحول الكبار ، الجامعون للعلم روايةً ودرايةً وفقهاً وتاريخاً ونقداً وبصيرةً ، كالإمام ابنِ جرير الطبري ، والحافظ الخطيب البغدادي ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، من النقاد الأفذاذِ رحمهم الله تعالى . وقد أشار الحافظ ابن الصلاح في « معرفة أنواع علم الحديث » في النوع الحادي والعشرين (معرفة الموضوع) ، إلى نحو ما أسلفته ، فقال رحمه الله تعالى : « وإنما يُعرَف كون الحديث موضوعاً بإقرار واضعه ، أو ما يتنزل منزلة إقراره ، وقد يَفهمون الوضع من قرينةِ حال الراوي والمَرْويّ ، فقد وُضِعَتْ أحاديث طويلة يَشهد بوضعها ركاكةُ ألفاظها ومعانيها ». انتهى .

وبهذا الأُسّ : (سَبْرُ متن الحديث ومعناه) الذي قام به الجهابذة المحدِّثون خيرَ قيام ، تَسقُط دعوى من ادَّعى أن المحدِّثين إنما اعتَنَوْا بالنقد الخارجي : (نقد الإسناد) ، ولم يعتنوا بالنقد الداخلي : (نقد المتن) .

بل اعتَنَوْا به أدقَّ ما يكون الاعتناء ، لأنَّ (الحديثَ) كلامُ حَبيبِهم وقُدوتِهم ونبيِّهم رسولِ الله ﷺ ، وفيه بيانُ شريعتِهم ودينِهم ، فهم أحرَصُ الناس على ضبطِه وحفظِه وسلامتِه ، وأغيَرُ الناس وأخوَفُهم من دخول التقوُّلِ والتزيُّدِ إليه ، فراعَوْا مَعانِيَهُ كما راعَوْا ألفاظَه ، واعتناؤهم به له حوافِزُ لا تُوجَدُ لغيره من كلام البشر .

قال العلامة الشيخ عبدالرحمن يحيى المُعَلِّمي رحمه الله تعالى ، في كتابه « الأنوار الكاشفة »[١] : « هل راعَى المحدِّثون العَقْلَ في قبولِ الحديثِ وتصحيحِهِ ؟ .

أقولُ : نعم ، راعَوْا ذلك في أربعة مواطن : عند السماع ، وعند

(١) ص ٦-٧ .

التحديث ، وعند الحكم على الرُّواة ، وعند الحكم على الأحاديث[1].

(١) قلت : يَعني بمراعاةِ العقلِ عند السماع : فَحْصَ التلميذ الواعي وانتباهَهُ لحال الشيخ الراوي ، الذي يريد أن يتلقّى عنه ، قبلَ سماعِهِ منه ، فإذا وجَدَه سيِّءَ الحفظ ، أو مضطرباً في الحديث ، أو شديدَ التدليس عند التحديث ، أو يَروي الواهيات أو المنكرات ، أو يَسوقُ الموضوعات والخرافات ، أو يَقلِبُ الأسانيد أو المتون ، أو صاحبَ بدعةٍ تتصلُ بحديثه أو لا تتصل : أعـرَض عن التحمُّل عنه والسماع منه .
وكثيراً ما كان بعضُ الطلبة يمتحنون الشيوخَ قبلَ التلقي عنهم ، فيَقلِبون لهم بعض الأسانيد في بعض الأحاديث ، ويُركِّبون عليها المتون ، ويسألونهم عنها على أنها من أحاديثهم ورواياتهم ، يفعلون هذا عمداً : امتحاناً للشيخ قبلَ السماع منه ، فإن انتَبَه عَرَفُوا ضبطَه ومتانةَ حفظِهِ وشِدَّةَ يَقَظتِه ودِقَّةَ وَعْيِهِ ، وأخذوا عنه ، وإن تلقَّن وأقرَّ : الحديثَ المقلوبَ والمغلوطَ تركوا الروايةَ عنه .
وفي واقعة يحيى بن معين ـ وكان معه أحمد بن حنبل ـ مع شيخه الحافظ أبي نُعَيم الفضل بن دُكَيْن الكوفي ، المذكورةِ في ترجمة أبي نعيم في « تهذيب التهذيب » ٨ : ٢٧٤ نموذجٌ رائعٌ لهذا الموضوع ، لا يخلو من طرافة سارَّة مضحكة ، فتُنظَر هناك .
ونماذجُ مراعاتهم للعقل في قبولِ الحديث وردِّه عند السماع ، كثيرةٌ جداً في كتب الرجال ، وخاصةً كتبَ الرجالِ الضعفاء ، وأسوقُ هنا منها ثلاثة نَماذج :
١ ـ جاء في « سنن الدارقطني » ٣ : ١٧٥ ، في وَسَط كتاب (الحدود والديات وغيره) : « قال سفيان بن عيينة : دخلتُ على الحجَّاج بن أَرْطَاة ، وسمعتُ كلامَه ، فَذكَر شيئاً أنكرتُه ، فلم أَحمِلْ عنه شيئاً . وقال يحيى بن سعيد القطان : رأيتُ الحجاج بن أرطاة بمكة ، فلم أحمِلْ عنه شيئاً » .
٢ ـ ورَوَى مسلم في « مقدمة صحيحه » ١ : ١٢١ ، « عن عبد الله بن المبارك ، قال : لو خُيِّرتُ بين أن أدخُلَ الجنةَ وبين أن أَلقَى عبدَ الله بن محرَّر ـ الجَزرَيَّ الرَّقِّي قاضيَ الرَّقَّة ـ ، لاختَرتُ أن ألقاه ثم أَدخُلَ الجنة ، فلما رأيتُه كانت بَعْرَةٌ أحبَّ إليَّ منه ! » .
٣ ـ وجاء في « تهذيب التهذيب » ٢ : ٧٥ ، في ترجمة الثقة الحُجَّة : (أبي عبد الله جَرير ابن عبد الحميد الضَّبِّي الكوفي) ، شيخ إسحاق بن راهُوْيَه وهذه الطبقة ، ما يلي : « قال محمدُ بن عَمْرو زُنَيْج : سمعتُ جريراً قال : رأيتُ ابن أبي نَجِيح ، وجابراً الجُعْفِي ، وابنَ جُرَيج ، فلم أكتب عن واحد منهم . فقيل له : ضيَّعتَ يا أبا عبد الله ! فقال : لا ، أما جابر فكان يُؤمنُ بالرَّجْعَة ، وأما ابنُ أبي نَجِيح فكان يَرى القَدَر ، وأما ابنُ جُرَيج فكان يَرى المتعة » . انتهى .
وأما مراعاةُ المحدثين للعقل في قبول الحديث وردِّه عند التحديث ـ لا عند السَّماع والتحمُّل ـ ، فذلك أمرٌ ناشىء عن أسباب كثيرة :
منها : أن المحدثين الحفاظ المتوسِّعين في جَمْع الحديث ، جَرَتْ عادتُهم على سماع ما يُحدَّثُ به من الأحاديث وما لا يُحدِّث به ، لأنه يَنفع في وجوه كثيرة من علوم الحديث ، ولذلك قالوا وقرَّروا هذه القاعدة : (إذا كَتَبْتَ فقَمِّش ، وإذا حَدَّثتَ ففَتِّش) . أي عند

١ ـ فالمتثبِّتون إذا سَمِعُوا خَبَراً تمتنعُ صِحتُه أو تَبْعُد ، لم يكتبوه ولم يحفظوه ، فإن حفظوه لم يُحدِّثوا به ، فإنْ ظَهَرَتْ مصلحةٌ لذكرِه ، ذكروه مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تَبِعَتُه .

= تحمل الحديث وتلقيه عن شيوخِ الرواية ، اجمَعْ منه ما استطعتَ عن كل شيخ ، وعند التحديث به وروايتِك له وتلقِّيه عنك : لا تُحدِّثْ إلا بحديثِ الشيوخ العدولِ الضابطين ، وبالمنتَقَى من حديثهم .

ومنها : أن أولئك المحدثين المتوسعين في جَمْع الحديث ، يتحملون الحديثَ عن الشيخ ، لحسن ظنهم به عدالةً وضبطاً ، ولمجيءِ حديثِهِ على الجادَّةِ فيما يبدو لهم ، ثم يَتبيَّنُ لهم كذِبُ ذلك الشيخ أو أوهامُه أو بلاياه ، فيُمسِكون عن رواية حديثِه ، وقد تحملوه وكتبوه ، وقد يُرَمِّجُون حديثَه أي يُفسِدُون السُّطورَ بعدَ كتابتها ويَضربون عليها في كتبهم ودفاترهم ، كما تراه مذكوراً في تراجم طائفة كبيرة ممن رَوَى عنهم الإمام أحمد في «مسنده» أو غيرِهِ ، وأسوقُ هنا بعضَ الأمثلة والنماذج من ذلك :

١ ـ جاء في « تاريخ بغداد » للخطيب البغدادي ١٠ : ١٧٢ ، في ترجمة الوضّاع الكذّاب : (أبي جعفر الهاشمي المدائني عبدِ الله بن مِسْوَر) ، قولُ الخطيب رحمه الله تعالى : « أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل ، أخبرنا محمد بن أحمد بن الحسن الصواف ، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدَّثني أبي ، حدَّثنا أبو الجَوَّاب ، حدثنا عمار بن رُزَيق ، عن خالد بن أبي كريمة ، عن أبي جعفر المدائني .

قال أبي : إني أَضرِبُ على حديثِه ، وأحاديثُه موضوعة ، وأَبَى أن يحدثنا عنه » . انتهى .

وجاء في ترجمته أيضاً ، في « الميزان » ٢ : ٥٠٤ ، « قال أحمد : رَوَى عنه عَمْرو بن مُرَّة ، وخالد بن أبي كريمة ، وعبدُ الملك بن أبي بشير ، تركتُ حديثَه ، وكان ابنُ مهدي لا يُحدِّثنا عنه » . انتهى .

٢ ـ وجاء في « تاريخ بغداد » ٥ : ٢٢ ، في ترجمة الحافظ ابن عُقدة الشيعي : (أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عُقدة) ، قولُ الخطيب البغدادي : « حدثني علي بن محمد بن نصر ، قال : سمعتُ حمزة بن يوسف يقول ، سمعتُ أبا عُمَر بنَ حَيُّوَيْهْ يقول : كان أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة في جامع بَرَاثَى ـ جامع كان خاصاً بالشيعة في بغداد ـ يُملي مثالبَ أصحابِ رسول الله ﷺ أو قال : الشيخينِ ـ يعني ـ أبا بكر وعمر ، فتركتُ حديثَه ، لا أُحدِّثُ عنه بشيء ، وما سمعتُ منه بعدَ ذلك شيئاً » . انتهى .

وأما مراعاةُ المحدثين للعقل عند الحكم على الرواة ، وعند الحكم على الأحاديث : فطافحةٌ بها كتبُ الرجال وكتبُ الحديث والتخاريج والعِلل والموضوعاتِ وسواها ، فلا داعي لذكر نماذج منها هنا ، على أن الشيخَ المُعلِّميَّ رحمه الله تعالى شَرَح هذه الأمورَ الأربعة بعضَ الشرح هنا ، ولكن أردت زيادة البيان والإيضاح لها بالأمثلة ، ليَنتبه إليها الطالبُ الشادي في هذا العلم إذا مَرَّ بها ، والله ولي التوفيق .

٢ ـ قال الإمام الشافعي في « الرسالة » ص ٣٩٩ : « وذلك أن يُستَدَلَّ على الصدق والكذبِ فيه ، بأن يُحَدِّثَ المُحَدِّثُ ما لا يجوزُ أن يكونَ مِثلُه ، أو ما يُخالِفُهُ ما هو أثبَتُ وأكثَرُ دلالاتٍ بالصِدقِ منه ». وقال الخطيب في « الكفاية في علم الرواية » ص ٤٢٩ « باب وجوب اطِّرَاحِ المنكَر والمستحيل من الأحاديث ».

وفي الرواة جماعةٌ يتسامحون عند السماع وعند التحديث ، لكنَّ الأئمةَ بالمِرصادِ للرُّواة ، فلا تكادُ تجدُ حديثاً بيِّنَ البُطْلان ، إلا وَجَدْتَ في سَندِهِ واحداً أو اثنين أو جماعةً قد جرَّحهم الأئمة .

٣ ـ والأئمةُ كثيراً ما يَجرحون الراويَ بخبرٍ واحدٍ منكر جاء به ، فضلاً عن خبرين أو أكثر ، ويقولون للخبر الذي تمتنعُ صِحَّتُه أو تَبْعُد : (منكَر) أو (باطل)، وتجدُ ذلك كثيراً في تراجم الضعفاء وكتب العِلَل والموضوعات . والمتثبِّتون لا يُوَثِّقون الراويَ حتى يستعرضوا حديثَه ، وينقدوه حديثاً حديثاً .

٤ ـ فأمَّا تصحيحُ الأحاديث فهم بهْ أعنَى وأشدُّ احتياطاً ، نعم ليس كلُّ من حُكي عنه توثيقٌ أو تصحيحٌ متثبِّتاً ، ولكنَّ العارفَ الممارسَ يُميِّزُ هؤلاء من أولئك ». انتهى .

وهذه إشارة عابرة في الموضوع ، ويمكن أن يتوسع في الموضوع عند التوجه إليه .

٥ ـ علم الجرح والتعديل :

والجرح هو الغمز في الراوي بما يَنالُ من عدالتِه أو ضَبْطِه . والتعديل هو الحكم على الراوي بأنه عَدْلٌ ضابط . قال الحاكم في « معرفة

علوم الحديث »[١] : « النوعُ الثامِنَ عَشَر من علوم الحديث : معرفةُ الجرح والتعديل ، وهما في الأصل نوعانِ ، كلٌّ نوع منهما عِلْمٌ برأسِه ، وهو ثمرةُ هذا العلم والمِرْقاةُ الكبيرةُ منه ». انتهى .

قال صاحب « كشف الظنون » فيه[٢] : « علمُ الجرح والتعديل هو عِلمٌ يُبحَثُ فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة ، وعن مراتب تلك الألفاظ ». انتهى .

ومشروعية الجرح والتعديل مؤصَّلةٌ في نصوص الكتاب والسنة ، ومنها في الجرح قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنَبَأ فتبيَّنوا ﴾[٣]. وقوله ﷺ في الأحمق المطاع[٤] : « بئس أخو العشيرة وبئس ابنُ العشيرة »، رواه البخاري في « صحيحه »[٥] . ومنها في التعديل قوله تعالى : ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، والذين اتَّبَعوهم بإحسان : رضي الله عنهم ورَضُوا عنه ﴾[٦] ، وقوله ﷺ في تزكية القرون الثلاثة : « خيرُكم قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ». رواه البخاريْ ومسلم[٧] . وقولُه : « إنَّ خيرَ التابعين رجلٌ يقال له : أُوَيْس . . . ». رواه مسلم[٨] .

---

(١) ص ٥٢ .
(٢) ١ : ٥٨٢ .
(٣) من سورة الحجرات : ٦ .
(٤) هو عيينة بن حصن الفَزاري ، وقيل : هو مَخْرَمة بن نوفل .
(٥) في كتاب الأدب ، في ثلاثة مواضع : (باب لم يكن النبي ﷺ فاحشا ولا متفاحشا) ١٠ : ٤٥٢ ، وفي (باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والرِّيَب) ١٠ : ٤٧١ ، وفي (باب المُداراة مع الناس) ١٠ : ٥٢٧ .
(٦) من سورة التوبة : ١٠٠ .
(٧) رواه البخاري عَن عِمران بن حصين رضي الله عنه ، في كتاب الشهادات ، في (باب لا يَشهد على شهادةِ جَوْر إذا أُشهِدَ) ٥ : ٢٥٨ ، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة ، في (باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم) ١٦ : ٨٧ .
(٨) ١٦ : ٩٥ .

والأُسَّان السابقان : (نقدُ الرواة)، و(سَبْرُ متن الحديث)، هما عِماد ما أسمَوْه : (علمَ الجرح والتعديل) ، وهو عِلمُ مِيزان الرجال ، فيُبحَثُ فيه عن حال الراوي في نفسه ، وفي مروياته ، وشيوخه ، وتلامذته ، وعدالته وأمانته ، وحفظه ، ونسيانه ، وضبطه ، وتخليطه ، وضعفه ، وقوته ، وتحمله ، وأدائه ، وشبابه ، وكهولته ، وشيخوخته ، وحضره ، وسفره ، ومناقبه ، وحسناته ، واستنانِه وابتداعِه ، وجروحِه ، ومَغامِزِه ، وهناته ، وخوارم مروءته ، وشنائع أخباره ، ومفتَرياته ، وولادتِه ، ووفاتِه .

وهو عِلم صعبٌ عَسِر ، ومَزْلَقٌ جِدُّ خَطِر ! ولذا قال الإمام ابن دقيق العيد في كتابه « الاقتراح في بيان الاصطلاح »[١] : (الباب الثامن في معرفة الضعفاء): « وهذا الباب تَدخل فيه الآفةُ من وجوه ـ خمسة ـ:

أحدها وهو شرها : الكلام بسبب الهوى والغَرَضِ والتحامُلِ . . . ، وثانيها : المخالفةُ في العقائد ؛ فإنها أَوجَبَتْ تكفيرَ الناس بعضِهم لبعض أو تبديعَهم . . . ، وثالثها : الاختلافُ الواقع بين المتصوفة وأصحاب العلوم الظاهرة ، فقد وقع بينهم تنافر أوجَبَ كلامَ بعضهم في بعض . . . ورابعها : الكلام بسبب الجهل بالعلوم ومراتبها والحقِّ والباطِلِ منها . . . ، وخامسها : الخللُ الواقعُ بسبب عدمِ الورع والأخذِ بالتوهم والقرائن التي قد تَختلِف . . .

ولصعوبةِ اجتماع هذه الشرائط عَظُمَ الخطرُ في الكلام في الرجال ، لقِلَّةِ اجتماع هذه الأمور في المزكِّين ، ولذا قُلتُ : أعراضُ المسلمين حُفرةٌ من حُفَر النار ! وَقَفَ على شَفِيرها طائفتانِ من الناس : المحدِّثون والحُكَّام » . انتهى .

---

(١) ص ٣٣٠ ـ ٣٤٤ .

قال الحافظ محمد بن يوسف الصالحي الشامي ، في كتابه « عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان »[١] ، بعدَ نقلِه كلمةَ الإمام ابن دقيق العيد هذه : « وليس الحُكَّام والمحدِّثون سَواءً ، فإن الحُكَّام أعذَرُ ، لأنهم لا يَحكمون إلا بالبيِّنة المعتبرة ، وغيرُهم يَعتمد مجرَّد النقل » . انتهى . وهو استدراكٌ حسَنٌ رفيعٌ ، يَزيد في بيان خطورة مَزَالقِ الجرح والتعديل .

ولذا قال الحافظ السخاوي في « فتح المغيث »[٢] في مبحث معرفة (الثقاتِ والضعفاء) ، في صَدَدِ كلامِه على خطورة الجرح والتعديل :

« واحذر ـ أيها المتصدي لذلك ، المقتفِي فيه أثَرَ من تقدم ـ من غَرَضٍ أو هَوىً يَحمِلُك كلٌّ منهما على التحامل والانحراف ، وتركِ الإنصاف ، أو الإطراءِ والافتراء ، فذلك شرُّ الأمور التي تَدخل ـ على القائم بذلك ـ الآفَةُ منها . والمتقدمون سالمون منه غالباً ، منزهون عنه ، لوفور ديانتهم ، بخلاف المتأخرين ، فإنه ربما يقع ذلك في تواريخهم ، وهو مجانب لأهل الدين وطرائِقهم .

فالجَرح والتعديل خَطَرٌ ، لأنك إن عَدَّلت بغير تثبُّت ، كنتَ كالمُثْبِت حكماً ليس بثابت ، فيُخشَى عليك أن تَدخل في زمرة من رَوَى حديثاً وهو يظن أنه كَذِبٌ ، وإنْ جَرَّحتَ بغير تحرُّز ، أقدمتَ على الطعن في مسلم بَرِيءٍ من ذلك ، ووَسَمْتَه بمِيْسَم سُوءٍ يَبقى عليه عارُه أبداً ! فالجَرحُ خَطَرُ أيُّ خَطَر ! فإن فيه مع حق الله تعالى ورسوله ﷺ : حَقَّ آدمي » . انتهى .

وقال الحافظ الإمام ابن الصلاح في كتابه « معرفة أنواع علم الحديث »[٣] : (النوعُ الحادي والستون : معرفةُ الثقات والضعفاء من رُواةِ الحديث) :

---

(١) ص ٤٠٥ .

(٢) ص ٤٧٨ .

(٣) ص ٣٨٩ ـ ٣٩٠ .

« الكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً ، جُوِّز صوناً للشريعة ، ونفياً للخطأ والكذب عنها ، وكما جاز الجرحُ في الشهود جاز في الرواة .

ثم إنَّ على الآخذ في ذلك أن يَتقي الله تبارك وتعالى ، ويَتثبَّت ويَتوقَّى التساهلَ ، كيلا يَجرح سليماً ، ويَسِمَ بَرِيئاً بِسِمَةِ سُوءٍ ، يَبقَى عليه الدهرَ عارُها ، ـ ويلحقه من تساهله العقاب والمؤاخذة ـ .

وأحسب أبا محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم ـ الرازي ـ ، من مثل ما ذكرناه خاف ! فيما رُوِّيناه أو بُلِّغْناه : أنَّ يوسف بن الحسين الرازي وهو الصوفي ، دَخَل عليه وهو يَقرأ كتابَه في « الجرح والتعديل » ، فقال له : كم من هؤلاء القوم قد حطوا رواحلهم في الجنة ، منذ مئةِ سنة ومئتي سنة ، وأنت تذكرهم وتغتابهم ؟! فبكَى عبدُ الرحمن ! .

وبُلِّغْنا أيضاً أنه حُدِّث ـ وهو يَقرأ كتابَه ذلك على الناس ـ عن يحيى ابن معين أنه قالَ : إنَّا لنطعنُ على أقوام ، لعلهم حطوا رِحالَهم في الجنة منذ أكثر من مئتي سنة ! فبكَى عبدُ الرحمن ! وارتعدت يداه حتى سَقَط الكتاب من يَدِه » . انتهى .

قال عبدالفتاح : ومن أجلِ هذا وذاك ، وصعوبةِ الشروط في المزكِّين والمجرِّحين : قَلَّ عدَدُ الجهابذةِ الناقدين جداً جداً ، عن عَدَدِ المحدِّثين والرواة ، فالرواةُ والمحدثون أُلوف مؤلَّفة ، وجَحَافلُ مُكَثَّفَة ، أما الناقدون فما يبلغون الألف قطعاً ، والجهابذةُ منهم ما يبلغون المئتين جزماً ، والنَّقَدَةُ المتفوقون الموهوبون ما يبلغون المِئةَ بيقين ، كما يتبين بوضوح من النظر في « جزء » الحافظ الذهبي : « ذِكرُ من يُعتمَدُ قولُه في الجَرح والتعديل » ، و« جزء » الحافظ السخاوي : « المتكلمون في الرجال »[1].

---

(١) قال الحافظ البِقَاعي تلميذُ الحافظ ابنِ حجر ، في « النُّكَت الوَفِيَّة بما في شرح الألفية » =

هذا ، وللمزكِّين والمجرِّحين في هذا العلم شُروطٌ كثيرة ، وصِفاتٌ عزيزة ، تَعَرَّضَتْ لها بالذكر والبيانِ كُتبُ المصطلح ، في مبحث (معرفة صِفَةِ من تُقبَل روايتُه ، ومن تُرَدُّ روايتُه) ، فلا أُطِيلُ بنقلها إلى هنا ، انظرها في (النوع الثالث والعشرين) في « معرفة أنواع عِلم الحديث » لابن الصلاح ، وفي « تدريب الراوي » للسيوطي ، وغيرهما من كتب المصطلح المطولة مثل « شرح الألفية » للحافظ العراقي و « فتح المغيث » للحافظ السخاوي .

ومن العَجَب العُجَاب ، أنه لم يُؤَلَّف في جَمْع القواعد المتفرقة في (علم الجرح والتعديل) كتابٌ مستقل على تمادي القرون ! وادُّخِرَ هذا الفضلُ لنابغة المتأخرين في القرن الثالث عشر ، وشيخِ المحققين ، العلامة الحجة المتقِن ، الفقيه المحدِّث المتمكِّن ، الإمام محمد عبدالحي اللَّكْنَوي الهندي ، المولود سنة ١٢٦٤ ، والمتوفى سنة ١٣٠٤ ، عن تسع وثلاثين سنة وأربعةِ أشهر ، ومئةٍ وخمسةَ عشَرَ كتاباً نفيساً .

فألَّف رحمه الله تعالى كتابه الماتعَ البديع : « الرفع والتكميل في الجرح والتعديل »، ذَكَر فيه الشروطَ والأوصاف للمزكِّين والمجرِّحين والمجرُوحِين ، وسائرَ المباحِث والاصطلاحاتِ المتعلقـةِ بالجـرح والتعديل ، وبكتبِ الجرح والتعديل ، وبصفاتِ مؤلفيها من التساهل أو التشدد أو الاعتدال ، أو التعصب أو الارتِجَال . . . ، وقد أكرمني الله بخدمتِه والتعليقِ عليه في طبعته الأولى ثم الثانية ثم الثالثة ، فجاء موسوعة في بابه، إماماً في محرابه ، فلا أتعرض هنا لذكر شيء من الشروط

= ١ : ٨٤ من المخطوطة : « النُّقَّادُ الذين لهم اليَدُ الطُّولَى في معرفةِ العِلَل قليلون جداً ، وغالبُ المحدِّثين ـ وإن سُمُّوا حُفَّاظاً ـ لا يَبلغون هذه الدرجة ، فهم وإن كانت فيهم أهليةُ التصحيح والتضعيف ، لا يَصِلُون إلى رتبةِ أولئك » .

والصفات اللازمة في هذا العلم ، وأكتفي بالإحالة على « الرفع والتكميل »، فكلُّ الصَّيدِ في جَوفِ الفَرَا كما قيل .

ثم إن هذا العلم (عِلم الجرح والتعديل) مما تَفردَّت به الأمة الإسلامية عَن سائر الأمم ، وتَميَّزت بتأسيسه وإنشائه وتقعيده والتفنن فيه ، وقد أدَّاها إلى إبداعه : الحِفاظُ على سنة المصطفى ﷺ من التقول والدخيل ، والمكافحَةُ للدجالين والمشعوذين والخَرَّاصين ، فكان هو من أكبر النتائج النافعةِ التي تولَّدَتْ عن تلك الحَمْلَةِ الضارَّة على السنة المطهرة .

قَصدتَ مَسَاتِي فاجتَلَبْتَ مَسَرَّتِي وقد يُحسِنُ الإِنسانُ من حيث لا يَدرِي

فنَشَأ هذا العلمُ من عهد الصحابة الكرام بُرْعُماً لطيفاً ، ثم نَما وازداد ، وقَوِي واشتَدَّ في القرن الأول والثاني ، وامتدَّ واتسع وبَدَأ يتكامل في القرن الثالث والرابع ، وهكذا حتى اكتمل في القرن التاسع من الهجرة الشريفة ، فكَثُرَتْ فيه الكتب ، وتنوَّعَتْ فيه المؤلفات ، ثم دُرِسَتْ فيه في عصرنا بعضُ المسائل والجزئيات والشخصيات دراسةً خاصة ، فقارَبَ النُّضجَ والاحتراق ، وإن كان العلم ليس له غاية ولا نهاية .

وبهذا العِلم العظيم ، والمِسْبَار الدقيقِ الحكيم ، تمكَّن السلفُ والخلَفُ من كشف العِلَل في كل عِلمٍ منقول : حديثاً نبوياً ، أو كلاماً عادياً ، أو شعراً أو نثراً أدبياً ، أو تاريخاً شخصياً أو سياسياً . . . ، فكان هذا العِلمُ مِجْهَراً صادقاً ، ونَظَّارةً صافية ، تَعزِلُ للناظر بها : الصحيحَ عن القريح ، وتَمِيزُ له الزَّينَ من الشين ، والصدقَ من المَيْن ، وتَزِن له المَحامِدَ والمَثالبَ بالقِسطاسِ المستقيم .

وقد حَظِيَ هذا العلمُ برجال موهوبين أَلْمَعِيِّين ، صَنَعَهم الله تعالى لِحفظِ دينِه وسُنَّةِ نبيه ، وأقامهم حَفَظةً سَدَنَةً لخدمةِ حديثِ رسولهِ ﷺ وضبطِه ونقلِه ، بأمانةٍ وتقوى وحُبّ وإخلاص وتَفانٍ منقطعِ النظير ، وجعَلَهم بُدوراً دائمةَ البزوغ والإشراقِ على الناس إلى يوم الناس[١] .

مِثلِ الشعبي ، والأعمش ، والثوري ، وابن المبارك ، وأبي إسحاق الفَزَارِي ، ويحيى بنْ سعيد القطان ، وعبدالرحمن بن مهدي ، وأبي عُبَيْد ابن سَلّام ، وأبي الوليد الطيالسي ، ويحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، وعليِّ بـن المديني ، وأبي بكر بن أبي شيبة ، وإسحاق بن راهويه ، وأحمد ابن صالح الطبري المصري ، والذُّهلي ، والبخاري ، والعِجْلي ، وأبي زُرعة الرازي ، وأبي حاتم الرازي ، ومسلم بن الحَجَّاج ، والترمذي ، وأبي داود السجستاني ، والنسائي .

ومِثلِ بَقِيِّ بن مَخْلَد ، وأبي زُرْعة الدمشقي ، وابن جرير الطبري ، وابن أبي حاتم الرازي ، وأبي بكر الإسماعيلي ، والدارقطني ، وابن عبدالبر ، وابن حزم ، والبيهقي ، والخطيب البغدادي ، والمنذري ، والبِرْزالي ، وابن الصلاح ، والدمياطي ، وابن دقيق العيد ، وابن تيمية ، والمِزّي ، والقطب الحلبي ، وابن سيِّد الناس ، والذهبي ، والزيلعي ، والعلائي ، ومُغُلْطَاي ، والزين العراقي ، والبرهان الحلبي ، وابن حجر ، والعيني ، والسخاوي ، والسيوطي ، رضي الله عنهم وجزاهم عن خدمة السنة وعلومها خير الجزاء .

٦ ـ علم مصطلح الحديث ، وهو علم الحديث دراية :

الأُسُس الخمسةُ السابقةُ : الإسناد ، وتأْريخ الرواة والرجال ، ونقد الرواةِ وبيانُ حالهم من تزكية أو جرح ، وسَبْر متن الحديث ومعناه ، وعِلمُ

---

(١) انظر شَذَرات من أخبارهم في كتابي : « صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل » ، في طبعته الأولى والثانية والثالثة .

الجرح والتعديل ، هي شُعَب كبرى من (علم مصطلح الحديث) فهو المَقسِم العام ، وتلك أقسام منه[١] .

وذلك أنَّ (علم مصطلح الحديث) هو مجموعُ القواعدِ والمباحثِ الحديثية ، المتعلّقةِ بالإسناد والمتن أو بالراوي والمروي حتى تُقبَلَ الروايةُ أو تُرَدَّ، التي بدأ تأسيسُها في منتصف القرن الأول للهجرة ، حتى تكاملت ونَضِجَتْ واحتَرَقَتْ في أواخر القرن التاسع ، لحفظ حديث سيدنا رسول الله ﷺ من الدس والتزوير ، والخطأ والتغيير ، وهي تتصل بضبط الحديث سنداً ومتناً ، وبيان حال الراوي والمروي ، ومعرفة المقبول والمردود ، والصحيح والضعيف ، والناسخ والمنسوخ . . . وما تفرع عن ذلك كله من الفنون الحديثية الكثيرة . وكلُّ ذلك يُسمَّى (علم مصطلح الحديث) أو (علم المصطلح) اختصاراً .

وهذا العلم بدأ تدوينُ مبادئه وتسجيلُ بعض مسائله : ببَدْءِ تدوين التاريخ للرجال والتصنيف للحديث في الكتب ، وكان قبل ذلك محفوظاً في الصدور متردِّداً على الألسنة ، فلما دُوِّنت تلك الكتب بدأ يَدخل في التأليف جُمَلٌ منه هنا وهناك ، ولم يُؤلَّف فيه تأليف خاص جامع في الجملة إلا في القرن الرابع ، وما جاء قبلَ ذلك كان نُتَفاً وجُمَلاً منثورة في بعض المسائل منه ، تجيء بها المناسبات .

وفي القرن الثاني بُدِيءَ بتأليف بعض المباحث منه ، على شكلٍ

---

(١) قال العلامة القاضي زكريا الأنصاري ، في « فتح الباقي بشرح ألفيَّة العراقي » ١ : ٧ « الحديثُ ـ ويُرادِفه الخبَرُ على الصحيح ـ ما أُضيف إلى النبي ﷺ ، قِيل : أو إلى صحابي ، أو : إلى من دونه ، قولاً ، أو فعلاً ، أو تقريراً ، أو صِفَةً . ويُعبَّر عن هذا بعِلم الحديثِ رواية ، ويُحَدُّ بأنه عِلم يَشتمل على نقل ذلك .

وأما عِلمُ الحديثِ دِرايةً ـ وهو المراد عند الإطلاق ـ فهو عِلم يُعرَف به حالُ الراوي والمروي من حيث القبولُ والرد . وموضوعهُ : الراوي والمروي من حيث ذلك . وغايتُه : معرفةُ ما يُقبَل وما يُرَد من ذلك . ومسائله : ما يُذكَر في كتبه من المقاصد » .

أبوابٍ مستقلة في موضوعها ، يَجمع الموضوعَ الواحدَ منها جزء أو أجزاء ، تَكُون كتاباً لطيفاً بمقياسنا اليوم . وأقدَمُ من يُمكِنُ إضافةُ ذلك إليه ـ في عِلمي الضعيف ـ هو الإمام علي بن المديني ، البصري ، المولود سنة ١٦١ ، والمتوفي سنة ٢٣٤ رحمه الله تعالى ، فقد ألَّف في جملةِ أنواعٍ من علوم الحديث ، خَصَّ كلَّ نوع منها بكتاب على حدة[١] .

وساق الحاكم في كتابه « معرفة علوم الحديث »[٢] ، في (النوع العشرين) جملةً من تلك الكتب ، فأُورِدُها عنه ، قال رحمه الله تعالى :

« سمعت الشريف القاضي أبا الحسن محمد بن صالح الهاشمي قاضي القضاة يقول: هذه أسامي مصنفات علي بن المديني : كتاب الأسامي والكُنَى ثمانية أجزاء ، كتاب الضعفاء عشرة أجزاء ، كتاب المدلِّسين خمسة أجزاء ، كتاب أول من نَظَر في الرجال وفَحَص عنهم جزء ، كتاب الطبقات عشرة أجزاء ، كتاب من رَوَى عن رجل لم يَره جزء .

كتاب عِلَل المسند ثلاثون جزءاً ، كتاب العِلَل لإسماعيل القاضي

---

(١) وأما قول الشيخ إبراهيم الباجوري في « المواهب اللدنية شرح الشمائل المحمدية » ص ٦ ، في نهاية كلامه على (عِلم الحديث دِراية) : « وواضِعُهُ : ابنُ شهاب الزهري في خلافةِ عمر بن عبدالعزيز بأمرِه ، وقد أمَر أتباعَه ـ بعد فَناء العلماءِ العارفين بالحديث ـ بجَمْعِه ، ولولاه لضاع الحديث . وهو عِلم الحديث دراية ». انتهى . فيجب حملُه على (تدوينِ الحديث) فإنه هو الذي أَمَر به الخليفةُ عمرُ بن عبدالعزيز ، لا (الضوابط والقواعد والمصطلحات) ، وإذا كان كلامه لا يَحتمل هذا التوجيه ، فيُترَك ولا يُقبَل لعدم صحتِه واقعاً .

وقد تابَعَه على ذلك صِدِّيق حسن خان في « الحِطَّة في ذكر الصِّحَاح الستَّة » ص ٨٥ ، ثم تابَعَهما المبار كفوري في « مقدمة تُحفة الأحوذي » ص ٢ ، ثم تابَعَهم أخي الدكتور نور الدين عِتر في « منهج النقد في علوم الحديث » ص ٥٣ ، وكلٌّ ذلك غيرُ سديد . وانظر في شروح « صحيح البخاري »، في كتاب العلم : (باب كيف يقبض العلم) ، للوقوف على عملِ محمد بن شهاب الزهري الذي قام به ، وبه يتضح لك وَهَمُ نسبةِ وَضْعِ (عِلم المصطلح) إليه .

(٢) ص ٧١ .

أربعة عشر جزءاً ، كتاب علَل حديث ابن عيينة ثلاثة عشر جزءاً ، كتاب من لا يُحتَجُّ بحديثه ولا يُسقَط جزءان ، كتاب الكُنَى خمسة أجزاء ، كتاب الوَهَم والخطأ خمسة أجزاء ، كتاب قبائل العرب عشرة أجزاء ، كتاب من نَزَل من الصحابة سائرَ البلدان خمسة أجزاء ، كتاب التاريخ عشرة أجزاء ، كتاب العَرْض على المحدِّث جزءان ، كتاب من حَدَّث ثم رَجَع عنه جزءان .

كتاب يحيى وعبدالرحمن خمسة أجزاء ، كتاب سؤالات يحيى جزءان ، كتاب الثقات والمتثبتين عشرة أجزاء ، كتاب اختلاف الحديث خمسة أجزاء ، كتاب الأسامي الشاذة ثلاثة أجزاء ، كتاب الأشربة ثلاثة أجزاء ، كتاب تفسير غريب الحديث خمسة أجزاء ، كتاب الإخوة والأخوَات ثلاثة أجزاء ، كتاب من يُعرَف باسمٍ دون اسم أبيه جزءان ، كتاب من يُعرف باللقب جزء ، وكتاب العِلَل المتفرقة ثلاثون جزءا ، وكتاب مذاهب المحدِّثين جزءان .

قال الحاكم : إنما اقتصرنا على فهرست مصنفاته في هذا الموضع ـ أي دون أن يُترجِمَ له كما صَنَع في غيره من المحدِّثين الذين ذَكَرهم قبلَه وبعدَه ـ ليُستدَلَّ به على تبحره وتقدمه وكمالِه[1] .

---

(١) وهذه جملة وجيزة من ترجمة (أبي الحسن عليّ بن المَدِيني) ، من ترجمته في « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٣/١ : ١٩٤ ، و« تاريخ بغداد » للخطيب ١١ : ٤٥٨ ـ ٤٦٤ ، و« تهذيب التهذيب » ٧ : ٣٤٩ ـ ٣٥٣ ، اقتصرت فيها على ما يتصل بالمقام هنا ، في بيان إمامة (علي بن المديني) في علوم الحديث ، وامامتِه على المحدِّثين الكبار الفحول .

هو : « أبو الحسن عليُّ بن عبدالله بن جعفر بن نَجِيح المديني البصري ، أصلُه من المدينة ، السَّعْدي مولاهم ، صاحب التصانيف . قال أبو حاتم الرازي : كان عليُّ بن المدينيِ عَلَماً في الناس ، في معرفة الحديث والعِلَل ، وكان أحمد بن حنبل لا يُسمِّيه ، إنما يُكَنِّيه : أبا الحَسَن ، تبجيلاً له ، وما سمعت أحمدَ سماه قط . قال النسائي : كأنَّ الله خَلَق عليَّ بن المديني لهذا الشأن .

وقال محمد بن إسحاق السرّاج : سمعت أبا يحيى يقول : كان عليُّ بن المديني إذا قَدِمَ =

قال الحافظ الخطيب البغدادي ، في كتابه « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع »[١] ، بعدَ أن أوردَ فيه أسماء الكتب المذكورة ، من طريق قاضي القضاة الهاشمي نفسه ، « وجميعُ هذه الكتب قد انقرضَتْ ! ولم نقف على شيء منها إلا على أربعة أو خمسة فحسب ، ولعمري إنَّ في انقراضها ذهابَ علوم جمة ، وانقطاعَ فوائد ضخمة . وكان علي بن المديني فيلسوفَ هذه الصنعة وطبيبَها ، ولسانَ طائفة الحديث وخطيبَها ، رحمة الله عليه ، وأكرَم مثواه لديه ». انتهى .

بغداد ، تصدَّر الحلقة ، وجاء أحمد ، ويحيى ، وخَلَف ، والمُعَيْطي ، والناس ، يتناظرون ، فإذا اختلفوا في شيء تكلَّم فيه عليّ . وقال أحمد بن يوسف النَّجِيْرَمِيّ : سمعتُ الأعينَ يقول : رأيتُ عليَّ بن المديني مستلقياً ، وأحمدُ بن حنبل عن يمينه ، ويحيى بن معين عن يساره ، وهو يُملي عليهما .

وقال أبو العباس السرّاج : سمعت البخاري ـ وقيل له : ما تشتهي ؟ـ قال : أشتهي أن أقدَمَ العراقَ وعليُّ بن المديني حيّ فأجالِسَه . وقال البخاري : ما استَصغرتُ نفسي عند أحدٍ إلا عندَ عليِّ بن المديني .

وسُئل يحيى بن معين عن عليِّ بن المديني وعن الحُمَيدي ، أيهما أعلم ؟ فقال : ينبغي للحُمَيدي أن يَكتُب عن آخَرَ ، عن عليِّ بن المديني . وقيل لأبي داود : عليٌّ أعلم أم أحمد ؟ قال : عليٌّ أعلَمُ باختلاف الحديث من أحمد . وسئل الفُرَاهِينَاني ـ أبو عليّ محمد بن علي بن حمزة الحافظ ـ عن يحيى ، وعلي ، وأحمد ، وأبي خيثمة ، فقال : أما عليٌّ فأعلمهم بالحديث والعِلَل ، ويحيى أعلمهم بالرجال ، وأحمد أعلمهم بالفقه ، وأبو خيثمة من النبلاء .

وقال عبدالمؤمن النسفي : سألت أبا عليّ صالحَ بنَ محمد ، قلت : يحيى بن معين هل كان يَحفظ ؟ قال : لا ، إنما كان عنده معرفة ، فقلت لأبي علي : فعليُّ بن المديني كان يَحفظ ؟ فقال : نعم ويعرِف ». انتهى .

وروى الخطيب البغدادي في « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » ٢ : ١٩٩ « عن أبي علي الحسن بن محمد بن عثمان الفَسَوى ، قال : سمعتُ جعفر بن دَرَسْتُوْيَه يقول : ما رأيتُ عليَّ بن المديني يَروِي من كتاب قط ، إلا أن يُسأل أن يَروِيَ ألفاظَ سفيان بن عيينة على وجههِ كما سَمِعَ .

قال : وكنا نأخذُ المجلسَ في مجلسِ عليٍّ بن المديني وقتَ العصر اليومَ ، لمجلسِ غَدٍ ، فنقعدُ طولَ الليل ، مخافةَ أن لا نَلحقَ من الغدِ موضعاً نَسمعُ فيه . ورأيتُ شيخاً في المجلس يبولُ في طَيْلَسانِه ويُدرِجُ الطيلسان ، حتى فَرَغ ، مخافةَ أن يُؤخَذ مكانُه إن قام للبول ».

(١) ٢ : ٣٦١ .

وهذه الكتب كلها كما تَرى في أنواعٍ في علوم الحديث ، ما عدا (كتاب الأشربة ثلاثة أجزاء) ، وقد بلغ عدَدُ أجزائها جميعا ٢٠٤[١] وجاء في آخر ترجمته في « تهذيب التهذيب »[٢] : « قال الشيخ محي الدين النووي نقلاً عن « جامع الخطيب » : صَنَّف عليٌّ بن المديني في الحديث مِئَتَيْ مصنَّف » . انتهى .

وإذا كان ـ كما نَقَل النووي عن الخطيب ـ لعليٍّ بن المديني مِئَتا مصنَّف في الحديث . فمعنى ذلك أن هذا المذكور من مؤلفاته وقد بلغ ٢٩ كتاباً : غَيض من فَيض من تصانيفه في خدمة الحديث ، فلا شك أن هناك أنواعاً أخرى ألَّف فيها ، وانقرضت كتبها ، ولكن أصحابه وتلامذته تلقَّوْها عنه ، واستفادوها منه ، وأفادوا بها من بعدَهم . وهكذا نَرى أنَّ عليَّ ابن المديني ألَّف في جملةٍ كبيرةٍ من أنواع المصطلح وفنونِه ، وهو من أهل القرن الثاني وأوائل الثالث .

وهكذا كانوا يؤلفون أوَّلَ الأمر ، لكل فن من فنون علم الحديث كتاباً ، ثم لما تقعَّدت المسائل ، ونَضِجَتْ المباحث ، واستقَرَّت الاصطلاحات ، جعلوا كل نوع باباً من أبواب المصطلح ، كما هي الحال في كتاب الإمام ابن الصلاح « معرفة أنواع عِلم الحديث » . وقد يَطُول (النوع) أو يَقْصُر ، بحسب ما كتبوا فيه ، وما دَخَل تحته من مسائل وفروع وفوائدَ وتنبيهات .

ويمكن أن يقال : إنَّ الإمام الشافعي رضي الله عنه ـ المولود سنة

---

(١) ولم يَذكر له فيها الكتاب الفخمَ الضخمَ الجليل « المسند » ، باعتبار أنه تَلِف في حياة مؤلفه ، قال عليٌّ بن المديني : « صنَّفتُ (المسند) على الطُّرُق مستقصىً ، وجعلتُه قراطيسَ في قِمَطْرٍ ـ أي وِعاءٍ ـ كبيرٍ ، ثم غِبتُ عن البصرة ثلاثَ سنين ، فرجعتُ وقد خالَطَتْه الأَرَضَة ، فصار طِيناً ! فلم أنشط بعدُ لجَمْعِه » .

(٢) ٧ : ٣٥٧ .

١٥٠ ، والمتوفى سنة ٢٠٤ ـ هو أوَّلُ من دَوَّن بعضَ المباحث الحديثية في كتابه « الرسالة »، فتَعرَّض فيها لجملةٍ مسائل هامة مما يتصل بعلم المصطلح ، كذكر ما يُشتَرَط في الحديث للاحتجاج به ، وشرطِ حفظ الراوي ، والروايةِ بالمعنى ، وقبولِ حديث المدلِّس ، واشتَهر عنه اشتهاراً موقفُه من (الحديث المرسَل) ، واستَعمَل (الحديثَ الحسن) كما ذكره الحافظ العراقي في حاشيته على « مقدمة ابن الصلاح »[1] ، فما انتهى القرن الثاني إلا وكثيرٌ من مباحث المصطلح قد تأسَّسَتْ بالشكل الذي يكون عليه كلُّ عمل ناشىء جديد .

أما بَدْءُ طَوْرِ الاكتمال لهذا العلم فهو من أوائل القرن الثالث وما بعده حتى القرن الخامس ، ففي القرن الثالث وُجِدَ من تَكلَّم في الرجال جرحاً وتعديلاً بكثرة أو باستقصاء كيحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، والبخاري ، وأبي جعفر المُخَرِّمي المولود سنة ١٦٢ ، والمتوفى سنة ٢٤٢ ، وخَلْقٍ سِواهم . كما وُجِدَ من تكلَّم على الحديث سنداً ومتناً أثناءَ تدوينِه وجمعِه له ، مثلُ الحافظِ محمد بن عبدالله بن نُمَير الكوفي المتوفى سنة ٢٣٤ ، والحافظِ يعقوب بن شيبة السَّدوسي البصري ، المتوفى سنة ٢٦٢ .

فدونك القِطعةَ الصغيرة التي طُبِعَتْ من كتابه « المسندَ الكبير المعلَّل » ، وهي صفحات من (مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه) ، لا تَبلغُ ثلاثين حديثاً ، جاء فيها جُمَلٌ كثيرة جداً من الحُكم على الأحاديث بما يَراه ملاقياً لها .

قال رحمه الله تعالى : « هذا حديثٌ حسنُ الإسناد » في تسعة مواضع ص ٤٠ و٤٣ و٤٦ و٥٩ و ٦٠ و ٧٤ و ٨٣ و ٩٣ و ٩٦ . وقال في ص ٦٠ « هذا حديث حسن الإسناد ، وهو صحيح ». وقال في ص ٨٣

---

(١) ص ٨ و٣٨ .

« حديث إسناده وسط ، ليس بالثابت ولا الساقط ، هو صالح ». وقال في ص **٩٢ ـ ٩٣** «حديث صالح الإسناد ، فإن كان هذا الشيخ ضَبَط هذا الحديث ، فقد جَوَّده وحسَّنه ». يَعني أنه يرتفع حينئذ من صالح إلى جيِّد وحَسَن .

وقد حَدَّد في هذه الجُمَل التي نقلتُها هنا مُرادَه من قوله : (حسَنُ الإسناد) تحديداً واضحاً ، وهو فوقَ الصالح ودُون الصحيح . وبهذا تبيَّنَ أنه من جملةِ السابقين للترمذي في استعمال (الحسن) في كتبهم .

ففي خلال القرن الثالث اتضحت معالم هذا العِلم ، بما ذُكِرَ من مسائله في كتب الرجال ، أو في كتب الحديث ، أو في كتبٍ مستقلة ذاتِ موضوع واحد ، مثلِ كتب الإمام علي بن المديني ، وكَثُر الكاتبون في مسائله :

فمنهم : كالإمام مسلم قَدَّم لكتابه « الجامع الصحيح » مقدِّمةً نفيسة ، تضمَّنَتْ جملةً صالحة من علم المصطلح ، وجاءت هذه المُقدِّمةُ الحديثيَّة الاصطلاحيةُ بالغةَ الروعةِ في لغتها وقوتها ومضمونها وأمثلتها . قال شيخنا العلامة الكوثري رحمه الله تعالى في كتابه « مقالات الكوثري »[1] : « ومقدِّمةُ صحيح مسلم من أقدم ما سَطَّره أئمةُ الحديث في التمهيدِ لقواعد المصطلح ، ككتاب « التمييز » لمسلم » انتهى .

قلت : وفي « الجامع الصحيح » للإمام أبي عبدالله البخاري : جُمَلٌ كثيرة في مسائل مصطلح الحديث ، وكذلك في كتبه في التاريخ والضعفاء ، فيُلتَقَطُ منها جُمَلٌ جَمَّة من علوم الحديث . وتوجد جملة من ألفاظ الجرح والتعديل والمصطلح ، في « ثقات » العجلي : أبي الحسن

---

(١) ص ٨٣.

أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي الكوفي ثم الطرابلسي ، المتوفى سنة ٢٦١ رحمه الله تعالى .

وفي كتاب « تاريخ أبي زرعة الدمشقي » ، المولود قبل سنة ٢٠٠ ، والمتوفى سنة ٢٨١ رحمه الله تعالى : كلامٌ كثيرٌ جداً في الرجال ومسائلَ من علوم المصطلح ، بل هو محشوٌّ حَشْوَاً بتلك الفوائد والمسائل ، حتى إنَّ تلميذه أبا بكر الخلال (أحمد بن محمد بن هارون) المتوفى سنة ٣١١ ، سَمَّى كتاب شيخه هذا : « كتاب التاريخ وعِلَل الرجال » .

ففيه نُقولٌ في مسائل هامة من علم مصطلح الحديث ، من كلام الإمام التابعي محمد بن شهاب الزهري المتوفى سنة ١٢٤ ، ومن كلام الإمام الأوزاعي المتوفى سنة ١٥٧ ، ومن كلام الإمام مالك المتوفى سنة ١٧٩ ، ومن كلام كثير سواهم من أئمة القرن الثاني والثالث .

وقد جاء في كلام هؤلاء الأئمة : التوثيقُ والتضعيف والجرحُ والتعديل ، والتفضيلُ لبعض الرواة الثقاتِ على بعض ، وذكرُ من يدلِّس ومن لا يدلِّس ، والمفاضلةُ بين الحافِظ والأحفظِ والفقيهِ وغيرِ الفقيه . . . ، وحكمُ التحديث والإخبارِ والإجازةِ ، والقراءةِ على العالم والسماع منه ، وكيف يُروَى عنه في ذلك ، وذكرُ مصطلح بعض المحدثين كدُحَيم شيخ أبي زرعة الدمشقي . وذكرُ من حَظِي بالصحبة واللقاءِ والإدراكِ للنبي ﷺ وعدمِه ، وذكرُ الموالي ومَوَاليهم ، والأسماءِ المتفقة والمفترِقة ، وأنسابِ الرواة وألقابِهم وكُناهم ، وبيانُ مواليدهم ووفَيَاتهم وبعضِ شيوخهم ، والجرحُ ببدعة القدرية والخوارج ، وبالزندقة ، وباللصوقِ بالسلطان والخروج عليه ، وغيرِ ذلك من المسائل الهامةِ المفيدة .

ومن الأئمة المحدِّثين : من كان يُشيرُ إلى بعض قواعده ، من تصحيح أو تضعيف أو تعليلٍ خلالَ كلامه على الحديث ، كثيراً كالإمام

الترمذي في كتابه « الجامع »، وقليلاً كأبي داود والنسائي في « السنن »، بل خَتَم الترمذي « جامعه » بجزءٍ نفيسٍ للغاية ، ألحَقه به ، وعُرِفَ بكتاب « العِلَل الصغير »، جاءت فيه المباحث الكثيرة الهامة ، في الجرح والتعديل ، ولزوم الإسناد ، والروايةِ عن الضعفاء ، ومتى يُحتَجُّ بحديثهم ومتى لا يُحتج ؟ وفي الرواية بالمعنى ، كما ذُكِرَ فيه شيء من مراتبِ بعض المحدِّثين الكبار ، وصُوَرِ التحمل والأداء ، ومِن حُكْمِ الحديث المرسل ، واصطلاحُ الترمذي في وصفِهِ الحديث بالحَسَن أو الغريب في كتابه .

وكَتَبَ الإمام أبو داود « رسالته في وصف سننه » إلى أهل مكة ، فجاء فيها قَدْرٌ حَسنٌ من مسائل هذا العلم أيضاً ، وكتابُ « العِلَل ومعرفة الرجال » للإمام أحمد بن حنبل ، فيه علمٌ كثير من علم المصطلح . وهكذا تعدَّدَتْ التآليف ، وتنوعت التصانيف ، وكَثُرَتْ الروافدُ والأصول .

وفي أوائل القرن الرابع : توجَّهَتْ أنظارُ بعض العلماء ، إلى جمع تلك المباحث والقواعد المتفرقة ، في كتابٍ جامع ناظمٍ لمسائل هذا العلم ، ومن أول من دَوَّن فيه تدويناً مستقلاً ، الحافظُ القاضي الإمام البارع الذَوَّاقة أحدُ أئمة هذا الشأن : أبو محمد الحَسَنُ بن عبدالرحمن بن خَلَّاد الفارسي الرامَهُرْمُزِي ، المولود في حدود سنة ٢٦٥ ، والمتوفى قريباً من سنة ٣٦٠ رحمه الله تعالى ، فألَّف فيه كتابه الرائدَ الماتعَ الشهير : « المحدِّث الفاصِل بين الراوي والواعي ».

ثم تتابع فيه التأليف ، وتَعدَّد فيه التصنيف ، كما هو مذكور في مقدمة « شرح نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر » للحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى ، فلا أطيل بذكرِه هنا .

والمهم من هذه الجولة التاريخية في الموضوع : أنَّ (علم مصطلح الحديث) أو (علم الحديث) أو (علوم الحديث) أو (أصول

الحديث) ، نشأ من العهد الأول في جَنْبِ السنة المطهرة ، حارساً لها محافظاً عليها ، من أن يَتسرَّبَ إلى جَنَابِها زور أو بهتان ، أو تلاعب أو تغيير أو بطلان ، فيُقوَّلَ رسول الله ﷺ ما لم يقل ، ويُدخَلَ على دين الله ما ليس منه ؛ فقد حَفِظ الله بهذا العلم وما صَحِبَه : دينَه وشريعتَه وحديثَ رسوله ﷺ ﴿ إنا نحن نزَّلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾.

وقد كان هذا العلم مقياساً دقيقاً مُرهَفاً ، سُرعانَ ما يَكشِفُ الزيف ، ويُظهِرُ الضعفَ والضعيف ، ويُقوِّمُ القويمَ بقِيمتِه ومرتبتِه ، فيَتنزَّلُ أو يَتصعَّدُ الناقدُ في حكمه على الحديث ، بحسب حال الراوي والمروي أو السند أو المتن . وبذلك أحبَط الله كيدَ الكائدين ، ودَسَّ الدساسين ، وحَفِظَ سنةَ سيد المرسلين ، عليه الصلاة والسلام أبداً إلى يوم الدين .

٧ ـ تأليف الكتب في الموضوعات والضعفاء والمجروحين والوضاعين :

لما فشا في الرواية الكذب والإخلال ، والتقوُّل والانتحال ، وكَثُرَ الكذابون الوضاعون ؛ وجَّه كثير من المحدِّثين النقاد قِسطاً كبيراً من عنايتهم ، إلى كتابة الأحاديث الموضوعة والأخبار المزوَّرة وحفظِها ، بما هي عليه من كذب أو قَلْب أو تغيير ، أو تركيب أو تلاعب أو تزوير ، ليَعرفوها على حقيقة حالها ، فلا يُخدَع بها أحد من الناس إذا رُكِّب لها إسناد صحيح ، أو أُضِيفت إلى إمام رجيح ، فتكون ـ بهذه الخطة ـ معروفـةَ الأصل والفَصْل .

روى الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » ٦ : **٣٥٢** ، في ترجمة الحافظ الكبير إسحاق بن رَاهُوْيَهْ ، أنه قال : « أحفَظُ أربعة آلاف حديثٍ مزوَّرة ، فقيل له : ما معنى حِفظِ المُزَوَّرة ؟ قال : إذا مَرَّ بي منها حديثٌ في الأحاديث الصحيحة ، فَلَيْتُهُ منها فَلْياً » . أي أخرجتُه منها ونقَّيتُها منه .

وروى الحافظ الخطيب البغدادي في كتابه « الجامع لأخلاق الراوي

وآداب السامع »(١) ، تحت عنوان (أحاديث الضعاف ومن لا يُعتمَد على روايته، تكتب للمعرفة ، وأن لا تُقلَبَ إلى أحاديثِ الثقات. . .) . ما يلي :

« قال أبو همام : سمعت أبا غسان الكوفي يقول : جاءني عليٌّ بن المديني ، وكَتَب عني أحاديث إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة المَدَني ـ وكان كذَّاباً يَقلِب الأسانيد ، ويَرفع المراسيل ، ويُحدِّث بأحاديث منكرة ليس لها خُطُم ولا أزِمَّة ـ من حديث عبدالسلام بن حَرْب ، فقلتُ : وما تصنع بكتابة هذه الأحاديث ؟ قال : أعرِفُها ، لا تُقلَبُ علينا .

وقال أحمد بن إسحاق القاضي بالدِّيْنَوَر : سمعت أبا بكر الأثْرَم يقول : رأى أحمد بن حنبل يحيى بن معين بصنعاء في زاوية ، يكتبُ (صحيفةَ مَعْمَر ، عن أبَان ، عن أنس) ، ـ وهي صحيفة مكذوبة موضوعة ـ ، فإذا اطَّلع عليه إنسانٌ كتمها ـ وغطَّاها ـ ، فقال له أحمد بن حنبل : تكتبُ (صحيفة مَعْمَر ، عن أبَان ، عن أنس) ، وتَعلمُ أنها موضوعة ؟! فلو قال لك قائل : إنك تتكلم في (أبَان) ، ثم تكتب حديثَه على الوَجْه !

فقال : رحمك الله يا أبا عبدالله ، أكتُبُ هذه الصحيفة عن عبدالرزاق ، عن معمر ، على الوجه ، فأحفظها كلَّها ، وأعلمُ أنها موضوعة ، حتى لا يَجيءَ بعده إنسان ، فيَجعلَ بدلَ (أبَانٍ) ثابتاً ، ويَروِيَها عن مَعْمَر عن ثابت عن أنس بن مالك ، فأقولَ له : كذبتَ إنما هي عن مَعْمَر عن أبان ، لا عن ثابت .

وقال محمد بن رافع : رأيتُ أحمد بن حنبل في مجلس يزيد بن هارون ، معه (كتاب زهير عن جابرٍ الجُعْفِي) ، ـ الكذَّاب ـ وهو يكتبه ! فقلت : يا أبا عبدالله ، أنت تنهانا عن جابر الجُعْفِي وتكتبُهُ ؟ قال : لِنَعرِفَه .

---

(١) ٢ : ٢٥٠.

وقال وكيع : قال الثوري : إني لأكتبُ الحديث على ثلاثة وجوه ، فمنه ما أتديَّنُ به ، ومنه ما أعتبِرُ به ، ومنه ما أكتبه لأعرِفَه » . انتهى .

وإلى هذا المقصِدِ الحميدِ في كتابتهم الأحاديث الموضوعة ليَعرِفوها ، أشار الإمام الأوزاعي فيما رواه عنه الحافظ أبو زرعة الدمشقي في « تاريخه »[١] ، والحافظ الرَّامَهُرْمُزِيّ في « المحدِّثِ الفاصِل »[٢] ، والخطيب البغدادي في « الكفاية »[٣] ، « قال بَقِيَّة بن الوليد : سمعتُ الأوزاعي يقول : تَعلَّمْ ما لا يؤخذ به من العلم ، كما تتعلمُ ما يؤخذ به » .

وألَّف الجهابذة النقاد إلى جانب هذا كتباً خاصةً في تراجم الضعفاءِ والمجروحين ، وترجموا فيها للوضاعين والكذابين ، وكشفوا حالَهم ، وذكروا في تراجمهم الأحاديثَ الموضوعة التي نُقِلَتْ عنهم ، ونبَّهوا عليها .

وذلك مثل كتاب « الضعفاء » للبخاري ، و« الضعفاء » للنسائي ، و« الضعفاء » للعُقَيلي ، و« الضعفاء والمتروكين » لابن حِبان ، و« الضعفاء » للأزدي ، و« الكامل في الضعفاء » لابن عدي ، و« الضعفاء » لابن الجوزي ، و« ميزان الاعتدال في نقد الرجال » للذهبي ، و« لسان الميزان » لابن حجر ، و« الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث » للحافظ برهان الدين الحلبي ، وهذا الكتاب خاص بالوضاعين فحسب .

وإلى جانب هذا وذاك ألَّف العلماء كتباً جَمَعوا فيها الأحاديث الموضوعَة ، ليَعرِفها الناس ويَحذَرُوها ، فألَّف الحافظ محمد بن طاهر

---

(١) ١ : ٢٦٣ .
(٢) ص ٤١٩ .
(٣) ص ٤٠٢ .

المَقْدِسي المتوفى سنة ٥٠٧ كتاباً سمَّاه « تذكرة الموضوعات » ، ورتَّب أحاديثه بحسب أوائلها على حروف المعجم ، وهو كتاب مختصر بالنسبة إلى ما سواه . وألَّف بعده أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الجُوزقاني المتوفى سنة ٥٤٣ « كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات » ، ويقال له أيضاً : « كتاب الأباطيل » .

ثم تلاهما الإمام أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ ، فألف كتابه « الموضوعات » ، وهو أوسع الكتب المؤلفة في بابه ، وأيسرها منالاً لسهولة تبويبه وطريقةِ الاستخراج منه .

ثم ألَّف بعده الحافظ ضياء الدين أبو حفص عمر بن بدر الموصلي المتوفى سنة ٦٢٢ جزءه « المُغْنِي عن الحفظ والكِتاب ، بقولهم : لم يَصِحَّ شيء في هذا الباب » ، لخَّص به كتاب الإمام ابن الجوزي فما أحسن .

وتلاه الحافظ النقادة الإمام أبو عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية ، المتوفى سنة ٧٥١ ، فألّف كتابه « المنار المنيف في الصحيح والضعيف » لخَّص به « الموضوعات » لابن الجوزي تلخيصاً حسناً ، وقعَّد لها قواعد وضوابط ، فجاء الكتاب على صغره ولطافة حجمه جامعاً مفيداً متميِّزاً ، كسائر كتب ابن القيم رحمه الله تعالى .

ثم ألَّف الحافظ السخاوي أبو الخير محمد بن عبدالرحمن ، المتوفى سنة ٩٠٢ كتابه « المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة » ، وذكر فيه جملة كبيرة من الأحاديث الموضوعة ، وهو كتاب محرّر مفيد .

ثم ألَّف الحافظ السيوطي المتوفى سنة ٩١١ كتابه الكبير « اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » ، وانتقَدَ فيه كتاب ابن الجوزي ،

وزاد عليه جملةَ أحاديث ، وألَّف كتابه الثاني الكبير : « ذيل الموضوعات » ، وهو كتابٌ مهم نافع .

وتلاه الشيخ المحدث الحافظ أبو الحسن علي بن محمد بن عَرَّاق الكِناني ، المتوفى سنة ٩٦٣ ، فألَّف كتابه « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » ، ونظَّم هذا الكتابَ تنظيماً جيداً في تبويبه وترتيبه ، وقَدَّم له بمقدمة واسعة جامعة اشتَملت على فوائد نفيسة ، كما اشتملت على أسماء الوضاعين مرتبةً على حروف المعجم ، فكانت كالمعجم لهم .

وتلا هؤلاء العلامة المحدث الفقيه علي القاري الهروي المكي ، المتوفى سنة ١٠١٤ ، فألَّف كتابين في الموضوعات ، كبيرهما اسمه « تمييز المرفوع عن الموضوع » ، وهو الموضوعات الكبرى . وصغيرهما اسمه « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » ، وهو الموضوعات الصغرى . وقد قمت بخدمة كتاب « المصنوع » وكتاب « المنار المنيف » لابن القيم ، فكانا بحمد الله من أفضل الكتب المختصرة إفادةً ونفعاً وقبولاً .

وتلا هؤلاء العلامة الشيخ إسماعيل العَجْلوني المتوفى سنة ١١٦٢ ، فألَّف كتابه « كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتَهر من الأحاديث على ألسنة الناس » ، وهو على غِرار كتاب الحافظ السخاوي المتقدم الذكر ، وقد زاد فيه على كتاب السخاوي زيادة كبيرة من الأحاديث الموضوعة وغيرها .

وجاء بعده الإمام الشوكاني أبو عبدالله محمد بن علي الشوكاني اليماني ، المتوفى سنة ١٢٥٥ ، فألَّف كتابه « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة » ، وضمَّنه فوائد حسنة بالنظر لمن سبقه من المؤلفين

في هذا الباب . وهناك كتب أخرى غيرُ ما ذَكرتُ ، أُلِّفَتْ في الموضوعات ، أجتزىء بما ذكرته عن إيراد أسمائها ، إذ يضيق المقام عن استيعاب ذلك .

كيف التخلص من الأحاديث الموضوعة ؟ :

هذا ، ونظراً لما لانتشار الأحاديث الموضوعة ، من الخطر على الأمة في ثقافتها ووعيها وسلوكها ـ مع ضعف العلم وقلة العلماء البُصَراء المبصِّرين ـ ، فإني لأرى من الحق على أهل العلم وذوي الأمر ، أن ينشروا في أيدي الناس الكتب التي تعرضت لتمييز الموضوع من الصحيح ، فإن ذلك يَزيد في توعيتهم وتبصيرهم بما يقولون ويَستشهدون ، ويُنَقِّي ثقافتهم الدينية من الشوائب الدخيلة التي أُلصِقَتْ بها ، فيَعدِلون عن الأحاديث الموضوعة إلى الأحاديث الصحيحة ، وفي ذلك الخير كلُّه .

وإنَّ النظر المتكرر في كتب (الموضوعات) ، لَيُعين طالب العلم ـ فضلاً عن غيره ـ على تجنّبِه من التورط في الاستشهاد أو الاستدلال بكثير من الأحاديث الباطلة المكذوبة ، التي سمعها فحفظها دون تمحيص لها وبحثٍ عنها ، وما أكثَرها في حفظِ طالب العلم ! فإنه لكثرة ما يقرأ في كتب التفسير والحديث والفقه والأصول والأخلاق والأدب والتاريخ واللغة والنحو وغيرها ، ليَعْلَق بذهنه أحاديثُ كثيرةٌ ذُكِرَتْ فيها ، لا زمام لها ولا خطام ، ولا يكون عنده من الوقت أو الاستعدادِ العلمي حين قراءتها ما يمكنه من تحقيقها وكشفِ وضعها ، فتنطبع في جَنانه وعلى لسانه ، فيرويها على الاسترسال كما قرأها أو سَمِعها ، فيكون من ذلك الشرُّ الكبير .

وإنَّ مما يُطلَب من طالب العلم ـ ليكون واعياً بصيراً ـ أن يُكثِر النظر وتقليبَ البصر في كتب (الموضوعات) ، فإنَّ تكرار النظر فيها يَزيده وِقايةً

منها وبُعداً عنها ، ويُقوِّي في نفسه شدّةَ التحسّس بلزوم التثبت في كل ما يحكيه عن سيدنا رسول الله ﷺ من الأحاديث ، ثم من هذا التكرار الحيِّ بالبصر والبصيرة ، تَجِيشُ في نفس طالب العلم مَلَكةُ التمييز بين الباطل والصحيح والقوي والضعيف من الأحاديث ، وفي ذلك الخيرُ الكثير .

بل إنَّ طالب العلم الواعي المتتبع ، لفي حاجةٍ دائمةٍ إلى تكرار النظر في كتب (الموضوعات) ، ليَعرف منها ما لم يكن يعرفه بالوضع ، وليتذكر ما كان قد عرفه ، وليصحح ما أخطأ فيه فظنَّه حديثاً ثابتاً أو صحيحاً ، وهو حديث ضعيف أو موضوع .

فتكرارُ النظر في كتب (الموضوعات) ـ إلى جانب دراسة وقراءة الأحاديث الصحيحة ـ خيرُ معلِّم ومنقذٍ له من الاستمرار على قبولها والاستشهادِ بها ، وخيرُ معين له على تبصير الناس بمعرفتها وتركها ، والاستعاضةِ عنها بالأحاديث الصحيحة عن سيدنا رسول الله ﷺ ، وهي وافية كلَّ الوفاء بما يَحتاج إليه المسلم في أمر دينه ودنياه ، وقد أغنى الله : الحقَّ عن الباطل منذ القِدَم ، والحمد لله .

وكان شيخنا الإمام الكوثري اهتماماً بنشر السنة الصحيحة ، وحذراً من انتشار الأحاديث الموضوعة ، اقتَرح على شيخ الجامع الأزهر مصطفى عبدالرازق رحمهما الله تعالى : « أن يُعيَّن في الدراسات العليا بالجامع الأزهر : أستاذٌ لعلم الأحاديث الموضوعة والواهية ، فيَتَّخِذَ كتابَ « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » لأبي الحسن بن عَرَّاق الكِناني : أساساً لدراسة هذا الموضوع لما له من المِيزة :

من جهة أن في أوله مقدمةً نفيسةً في الوَضْعِ والوضاعين ، منقولةً من « موضوعات ابن الجوزي » ، مع زيادةِ فوائد من غيره . وفي أوله أيضاً : « الكشفُ الحثيث عمن رُمِيَ بوضع الحديث » لسِبط ابن العجمي

الحافظ ، لكثرةِ الحاجة إلى معرفة الرجال المعروفين بالوضع ، عند التحدث عن الأحاديث الموضوعة »[١] .

٨ ـ ضوابط وأمَارات لمعرفة الحديث الموضوع :

خيرُ من تَعرَّض لذكرِ أمَاراتِ الحديثِ الموضوع وضوابطِ معرفتِه ـ فيما علمتُ ـ : عالمانِ جليلانِ ، أولهما : الإمام ابن قيم الجوزية في كتابه « المنار المنيف في الصحيح والضعيف » ، وثانيهما : الإمام ابن عَرَّاق الكناني في فاتحة كتابه « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » . فأنا أنقل كلام هذين الإمامين بشيء من التلخيص والإضافة التي يقتضيها المقام .

قال الإمام ابن عَرَّاق في « تنزيه الشريعة المرفوعة »[٢] « وللحديثِ الموضوعِ أمارات :

١ ـ منها : إقرارُ واضعِه بوَضْعه ، كحديثِ فضائل القرآن سورةً سورة من أوله إلى آخره ، اعترَف بوضعِه مَيْسَرة بنُ عبدِ ربه ، فيُرَدُّ حديثُه ذلك وسائرُ مرويَّاتِه . واستُفِيد من جعلنا هذا (أمَارة) : أنَّا لا نقطع على حديثه بالوضع ، لاحتمالِ كذبِه في إقراره ، ولا يَلزمُ من نفي القطع نفيُ الحكم ، لأن الحكم يقع بالظن الغالب ، وهو هنا كذلك ، ولولا ذلك لما ساغ قَتْلُ المُقِرِّ بالقتل ، ولا رجمُ المعترفِ بالزنا ، لاحتمالِ أن يكونا كاذبينِ فيما اعترَفا به . نعم إذا انضمَّ إلى إقراره قرائنُ تقتضي صِدقَه فيه ،

---

(١) انتهى من مقالة شيخنا الإمام الكوثري : (إحياء علوم السنة بالأزهر) ، المنشورة في كتابه « مقالات الكوثري » ص ٥٦٥ ـ ٥٧٧ ، وقد كتبها تلبيةً لرغبة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر مصطفى عبدالرازق . فانظرها فهي هامة جداً ، وفيها الفوائد .

(٢) ١ : ٥ ـ ٨

قطعنا به ، ولا سيما إذا كان إخباره لنا بذلك بعد توبتِه . انتهى مَزِيداً فيه القليلُ من « شرح النخبة » لابن حجر .

٢ ـ ومنها : ما يُنَزَّل منزلةَ إقراره ، كأن يُكذِّبه التاريخ ، ومثالُه ـ كما قال العلامة الزركشي والحافظ العراقي ـ أن يُعيِّنَ المنفردُ بالحديث : تاريخَ مولدِه أو سماعِه ، بما لا يُمكِن معه الأخذُ عن شيخه ، أو يقولَ : إنه سَمِعَ في مكانٍ يُعلَمُ أن الشيخ لم يَدخله .

٣ ـ ومنها : أن يُصرِّح بتكذيب راويه جمعٌ كثيرٌ يَمتنع في العادة تواطؤهم على الكذب ، أو تقليدُ بعضِهم بعضاً .

٤ ـ ومنها : قرينةٌ في حال الراوي ، كقصةِ غِياث بن إبراهيم النخعي مع المهدي ، وقد تَقدَّمت[1] .

٥ ـ ومنها : قرينةٌ في المَرْوِيِّ ، كمخالفتِه لمقتضَى العقل بحيث لا يَقبل التأويل . ويَلتحِقُ به ما يَدفعه الحِسُّ والمشاهدة أو العادة ، وكمنافاتِه لدلالة القرآن القطعية ، أو السنة المتواترة ، أو الإجماع القطعي .

قال الزركشي : هذا إن لم يَحتمل أن يكون سَقَطَ من المرويِّ على بعضِ رُواتِهِ ما تَزُولُ به المنافاة ، كحديث « لا يَبقَى على ظهر الأرض بعد مِئةِ سنةٍ نفسٌ منفوسة »[2] . فإنه سَقَط على راويه لفظةُ (منكم) .

قال عبد الفتاح : وقد جاءت تلك اللفظة في « مسند الإمام أحمد » ، في موضعين من (مسند جابر بن عبدالله رضي الله عنه) ، الموضعُ الأول في ٣ : ٣٠٥ « عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ قبلَ موته بقليل أو بشهر : ما من نَفْسٍ منفوسة ، أو : ما منكم من نفسٍ اليومَ منفوسةٍ يأتي عليها مِئةُ سَنَةٍ وهي يومئذ حيَّة » . والموضعُ الثاني في ٣ : ٣٧٩ « عن

---

(١) في ص ٦٩ .

(٢) أي مولودة .

جابر بن عبدالله أن النبي ﷺ قال لأصحابه : ما منكم من نفسٍ منفوسةٍ يأتي عليها مئةُ سنة وهي حيَّة يومئذٍ » . انتهى .

قال الحافظ ابن حجر : وتقييدُ السنة بالمتواترة احترازٌ عن غير المتواترة ، فقد أخطأ من حَكَم بالوضع ، بمجرد مخالفةِ السُّنَّة مطلقاً ، وقد أكثَرَ من ذلك الجُوزَقاني في كتاب « الأباطيل » . وهذا إنما يتأتى حيث لا يُمكِن الجمعُ بوجهٍ من الوجوه ، أما مع الجمع فلا .

وقال الشيخ ابن دقيق العيد مشيراً إلى هذه الأَمَارة وهي : قرينةٌ في المرويِّ ، قال : وكثيراً ما يَحكُمون بالوضع باعتبار أمورٍ تَرجِعُ إلى المرويِّ وألفاظِ الحديث . ومَرَدُّ هذا الحُكم منهم يَرجعُ إلى أنهم حَصَلَتْ لهم ـ لكثرة مُزاولةِ ألفاظِ النبي ﷺ ـ هيئةٌ نفسانية ومَلَكةٌ قويَّة ، يَعرِفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظِ النبوة وما لا يجوز .

٦ ـ ومن أنواع هذه الأمارة : أن يكون الحديث خَبَراً عن أمرٍ جسيم تتوفَّرُ الدواعي على نقلِه بحضرة الجمِّ الغفير ، ثم لا يَنقلَه إلا واحدٌ منهم .

٧ ـ ومنها : أن يكون فيما يَلزَمُ المكلَّفين عِلمُه وقَطْعُ العُذرِ فيه ، فيَنفَرِدَ به واحد .

٨ ـ ومنها رِكَّةُ لفظِه ومعناه . قال الحافظ ابن حجر : والمدارُ على رِكَّةِ المعنى ، فحيث وُجِدَتْ دلَّ على الوَضْع ، سواء انضمَّ اليها رِكَّةُ اللفظ أم لا ، فإنَّ هذا الدين كلَّه مَحاسن ، والرِّكَّةُ تَرجِع الى الرَّداءة ، فبينها وبين مقاصد الدين مُبَايَنة . ورِكَّةُ اللفظ وحدَها لا تَدلُّ على ذلك ، لاحتمال أن يكون الراوي رواه بالمعنى ، فعبَّرَ بألفاظٍ غيرِ فصيحة من غير أن يُخل بالمعنى ، نعم إن صرَّح الراوي بأن هذا لفظُ النبي ﷺ ، دَلَّتْ رِكَّةُ اللفظ حينئذ على الوضع .

٩ ـ قال شيخ شيوخنا البرهان البِقاعي : ومما يَرجع إلى رِكَّةِ المعنى : الإفراطُ بالوعيدِ الشديدِ على الأمر الصغير ، أو بالوَعْدِ العظيمِ على الفعل اليسير ، وهذا كثير في أحاديث القُصَّاص ، مثلُ : من صلَّى كذا فله سبعون داراً في الجنة ، في كل دار سبعون ألفَ بيت ، في كل بيت سبعون ألفَ سرير ، على كل سرير سبعون ألفَ جارية »!

١٠ ـ ومنها : ما ذكره الإمام فخر الدين الرازي : في « المحصول من علم أصول الفقه »[١] : أن يُروَى الخبرُ في زمن قد استَقَرَّتْ فيه الأخبار ودُوِّنَتْ ، فيُفَتَّش عنه فلا يُوجَد في صدور الرجال ولا في بُطون الكتب . فأما في عصر الصحابة وما يَقرُبُ منه حين لم تكن الأخبارُ استَقَرَّتْ[٢] ، فإنه يَجوز أن يَروِيَ أحدُهم ما ليس عند غيره .

قال الحافظ العَلائي : وهـذا إنمـا يقوم به أي بالتفتيش الحافظُ الكبير ، الذي قد أحاط حِفظُه بجميعِ الحديث أو معظمِه ، كالإمام أحمد ، وعليٍّ بن المديني ، ويحيى بن معين ، ومن بعدَهم كالبخاري ، وأبي حاتم ، وأبي زُرْعة ، ومن دُونَهم كالنسائي ، ثم الدارقطني ، لأن المآخذ التي يُحكَم بها على الحديث بأنه موضوع ، إنما هي جَمْعُ الطُّرق والاطِّلاع على غالب المرويّ في البلدانِ المتنائية ، بحيث يُعرَف بذلك ما هو من حديث الرواة مما ليس من حديثهم . وأما من لم يَصِل إلى هذه المرتبة ، فكيف يَقضِي بعدم وِجدانِهِ للحديث بأنه موضوع ؟! هذا مما يأباه تصرُّفُهم . انتهى .

قلت ـ القائل ابن عَرَّاق ـ: فاستفدنا من هذا أن الحُفَّاظَ الذين ذكرهم

---

(١) ٢ / ١ : ٤٢٥ .

(٢) وقع في « تنزيه الشريعة » ١ : ٧ محرفاً إلى (استقُرِئَتْ فيه الأخبار) في الموضعين ، وهو تحريف ، صوابه : (استَقَرَّت) بتشديد الراء المفتوحة بعدها تاء مبسوطة . كما جاء في « المحصول » ٢ / ١ : ٤٢٥ ، و « جمع الجوامع » للتاج السبكي ٢ : ١٢٣ في مباحث السُّنَّة .

وأضرابَهم ـ قال عبدالفتاح ـ: أي أشباهَهم ، ويُلحَقُ بهم من المتأخرين مِثلُ الحافظ الضياء المقدسي ، وابنِ الصلاح ، والصاغاني ، والمنذري ، والنووي ، وابن دقيق العيد ، والدمياطي ، وابن تيمية ، والمِزِّي ، والذهبي ، والسبكي ، والزيلعي ، وابن كثير ، والزركشي ، وابن رجب ، وابن الملقِّن ، والعراقي ، والهيثمي ، وابن حجر ، والعيني ، وابن الهُمَام ، والسخاوي ، والسيوطي ، والزُّرْقاني ، وابن هِمَّات الدمشقي ، وأشباهِهم من المتأخرين ـ إذا قال أحدُهم في حديثٍ : لا أعرِفُه ، أو : لا أصْلَ له ـ ولم يَتعقبه أحدٌ من الحُفَّاظ بعدَه ـ كَفَى ذلك في الحكم عليه بالوضع ، والله أعلم .

١١ ـ قال السيوطي في « تدريب الراوي »[١] : ومن الأمارات : كونُ الراوي رافضياً ، والحديثُ في فضائل أهل البيت . قلت ـ القائل ابن عَرَّاق ـ: أو في ذمِّ من حارَبَهم ». انتهى ما ذكره الإمام ابن عَرَّاق بإضافةٍ يسيرة مني لإتمام المقام .

وقال الإمام ابن قيم الجوزية في « المنار المنيف في الصحيح والضعيف »[٢] سُئِلتُ : هل يُمكن معرفةُ الحديثِ الموضوع بضابط ، من غير أن يُنظَر في سنده ؟ .

فهذا سؤال عظيم القدر ، وإنما يَعلَمُ ذلك من تضلَّع في معرفة السنن الصحيحة ، واختَلَطَتْ بلحمِه ودَمِه ، وصار له فيها ملَكةٌ ، وصار له اختصاص شديد بمعرفةِ السنن والآثار ، ومعرفةِ سيرةِ رسول الله ﷺ وهَدْيِهِ ، فيما يَأمرُ به ويَنهى عنه ، ويُخبِرُ عنه ويدعو إليه ، ويُحبُّه ويَكرهه ، ويَشرعه للأُمَّة ، بحيث كأنه مخالِطٌ للرسول ﷺ كواحدٍ بين

---

(١) ص ١٨٠ .
(٢) ص ٤٣ ـ ١١٥.

أصحابه ، فمِثلُ هذا : يَعرِف من أحوال الرسول ﷺ وهَدْيِهِ وكلامِه ، وما يَجوزُ أن يُخبِرَ به ، وما لا يجوز : ما لا يَعرفه غيرُه .

وهذا شأنُ كلِّ متَّبِع مع متبوعِه ، فإنَّ للأخصِّ به ، الحريصِ على تتبع أقوالِه وأفعالِه من العلم بها ، والتمييزِ بين ما يَصحُّ أن يُنسَبَ إليه وما لا يصح : ما ليس لمن لا يكون كذلك . وهذا شأنُ المقلِّدين مع أئمتِهم ، يَعرِفون أقوالَهم ونصوصَهم ومذاهبَهم ، والله أعلم ». انتهى .

قال عبدالفتاح : قال الشيخ محمد الحُوْت البيروتي في كتابه « أسْنى المطالب »[١] : بعدَ نقلِه هذه الكلمة عن الإمام ابن القيم : « وهذا الجوابُ صحيح بالنظر للحديث الموضوعِ والمنكَرِ المخالفِ للشريعة المطهرة ، وأما الحديثُ الموضوع من حيث هو ، فمنه ما يُخالف الشريعة ، ومنه : الذي معناه صحيح ، وهذا لا يُعرَف إلا بمعرفةِ الإسناد ، فلا بد من النَّقْل ، وقد نُقِلَ كلُّ ما وُضِعَ في السابق فلتُراجَع كتبُ القوم ». انتهى . وهو استدراكٌ جيِّدٌ وجيه[٢] .

---

(١) ص ٢٧١ .

(٢) وقولُ الشيخ محمد الحُوت رحمه الله تعالى هنا : « ومنه ـ أي من الحديث الموضوع ـ ما يخالِفُ الشريعة ، ومنه الذي معناه صحيح » إنتهى . يؤيِّده ويُصدِّقُه ما جاء في « تاريخ بغداد » للخطيب البغدادي ١٠ : ١٧٢ ، في ترجمة الوضّاع الكذّاب (أبي جعفر الهاشمي المدائني : عبد الله بن مِسْوَر) ، وهو :
« قال عثمان بن أبي شيبة : حدثنا جرير بن عبد الحميد الضَّبِّي الكوفي ، عن رَقَبَة بن مَصْقَلة الكوفي ، قال : كان أبو جعفر الهاشمي المدائني يضَعُ أحاديثَ كلامَ حَقٍّ على رسول الله ﷺ يرويها ! » .
وجاء في ترجمته أيضاً ، في « لسان الميزان » للحافظ ابن حجر ٣ : ٣٦١ ، « وقال رَقَبةُ أيضاً : كان عبد الله بن مِسْوَر يَضَعُ الحديثَ يُشبِهُ حديثَ رسول الله ﷺ . وقال ابن المديني . كان يَضَعُ الحديثَ على رسول الله ﷺ ، ولا يضَعُ إلا ما فيه أدبٌ أو زهد ، فيقال له في ذلك ؟ !! فيقول : إنَّ فيه أجراً !! » . انتهى .

ورَوَى الخطيب ، والحافظ الذهبي في ترجمته في « الميزان » ٢ : ٥٠٥ من طريق=

ثم قال الإمام ابن القيم في إتمام إجابة السائل : « ونحن نُنبِّه على أمور كلية ، يُعرَف بها كونُ الحديث موضوعا فمنها :

١ ـ اشتمالُه على المُجازفَات التي لا يقولُ مثلَها رسولُ الله ﷺ ، وهي كثيرة جدا ، كقولِه في الحديث المكذوب : من قال : لا إلَه إلا الله خَلَق الله من تلك الكلمةِ طائراً له سبعون ألفَ لسان ، لكل لسان سبعون ألفَ لغة ، يستغفرون الله له . . . .

٢ ـ ومنها : تكذيبُ الحِسِّ له . كحديث : الباذِنْجانُ لما أُكِلَ له .

٣ ـ ومنها : سَمَاجةُ الحديث وكونُه مما يُسخَرُ منه ، كحديث : لو كان الرُّزُّ رجلاً لكان حليماً ، ما أكلَه جائع الا أشبَعَه . فهذا من السَّمِج البارد ، الذي يُصانُ عنه كلامُ العَقلاء ، فضلاً عن كلام سيد الأنبياء .

٤ ـ ومنها : مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصحيحة مناقضةً بيِّنة ، فكلُّ حديث يُشتمل على فساد ، أو ظلم ، أو عَبَث ، أو مدحِ باطل ، أو ذمِّ حق ، أو نحوِ ذلك ، فرسولُ الله ﷺ منه بَرِيء . ومن هذا الباب أحاديث مَدْح من اسمُه : محمد أو أحمد ، وأنَّ كل من يُسمَّى بهذه الأسماء لا يَدخل النار ! وهذا مناقِض لما هو معلوم من دينِه ﷺ : أن النار لا يُجارُ منها بالأسماء والألقاب ، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة .

« جعفر بن عون ، عن خالد بن أبي كريمة ، عن أبي جعفر عبد الله بن مِسْوَر ، قال : أتت فاطمةُ أباها ﷺ تسأله شيئاً ، فقال : ألا أدلُّك على ما هو خير لكِ مما سألتِ ؟ تقولين حين تأوين إلى فراشك : اللهم أنت الله الدائم ، خلقتَ كلَّ شيء ، ولم يخلقه معك خالق ، وقدَّرتَ كلَّ شيء ، وعَلِمتَ كلَّ شيء بغير تعليم ، لا إله إلا أنت ، ظلمتُ نفسي فاغفر لي ، لا يغفرُ الذنوبَ إلا أنت » . انتهى .

فهذا كلامُ حقٍّ من حيث المعنى ، ولكنه مكذوب على رسول الله ﷺ ، مُختَلَقٌ من وَضْع هذا الكذابِ المفتري ! الطالبِ الأجر والثوابِ بالافتراء على رسول الله ! فبعضُ الحديث الموضوع لا ينكشف إلا من جهة الإسناد ومعرفة الناقل .

٥ ـ ومنها : أن يُدَّعَى على النبي ﷺ أنه فَعَل أمراً ظاهراً بمحضر من الصحابة كلِّهم ، وأنهم اتفقوا على كتمانه ولم ينقلوه ، كما يَزعم أكذَبُ الطوائف : أنه ﷺ أَخَذ بيد عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، بمحضرٍ من الصحابة كلِّهم ، وهم راجعون من حِجَّةِ الوَداع ، فأقامه بينهم حتى عَرَفه الجميع ، ثم قال : هذا وصيِّي وأخِي ، والخليفةُ من بعدي ، فاسمَعُوا له وأطيعوا . ثم اتفق الكلُّ على كتمانِ ذلك وتغييره ومخالفته ، فلعنةُ الله على الكاذِبين .

٦ ـ ومنها : أن يكون الحديث باطلاً في نفسه ، فيَدُلَّ بطلانُه على أنه ليس من كلام الرسول ﷺ ، كحديثِ : المَجَرَّةُ التي في السماء من عَرَقِ الأفعى التي تحت العرش !

٧ ـ ومنها ; أن يكون كلامه لا يُشبِه كلام الأنبياء ، فضلاً عن كلام رسول الله ﷺ ، الذي هو وحيٌ يُوحَى ، كحديث : عليكم بالوجوهِ المِلاح والحَدَقِ السُّود ، فإن الله يَستحي أن يُعذِّبَ مَلِيحاً بالنار . فلعنةُ الله على واضعِهِ الخبيث .

٨ ـ ومنها : أن يكون في الحديث تاريخُ كذا وكذا ، مثلُ قوله : إذا كانت سنةُ كذا وكذا وقع كَيْتَ وكيت ، وإذا كان شهرُ كذا وكذا وقع كَيْتَ وكيت . كقول الكذاب الأشِر : إذا انكسَفَ القمَرُ في مُحرَّم كان الغلاء والقتالُ وشُغلُ السلطان ، وإذا انكسف في صَفَر كان كذا وكذا ، واستَمرَّ الكذابُ في الشهور كلِّها .

٩ ـ ومنها : أن يكون الحديث بوصفِ الأطباء والطُّرُقِيَّةِ أشبَهَ وأليَق ، كحديث : الهَرِيسةُ تَشُدُّ الظهر . وحديثِ الذي شكا إلى النبي ﷺ قلةَ الوَلَد ، فأمَرَه بأكل البيض والبَصَل .

١٠ ـ ومنها : أحاديث العقل ، كلُّها كذِب ، كقوله : لمَّا خَلَق الله العقلَ قال له : أقبِلْ فأقبَل ، ثم قال له : أدبِرْ فأدْبَر ، فقال : ما خَلقتُ خلقاً أكرمَ عليَّ منك ، بك آخُذُ وبك أُعطِي . ثم شَرَح ذلك ابنُ القيم .

١١ ـ ومنها : الأحاديث التي يُذكَر فيها الخَضِرُ وحياتُه ، كلُّها كذِب ، ولا يصح في حياة الخضر حديثٌ واحد . وشَرَح ابنُ القيم ذلك شرحاً وافياً .

١٢ ـ ومنها : أن يكون الحديث مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه ، كحديث عُوْج بن عُنُق الطويل ، الذي قصد واضعه الطعنَ في أخبار الأنبياء ، فإن في هذا الحديث أن طوله كان ثلاثةَ آلاف ذراع وثلاثَ مئة وثلاثةً وثلاثين ذراعا . . . !

١٣ ـ ومنها : مخالفة الحديث لصريح القرآن كحديث مقدار الدنيا ، وأنها سبعةُ آلاف سنة ، ونحن في الألفِ السابعة !

١٤ ـ ومنها : أحاديثُ صلواتِ الأيام والليالي ، كصلاةِ يوم الأحد وليلةِ الأحد ، ويومِ الاثنين وليلةِ الاثنين الى آخر الأسبوع . كلُّ أحاديثها كذِب .

١٥ ـ ومنها : أحاديث ليلةِ النصف من شعبان ، كحديث : يا علي ، من صلَّى ليلةَ النصف من شعبان مئةَ ركعة بألفِ (قل هو الله أحد) ، قَضَى الله له كل حاجة طلبها تلك الليلة . . . !

١٦ ـ ومنها : ركاكة ألفاظ الحديث وسَماجتُها ، بحيث يَمُجُّها السمع ، ويَدفعها الطبع ، ويَسمُج معناها للفطِن ، كحديث : أربعٌ لا تَشبَعُ من أربع : أنثى من ذكر ، وأرضٌ من مطر ، وعينٌ من نظر ، وأُذنٌ من خبر !

١٧ ـ ومنها : أحاديث ذم الحبشة والسودان ، كلُّها كذب ، كحديث الزِّنجيُّ إذا شَبِعَ زَنَى ، وإذا جاع سَرَق !

١٨ ـ ومنها : أحاديث ذم التُّرْك ، وأحاديث ذَمِّ الخُصيان ، وأحاديث ذم المماليك ، كحديث لو عَلِمَ الله في الخُصيان خيراً لأخرَج من أصلابهم ذريةً يَعبُدُون الله .

١٩ ـ ومنها : ما يقترن بالحديث من القرائن التي يُعلَم بها أنه باطل ، مثل حديث وضع الجزية عن أهل خيبر . وقد تقدَّم ذكره . وهو باطل من عشرة وجوه . وشرحها ابن القيم .

٢٠ ـ ومنها : أحاديث الحَمَام بالتخفيف ، لا يصح منها شيء . كحديث : كان يُعجبه النظرُ الى الحَمَام . وحديث : لا سَبَقَ إلا في خُف أو نَصْل أو حافر أو جَنَاح ، فقد زاد فيه الكذَّابُ (أو جَنَاح) ، وقد تقدم[١] .

٢١ ـ ومنها : أحاديث اتخاذ الدَّجَاج ، كحديث : الدَّجَاجُ غنَمُ فقراء أمتي .

٢٢ ـ ومنها : أحاديث ذم الأولاد ، كلُّها كذِب من أولها الى آخرها ، كحديث : لو يُربِّي أحدكم بعد الستين ومئة جِرْوَ كلب خيرٌ له من أن يُربِّيَ ولداً !

٢٣ ـ ومنها : أحاديث التواريخ المستقبَلَة ، وتقدمت الإشارة إليها ، مثل حديث : إذا كانت سنةُ كذا وكذا حَلَّ كذا وكذا .

٢٤ ـ ومنها : حديث الاكتحال يوم عاشوراء والتزين والادهان والتطيب ، فهو من وضع الكذابين ، وقابَلَهم آخرون فاتخذوا يومَ عاشوراء

---

(١) في ص ٦٩ .

يوم تألم وحزن ، والطائفتان مبتدعتان خارجتان عن السنة .

٢٥ ـ ومنها : ذكر فضائلِ السُّوَر وثوابِ من قَرَأ سورةَ كذا فله أجرُ كذا ، من أولِ القرآن الى آخره ».

انتهى ما ذكره الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى . وقد توسَّعَ في شرح هذه الضوابط ، وأورَدَ بعدَها جملة من الموضوعات المختلِفَة ، أكتفي بالإشارة إليها عن ذكرها .

وهذه الضوابط الجامعة النافعة ، وتلك الأَمَارات الصادقة الساطعة ، مِن أفضل ما يُبصِّرُ المسلمَ وطالبَ العلم بمعرفةِ الحديث الموضوع ، ويُنشِيءُ لديه اليقظةَ والحِسَّ السليمَ فيما يُرَدُّ ـ أو يُتوقَّفُ فيه على الأقل ـ من الأحاديثِ التي قَذَف بها الخرَّاصون بين الناس .

وإنَّ أدنى ما في هذه الأَمَاراتِ والضوابطِ من الفائدة : أنها تَرسُمُ في ذهن العالم والمتعلم مقياسَ الحديث الصحيح ، ومقياسَ الحديث المكذوب . ومَنْ ظَفِرَ بمثل هذا في ثقافتِه أو في عِلمِه ، فقد ظَفِرَ بعلمٍ عظيم ، وغُنمٍ جسيم ، والله وليّ التوفيق .

ويبدو للناظر في هذه (اللَّمحَات) على تواضعها : أن الله قد حَفِظَ دينه وشريعتَه وسنةَ نبيِّه من التحريف والتبديل ، والتدخُّل والتعطيل ، فأقام لها حُفَّاظاً أيقاظاً ، وعلماء نبهاء ، في كل عصر ومصر ، من أولِّ يوم : من عهدِ الصحابة الكرام إلى يومنا هذا وإلى ما شاء الله ، وضعوا لها الأُسسَ المنهجية ، والقواعدَ العلمية ، وأحاطوها بكيانهم العِلمي ، وخَدَموها بحُبِّهم القلبي ، وفَدَوْها بالغالي والنفيس ، وحَمَوْها من دَسِّ الكائدين ، وإفكِ المفترِين ، مِصداقاً لقول الله تعالى في كتابه المكنون : ﴿ إنَّا نحن نزَّلنا الذِكرَ وإنَّا له لَحافظون ﴾.

وبعدُ ، فهذه جملة من جهود العلماء المحدِّثين ، في خدمة السنة المطهرة الشريفة ، والحِفاظِ عليها من أيدي العابثين ، رأينا فيها نهوضَهم الدائمَ في وجهِ الكذِبِ والكذّابينَ في كل عَصْر ، ودَفْعَهم الباطلَ وأهلَه وأقلامَه في كل مِصر ، وهو الحقُّ الذي أوجبه الله عليهم ، فجزاهم عن الدين وأهلِه خيرَ الجزاء . والحمد لله رب العالمين .

* * *

اللهم اجعل هذا الجهدَ الضئيلَ في هذه (اللمحات) خالصاً لوجهك ، وانفع به المستفيدين ، وارزقني دعوةً صالحةً منهم ، ينالني بها عفوُك ورضاك ، واختم لي بالخير يا أرحم الراحمين ، آمين . وكتبه الفقير إليه تعالى عبد الفتاح بن محمد أبو غدة .

١ ـ المصادر والمراجع

اقتصرتُ فيها على ما عزوتُ إليه بالجزء والصفحة
وما طبع منها بالقاهرة أغفلتُ ذكر بلده.

١ ـ الآداب الشرعية لابن مفلح الحنبلي. مطبعة المنار ١٣٤٨.

٢ ـ الإبهاج في شرح المنهاج للتقي السبكي وابنه التاج السبكي. مطبعة التوفيق الأدبية، دون تاريخ.

٣ ـ الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة للبدر الزركشي. ـ المكتب الإسلامي ببيروت ١٣٩٠.

٤ ـ الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم. السعادة ١٣٤٥.

٥ ـ أخبار الأذكياء لابن الجوزي بتحقيق محمد مرسي الخولي ١٣٧٠ دون اسم المطبعة.

٦ ـ أخبار الحمقى والمغفلين لابن الجوزي. مطبعة التوفيق بدمشق ١٣٤٥.

٧ ـ أربع رسائل في علوم الحديث للتاج السبكي والذهبي والسخاوي. الطبعة الثالثة، بيروت ١٤٠٠.

٨ ـ الاستيعاب لابن عبد البرّ. مع كتاب الإصابة، مطبعة السعادة ١٣٢٨.

٩ ـ الإسناد من الدين لعبدالفتاح أبو غدة، فصيلة من مجلة أضواء الشريعة الصادرة عن كلية الشريعة بالرياض ١٣٩٦.

١٠ ـ أسنى المطالب للشيخ محمد الحوت البيروتي. المكتبة التجارية ١٣٥٥.

١١ ـ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر. مطبعة السعادة ١٣٢٨.

١٢ ـ الاعتصام للشاطبي. مطبعة السعادة، دون تاريخ وقد طَبَعَتْها أكثر من مرة.

١٣ ـ الأعلام لخير الدين الزركلي. الطبعة الثانية ١٣٧٨.

١٤ ـ إعلام الموقِّعين عن رب العالمين لابن القيم. السعادة ١٣٧٤.

١٥ ـ الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ أهل التَّوْريخ للسخاوي، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٤٩ ومطبعة العاني في بغداد ١٣٨٢.

١٦ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد. مطبعة الإرشاد ببغداد ١٤٠٢.

١٧ ـ الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف لولي الله الدهلوي. دار النفائس ببيروت ١٣٩٧.

١٨ ـ الأنوار الكاشفة لعبدالرحمن المُعلِّمي. السلفية ١٣٧٨.

١٩ ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد شاكر . طبعة صُبَيح ١٣٧٠.

٢٠ ـ البخلاء للخطيب البغدادي، بتحقيق ثلاثة من فضلاء بغداد. مطبعة العاني في بغداد ١٣٨٤ .

٢١ ـ البداية والنهاية لابن كثير. السعادة ١٣٥١.

٢٢ ـ تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي. المطبعة الخيرية ١٣٠٦.

٢٣ ـ تاريخ أبي زرعة الدمشقي. مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٠.

٢٤ ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي. السعادة ١٣٤٩.

٢٥ ـ تاريخ الخلفاء للسيوطي. المنيرية ١٣٥١.

٢٦ ـ التاريخ والعِلل ليحيى بن معين. مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة ١٣٩٩.

٢٧ ـ التاريخ الكبير للإمام البخاري. حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٧٥.

٢٨ ـ تدريب الراوي للسيوطي. طبعة المكتبة العلمية ١٣٧٩.

٢٩ ـ تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي. الطبعة الثالثة، حيدر آباد الدكن ١٣٧٥.

٣٠ ـ تذهيب التهذيب للإمام الذهبي (مخطوط).

٣١ ـ التطفيل وحكايات الطُّفيليين للخطيب البغدادي. مطبعة التوفيق بدمشق ١٣٤٦.

٣٢ ـ تعجيل المنفعة برجال الأئمة الأربعة لابن حجر. حيدر آباد الدكن ١٣٢٤.

٣٣ ـ تعليقات أحمد شاكر على مسند الإمام أحمد. الآتي برقم ١٠٩.

٣٤ ـ تفسير الإمام ابن جرير الطبري: (جامع البيان) طبعة دار المعارف ١٣٧٤.

٣٥ ـ التلخيص الحبير لابن حجر. شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٣٨٤.

٣٦ ـ تمييز المرفوع عن الموضوع لعلي القاري وهو الموضوعات الكبرى. الآتي برقم ١٢٦.

٣٧ ـ التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين لابن السِّيْد البَطَلْيوسي، دار الاعتصام ١٣٩٨.

٣٨ ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عرَّاق. مطبعة عاطف ١٣٧٨.

٣٩ ـ تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر. حيدر آباد الدكن ١٣٢٥.

٤٠ ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري. المطبعة الجمالية ١٣٢٨.

٤١ ـ الثقات لأبي الحسن العجلي. (مخطوط).

٤٢ ـ جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير. دمشق ١٣٨٩.

٤٣ ـ جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر. دار الطباعة المنيرية ١٣٤٦.

٤٤ ـ الجامع الصغير من حديث البشير النذير للسيوطي. الآتي برقم ٩١.

٤٥ ـ الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ لابن أبي زيد القيرواني. مؤسسة الرسالة في بيروت ١٤٠٢.

٤٦ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي. مكتبة الفلاح بالكويت ١٤٠١.

٤٧ ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي. حيدر آباد ١٣٧١.

٤٨ ـ جمع الجوامع للتاج السبكي في أصول الفقه. المطبعة الأزهرية المصرية ١٣٣١.

٤٩ ـ جمهرة نسب قريش وأخبارها للزبير بن بكار. مكتبة دار العروبة ١٣٨١.

٥٠ ـ حاشية السندي على صحيح مسلم. طبع الهند.

٥١ ـ حاشية العراقي على مقدمة ابن الصلاح. المطبعة العلمية بحلب ١٣٥٠.

٥٢ ـ الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ لابن الجوزي. دار الدعوة في الإسكندرية ١٤٠٣.

٥٣ ـ الحِطَّة في ذكر الصحاح الستة لصديق حسن خان. المكتبة العلمية بلاهور ١٣٩٧.

٥٤ ـ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي. ضمن (أربع رسائل في علوم الحديث) المتقدم برقم ٧.

٥٥ ـ ذم الهوى لابن الجوزي. دار الكتب الحديثة ١٣٨١.

٥٦ ـ الرد على الأخنائي لابن تيمية. المطبعة السلفية ١٣٧٦.

٥٧ ـ رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه بتحقيق الكوثري. الأنوار ١٣٦٩.

٥٨ ـ الرسالة للإمام الشافعي. مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٨.

٥٩ ـ الرسالة التدمرية لابن تيمية بتحقيق أحمد شاكر. دار المعارف ١٣٧٣.

٦٠ ـ الرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتاني. دمشق ١٣٨٣.

٦١ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لعبدالحي اللكنوي. الطبعة الثانية، دار لبنان في بيروت ١٣٨٩.

٦٢ ـ الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم لمحمد بن إبراهيم الوزير. المنيرية، دون تاريخ.

٦٣ ـ سِفر السعادة للمجد الفيروزآبادي. مطابع دار الثقافة في قطر ١٤٠٢.

٦٤ ـ سنن ابن ماجه بخدمة محمد فؤاد عبدالباقي. عيسى البابي الحلبي ١٣٧٢.

٦٥ ـ سنن أبي داود. الطبعة الثانية · بمطبعة السعادة ١٣٦٩.

٦٦ ـ سنن الترمذي (جامعه) طبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨٤.

٦٧ ـ سنن الدارمي. شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٣٨٦.

٦٨ ـ سنن الدارقطني. دار المحاسن للطباعة ١٣٨٦.

٦٩ ـ سنن النسائي معها شرح السيوطي والسندي. المطبعة المصرية ١٣٤٨.

٧٠ ـ السنة ومكانتها في التشريع لمصطفى السباعي. المكتب الإسلامي ببيروت ١٣٩٦.

٧١ ـ شرح الألفية للحافظ العراقي. طبعة فاس ١٣٥٤.

٧٢ـ شرح البيقونية للزرقاني. دار الكتب العربية الكبرى ١٣٣٣.

٧٣ ـ شرح صحيح مسلم للنووي. المطبعة المصرية ١٣٤٧.

٧٤ ـ شرح العقيدة الطحاوية للأَذْرُعي بتحقيق أحمد شاكر. دار المعارف ١٣٧٣.

٧٥ ـ شرح المواهب اللدنية للزرقاني. بولاق ١٢٩١.

٧٦ ـ شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر بحاشية عبدالله العدوي. مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٦.

٧٧ ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، دار إحياء الكتب العربية لعيسى الحلبي ١٣٨١.

٧٨ ـ الصارم المسلول على شاتم الرسول لابن تيمية بتعليق محيي الدين عبدالحميد. مطبعة السعادة ١٣٧٩.

٧٩ ـ صحيح البخاري بشرح فتح الباري. المكتبة السلفية ومطبعتها ١٣٨٠.

٨٠ ـ صحيح مسلم بشرح الإمام النووي. المطبعة المصرية ١٣٤٧.

٨١ ـ صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل لعبدالفتاح أبو غدة. بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٤.

٨٢ ـ الضعفاء والمتروكون لابن حبان. المطبعة العزيزية بحيدر آباد ١٣٩٠.

٨٣ ـ طبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي. عيسى البابي الحلبي ١٣٨٢.

٨٤ ـ عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان للصالحي. لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الهند ١٣٩٤.

٨٥ ـ العلل الصغير للترمذي في آخر «جامعه» المتقدم برقم ٦٥.

٨٦ ـ العلم والإيمان في بناء الأمم والمجتمعات لعبدالغني الراجحي. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٤.

٨٧ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر. المكتبة السلفية ومطبعتها ١٣٨٠.

٨٨ ـ فتح الباقي بشرح ألفية العراقي للقاضي زكريا. فاس ١٣٥٤.

٨٩ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي. مطبعة الأعظمي ـ أعظم كره بالهند دون تاريخ.

٩٠ ـ الفِصَل في الـمِلَل والأهواء والنِّحَل لابن حزم. المطبعة الأدبية ١٣١٧ ـ ١٣٢١ ومطبعة محمد علي صُبَيح سنة ١٣٨٤، وعن طبعة المطبعة الأدبية صُوِّرت طبعة مكتبة خياط في بيروت دون تاريخ.

٩١ ـ الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي. مطابع القصيم بالرياض ١٣٨٩.

٩٢ ـ فيض القدير بشرح الجامع الصغير للمُناوي. مصطفى محمد ١٣٥٧.

٩٣ ـ القاموس المحيط للمجد الفيروزآبادي. الحسينية المصرية ١٣٤٤.

٩٤ ـ قاعدة في الجرح والتعديل للتاج السبكي. الطبعة الثالثة في بيروت ١٤٠٠.

٩٥ ـ قاعدة في المؤرخين للتاج السبكي أيضا. الطبعة الثالثة في بيروت ١٤٠٠.

٩٦ ـ قواعد في علوم الحديث للتهانوي. دار القلم في بيروت ١٣٩٢.

٩٧ ـ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي. دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٥٧.

٩٨ ـ لسان الميزان لابن حجر. دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الهند ١٣٢٩.

٩٩ ـ اللُّقَط في حكايات الصالحين لابن الجوزي (مخطوط).

١٠٠ ـ اللآلىء المصنوعة للسيوطي. الحسينية ١٣٥٢.

١٠١ ـ المتكلِّمون في الرجال للسخاوي. ضمن أربع رسائل. المتقدم برقم ٧.

١٠٢ ـ مجمع الزوائد للحافظ الهيثمي. مكتبة القدسي ١٣٥٢.

١٠٣ ـ المحدِّث الفاصِل بين الراوي والواعي للرامَهُرْمُزي . دار الفكر ببيروت ١٣٩١ .

١٠٤ ـ المحصول من علم أصول الفقه للفخر الرازي . طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض ١٣٩٩ .

١٠٥ ـ مختصر سنن أبي داود للمنذري . مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٣٦٧ .

١٠٦ ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلي القاري ، الميمنية ١٣٠٩ .

١٠٧ ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم . حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٣٤ .

١٠٨ ـ المستصفى من علم أصول الفقه للغزالي . بولاق ١٣٢٢ .

١٠٩ ـ مسند الإمام أحمد . الميمنية ١٣١٣ . وطبعة دار المعارف بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ١٣٦٨ .

١١٠ ـ المسند الكبير المعلَّل ليعقوب بن شيبة قطعة منه . المطبعة الأميركية ببيروت ١٣٥٩ .

١١١ ـ المصنف لعبدالرزاق . منشورات المجلس العلمي وطبع في بيروت ١٣٩٠ .

١١٢ ـ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع لعلي القاري . الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة في بيروت ١٣٩٨ .

١١٣ ـ معرفة أنواع عِلم الحديث لابن الصلاح . المطبعة العلمية بحلب ١٣٥٠ .

١١٤ ـ معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري . دار الكتب المصرية ١٣٥٦ .

١١٥ ـ معالم السنن للخطابي . مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٣٦٧ .

١١٦ ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي . دار المأمون ١٣٥٥ .

١١٧ ـ مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي . طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٣٩٩ وهي التي جرى العزو إليها ، وطبعة دار الهَدْي النبوي بالكويت ١٤٠٠ .

١١٨ ـ المقاصد الحسنة للسخاوي. دار الأدب العربي ١٣٧٥.

١١٩ ـ مقالات الكوثري. مطبعة الأنوار ١٣٧٣.

١٢٠ ـ مقدمة تحفة الأحوذي للمباركفوري. دهلي ١٣٤٦.

١٢١ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم. دار القلم ببيروت ١٣٩٠.

١٢٢ ـ منهاج السنة النبوية لابن تيمية. بولاق ١٣٢١.

١٢٣ ـ منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر. دار الفكر بدمشق ١٣٩٢.

١٢٤ ـ موسوعة فقه إبراهيم النخعي لمحمد روَّاس قلعجي. طبعة مركز البحث العلمي بمكة ١٣٩٩.

١٢٥ ـ الموضوعات لابن الجوزي. مطبعة المجد ١٣٨٦.

١٢٦ ـ الموضوعات الكبرى لعلي القاري. شركة الصحافة العثمانية في إصطنبول بعد ١٣٠٨.

١٢٧ ـ الموطأ للامام مالك بن أنس بشرح الزرقاني. مصطفى البابي الحلبي ١٣٨١.

١٢٨ ـ المواهب اللدنية شرح الشمائل المحمدية للباجوري. مطبعة الاستقامة ١٣٥٣.

١٢٩ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي. عيسى البابي الحلبي دون تاريخ.

١٣٠ ـ نسب قريش للزبيري مصعب بن عبدالله. دار المعارف ١٣٧٣.

١٣١ ـ النكت الوفية بما في شرح الألفية للحافظ البقاعي (مخطوط).

١٣٢ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير. عيسى البابي الحلبي ١٣٨٣.

٢ - المحتوى